رحيل ام سعد: كلمات وفاء لها ... " وللشعب والمدرسة"

الأمومة والاحلام المستعادة

آني كنفاني

أم حسين أيّتُها الغالية ،

لقد كنت أمّا لنا جميعاً، وكان حنانُك بلا حدود، وقلبك الكبير نابَضاً على الدوام حتى اليوم الأخير. واليوم لم تعودي بينَنَا، لكنّك ستظلين معنا في ذكرياتنا ومشاعرنا وأحلامنا.. أذكر دائماً حضورك الممتع في بيتنا منذ اليوم الأوّل حين جئتِ لمساعدتنا في أعمال المنزل. فلقد أحطت ليلى بعنايتك، حين كان غسان يعمل في الجريدة وكنتُ أنا وابني فايز في مدرسة الأطفال حيث كنتُ أعمل. وكنّا نعود إلى البيت فنشمّ رائحة الوجبات الشهية التي كُنت تطهينها لنا.

كثيرة هي الأمور التي أخبَرْتِنا إياها عن عائلتك وجيرانك في مخيّم برج البراجنة: عن مأساتهم اليومية ونضالهم اليوميّ. وذات يوم جئتِ لتخبرينا بصوت هادئ، لكنْ فخور، أنّ ابنَك «قد غادر المخيّمَ والتحق بالفدائيين ليحارب محتلي وطننا الحبيب فلسطين».

وذات يوم آخر جلسنا معاً ورويتِ لي قصةَ حياتك يا أم حسين. لقد وُلدت في الغباسيّة، وهي قرية صغيرة قرب عكّا، وأسماك والداك «آمنة». وما إن صرت في الثالثة عشرة حتى خُطبت، وبعد عامين تزوّجت وانتقلت إلى حيثُ تسكُن عائلةَ زوجك في قرية دنون. وكنتِ تعرفين عائلة غسّان منذ نعومة أظفارك، وجلست عدة مرات مع أفرادها.

وحكيتِ لي عن الحياة الخيّرة في فلسطين، عن الأرض والزّرع والفواكه والحيوانات والناس. وتحدثت كذلك عن الناس في القرى المجاورة، أعني العربَ اليهود. فهؤلاء عاشوا أجيالاً في فلسطين، إلى جانب المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين العرب:

ليتنا لم نترك دنون. كنا على علاقة حسنة مع جيراننا اليهود: عملنا في الارض معاً، واكلنا معاً ، وتعاونّا دائماً.

لقد حطّم الصهاينةُ - لا جيراننا اليهود - كل شيء. وتوسل إلينا مختارالقرية المجاورة ألاّ نرحل وبكى حين أجبرنا على مغادرة قريتنا. ونحنُ نعلم انّ القرويين اليهود اعتنوا ببيوتنا وبارضنا ما يزيد عن العام آملين أن نعود اليها. لقد كُنا شعباً فلسطينياً واحداً. وإن شاء الله سنعود إلى قُرانا ونعيش مع جيراننا من جديد.

لكنّه كان عليكِ أن ترحلي من وطنك الحبيب بصحبة أطفالك الخمسة وبقي أبو حسين في ساحة القتال. وحَمَلْتِ بعضَ ما كنتِ تملكينه. طنجرةً كبيرة وصحوناً لتُطعمي أطفالك أثناء الرحيل، وجئت ببقرة وحمار أيضاً «كان علينا أن نختبئ حين تقصفُ الطّائراتُ الطرقَ. لقد قُتل الكثير من اللاجئين، أو جُرحوا، أو ماتوا تعباً. ووصلنا لبنان. ولحق بنا أبو حسين حين نَفَدتْ ذخيرته؛ فالإنسان يُقاوم ما دام يملك السّلاح، فإذا انعدم السّلاح فإنّ عليه أن يهرب. لقد خسرنا كُلّ شيء: بيوتَنا وحيواناتنا وأرضَنا. وأعطونا خيماً، لكنّ العاصفة مزّقتها هي أيضاً».

وواصلت نضالَك الصّعْبَ منذ اليوم الأوّل لفرارك من إرهاب الأعداء. فعَملت بكدّ لتُطعمي ولتَحمي أطفالك الخمسة الّذين أضفتِ إليهم خمسةً آخرين أنجبتِهم في لبنان. ورفضت أن تستسلمي. لم تفقدي الأمل في العودة إلى فلسطين، لكنّك تعبت!

وخلال قصف مُخَيم بُرج البراجنة وحصاراته المُتواصلة، لم تتخلّي يوماً عن العناية بالآخرين. فكُنتِ

تحرصين على أن يختبئ أطفالُك الأحدثَ سنّا والأحفادُ الذين يعيشون معكِ ومع أبو حسَين في الملجأ، وكُنت تعودين إلى بيتكِ الصغير وتقبعين بانتظار توقُّفَ «المطر».

ولقد كُنت بالنسبة لغسان رمزاً للمرأة الفلسطينية الشجاعة، ابنة المخيم والطبقة العاملة، ورمزاً للثورة... وألْهَمته رواية **أم سعد**. فأنت، الأُمّيةُ الشجاعة الرائعة، علّمتِ غسان حقيقة حياة الشعب الفلسطيني في المخيمات كما لم يعلّمه أحد. ولهذا فقد أهدى روايته إليك بالكلمات التالية: «إلى أم سعد: الشعب والمدرسة». ولقد أحبّك غسّان كما لو كنت أمّهُ؛ بَل لقد صرتِ أمّه بمعنى من المعاني، وصار ابناً لك. وذات أمسية قعدتُ مع ابنتي ليلى وابني فايز، وقال فايز:

اذكرُ انّ ابي وأم حسين كثيراً ما جلسا معاً وتحدّثا طويلاً. بل اذكرُ الحميمية التي ربطت واحدهما بالآخر؛ فلم يكن هناك ضرورة لان يتحدّث الواحدُ منهما للآخر. كانت تطبخُ في المنزل او تزرع بيديها الخشنتين اللطيفتين حديقتّنا الصغيرة، وكان هو يكتب رواياته او مقالاته؛ فاشعر بالتواصل بينهما قوياً ثابتاً!

وأردف فايز قائلاً «لقد كانت أم حسين امرأةً حنونة، وممتلئة، وقوية، ونموذجاً للأم العربية. وكانت رائحتها أشبه ما تكون برائحة الثياب التي غُسلتْ للتو، ورائحة الأرض من حولها». وزادت ليلى. «كانت العزّة تعلو جسدَ أم حسين المستقيم القوي، وتعلو وجهها أيضاً. وكان في أنفها وفمها وعينيها الجميلتين ما نراه في كُلّ أولادها. وأذكرُ مُنذ طفولتي أنّها كانت ذات تجاعيد ولاسيّما في جبهتها. لقد قيل عن أم حسين الكثير وتستطيعون أن تقرأوا حياتها في وجهها. ولقد بدت على الدوام أكبرَ سنّا مما هي في الواقع، لكنّها كانت جميلة جداً حين ازدادت كِبَراً. وحين كُنّا صغاراً لم تُفارِقْنا، بل بقيت أُمّا لنا.»

وحين قُتل ابنُ أم حسين، طارق، وكان في السابعة عشرة من عُمْرِه مع فدائيين آخرين في كمين في منطقة الكحّالة عام ١٩٧٠، ذهب غسّان ليؤاسي أمّ حسين. ويومها توقّفَتْ عن المجيء إلى بيتنا، فصار غسان يزورها في بيتها في برج البراجنة.

وإني لأذكر عظَم معاناتك، وصعوبةَ الترويح عنك في ذلك اليوم. ومع هذا فقد أردتِ للنضال أن يستمر، يا عزيزتي أم حسين. وحين جاءوا ببندقيّة طارق وعلّقوها على حائط بيتك تذكاراً من ابنك الحبيب، رفضت ذلك وأعدْتِها إليهم قائلةً: «أعطوها لشابٍ آخر ليُكمل نضال طارق من أجل تحرير فلسطين.» وحين أنْجَبَتْ ابنتُك صبيّاً بعد شهرين، أسمتْهُ طارق، لكنّها في البداية أسمتْهُ «أبو سمرة» أمامك فقط!

ولبسْتِ الثيابَ السودَ زمنا طويلاً جداً. وذات يوم أتاك صديقٌ وقال إنّهُ رأى طارق في المنام يقول: «أنا أتعذّبَ لأنّ أمي لا تقدر على فُراقي. فهي ما تزال تلبسُ ثوبَ الحداد. أخبروها بأنّي شهيدٌ، فعليها أن تكفّ عن ندبي وتتركني بأمان». وإذّاك، خلعتِ ثيابَ الحداد وطلبتِ من بناتك أن يحذين حذوك. وما لبِثتِ أن استعَدْتِ قوتّك، فعُدتِ إلى العمل في بيتنا وعادت إليكِ روحكِ الإنسانية البهيّة.

أم سعد وليلى كنفاني، والى الخلف آني كنفاني

وكان كُلّ شيء فيك يشعّ دفئاً: عيناك الجميلتان، وضحكتُك الخلابة، ويداك الخشنتانَ الكبيرتان، وعناقاتك، وعزّتُك، وحُبّك لغسّان ولي وللأطفال...

وحين جرى اغتيال حبيبنا غسّان وحبيبتنا لميس صبيحةَ الثامن من تموز عام ١٩٧٢، كنت معنا. كانا قد قبّلانا قبل رحيلهما بدقائق، وكُنت في المطبخ، حين دوّى الانفجارُ الهائل، فركضتِ إلى الشارع معي، وغطّيتِ جسديهما بالشراشف...

وخلالَ الجنازة في شوارع بيروت، التزمتِ بالبقاء إلى جانبي طَوالَ الوقت. ومنذُ ذلك اليوم بقيتِ قريبةً مني ومن فايز وليلى. وصرتِ أُمّنا العربيّة المَخلصة، فأحببناك كثيراً وأهديتنا حبّكِ وكرمَكِ الواسع. وكنّا نقضي الساعات في الحديث عن غسّان وفي استعادة صورته، فتُخبرينا المزيدَ عن بلدته عكّا وعن فلسطين.

ولقد رافقك ابنُك نادر إلى منزلنا عدة مرّات، وأحياناً كنتِ تأخُذين فايزَ إلى بيتك الصغير في المخيم، فأحبّه وقال لي في يوم من الأيام: «بيتها كالواحة مليء بالزهور الجميلة». وصار فايز ونادر صديقيْن.

وأذكرُ أنّ غسان دعا صحفياً مصرياً للغداء في بيتنا. فلم يُصدّق أنّ أم سعد شخصٌ من لحم ودم، إلى أن تكلّم غسان معهاأمامه قائلاً: «أنتِ أمّ فلسطينية حقيقية، يأم حسين، وأنت على استعداد لأن تهبي أولادك للثورة». ثُمّ راح غسان يُعدّد أسماء أولادها واحداً واحداً، وكانت أم حسين تهزُّ رأسها في كل مرّة. ولكنّه حين ذكر اسمَ نادر – ابنها الأصغر – قالت: «لأ. مش هو. هو بيعيش وبيشوف فلسطين مُحرّرة».

ووقع الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، فترك نادر دُبي وسافر إلى سوريا، ومنها سار على الأقدام وعبْرَ الجبال وخلْف خُطوط الأعداء فوصل إلى برج البراجنة الذي كان قد تدمّر جُزئياً. ففرحت به أم حسين، لكنّها خافت أن تفقدهُ، وبكتْ حين عانقتْه.

عام ١٩٨٣ قُتلَ نادر في غارة اسرائيلية على قاعدة للفدائيين في الجبل.

وأخبرنا طارق وميسا، وهما اثنان من أحفاد أم حسين، ما يلي: «حين قُتلَ عمّنا نادر ذهبنا إلى بيت جدتنا. كانت تجلسُ تُحدّق في الفراغ بصمت، فلقد بكت حتى لم تبقَ دموع. كلّ ما قالتهُ هو أنّ طارق مات ونادر مات ايضاً، فلْيُلْهمنا الله الصّبر. لقد بكتْ من غير دموع؛ فلقد احترق قلبها».

حين قُتل نادر، تحطّم شيء ما فيك يا عزيزتي أم حسين. لكنّ الجميع أحبوك، فأعادوا إليكِ الحنانَ الذي كنتِ قد أعطيتهم إيّاه خلالَ حياتكِ الصعبة؛ فكان

اشتقنا لأيامكم

ليلى غسان كنفاني

قالوا: ماتتْ أم حسين.

وقالوا: ارتاحتْ.

وقالوا: نيّالها! راحت عند طارق وغسّان.

وقالوا أشياء كثيرة، وقد تكون صحيحة كلّها. ونعصر دماغنَا كلّ يوم لنفكّر بتركيبات وكلمات جميلة تعيننا على تحمُّل الواقع. فلقد متِّ يا أم حسين، وماتتْ معك فلسطين، وماتت الثورة، ومات كلّ الخير والأمل للمرة الأخيرة.. انتهى كلّ شيء.

كم كنت تعشقين فلسطين. وكم كنت تتحدثين عنهاوتشتاقين إليها. طوال ٤٥ عاماً وأنت لا تعرفين أنّك كنت أنت فلسطين يأم حسين. أتشرّفُ بأنني عرفتك. واليوم حان وقت عودتك لتلتقي بأطفالكِ وحبايبك. فهاإنّ اليوم الذي بذلت حياتكِ وأنت تكافحين من أجله قد جاء. لقد «تحرّرتِ» يا فلسطين، ولن نراك بعد اليوم! والعَتْرة على من لا يعرفك.

كم سَنتحدّث عنك وكم سنشتاقُ إليكِ!

ديري بالك على حَالك. وسلامي إلى لميس، وطارق، وزياد، والبابا. وخبّريهم أنّنا اشتقنا إليهم... واشتقنا لأيّامهم.

الشـبـاب – أصـدقـاء طارق ونادر– يمرّون عليكِ ليعانقوك وليجلسوا معك وليستمعوا إلى نصائحك. وكنت تُخاطبينهم بـ «يمّا»، فقد كنتِ ترين فيهم حبيبيْكِ «طارق»و«نادر».

صحيح أنّك فقدت ولديْك، لكنّه ما زال لديك ثمانيةٌ آخرون، وحوالي ثلاثة وخمسين حفيداً، وأكثر من عشرة أبناء أحفاد بقوا جميعهم على قيد الحياة. ولقد عشْت حتى يومك الأخير مؤمِّلةً أن يعودوا يوما ما إلى فلسطينك الحبيبة.

وتوقفتِ عن العمل معنا في المنزل. وكُنتُ أزورك، بمعيّة ليلى وفايز. ثم صرتِ تأتين إلينا فتقضين بضعة أيامٍ في منزلنا. وكنّا نجلس على شرفتنا، نشرب القهوة ونتحدث عن أحبّائنا الّذين كفُّوا عن أن يكونوا بيننا؛ وكنتِ كثيراً ما ترينهم في أحلامكِ فتُخبريننا كلَّ شيء عنهم.

وذات يوم حملوك إلى المستشفى بعد أن أُصبت بالسكّري إصابةً خفيفة. وزرناك، أنا وليلى، فقلت لنا: إنّ غسان عادك في الحلم وقال لك: «يا أم حسين، اهتمي بآني وبليلى وفايز. هم بحاجةٍ إليك» وقلت لنا: «وجلب لكِ، يا آني، حقيبةً بيضاء، وجلب لليلى جزداناً».

وزرتك أنا وليلى في منتصف تموّز الماضي، وكنتِ سعيدةً وراضية. فقد جاءتك واحدة من بناتك – وكانت تسكن في دبي – للمرة الأولى منذ سنواتٍ كثيرة، لتقضي شهراً كاملاً معك. وكنت تجلسين، يا عزيزتنا أم حسين، كالملكة يحفُّ بكِ أولادكِ وأحفادكِ وعددٌ من أبناء أحفادك وجيرانك وأصدقائك. وكانت حفيدتك الصُغرى «آمنة» – ابنة «سعد»، وقد وهبوها اسمك – جالسةً في حضنك، أو قريبةً منك إلى جانب أخويْها «طارق» و«نادر» وأُختها نادرة التي تكبرها سنّاً.

وأذكرُ أنّكما مرضتما – أنت «آمنة» وحفيدتُكِ «آمنة» – قبل عام ونصف العام. وكنّا خائفين ألاتعيشا. لكنّكما تماثلتما للشفاء معاً واستعدتِ يا أم حسين شيئاً من قُوّتك وروحك الرائعة.

ووعدتني أن تأتي وتقضي أياماً عندنا ما إنْ تعود ابنتك إلى دُبيّ، وقلت لي إنّ لديك الكثير من الأخبار؛ فلقد رأيت غسّان مرّةً أُخرى في المنام. وأخبرت ابنك، قبل يومين من وفاتك، أنّك تتطلعين للسكن معنا بضعة أيام في الأسبوع التالي. لكنّ قلبكِ توقّف عن النبضان في الصباح الباكر من العاشر من آب.

لقد كانت حياتك الطويلة حاشدةً بالمصاعب، وحاشدةً بالأمومة أيضاً. وإنّهُ لمن دواعي الارتياح أن نعلم أنّك مُتِّ من دون أوْجاع. سنفتقدُ حنانَك وحبّك، لكنكِ ستبقين دوماً في قلوبنا، يا حبيبتنا أم حسين.

حين ذهبنا لعزاء عائلتك الكبيرة، قال ابنك «سعد»: «أُمّنا سعيدةٌ الآن، فسوف يتسنّى لها، أخيراً، أن تلتقي من جديد بطارق ونادر وغسان ...».

التماهي المستحيل

س.س.إ

أم حسين

اعذريني لأنّي لم أزرك مجدّدا كما وعدتُ. لكنّي كنتُ أذكرك أحياناً، وأعد نفسي بالزيارة، ثُمّ أخلف الوعد.

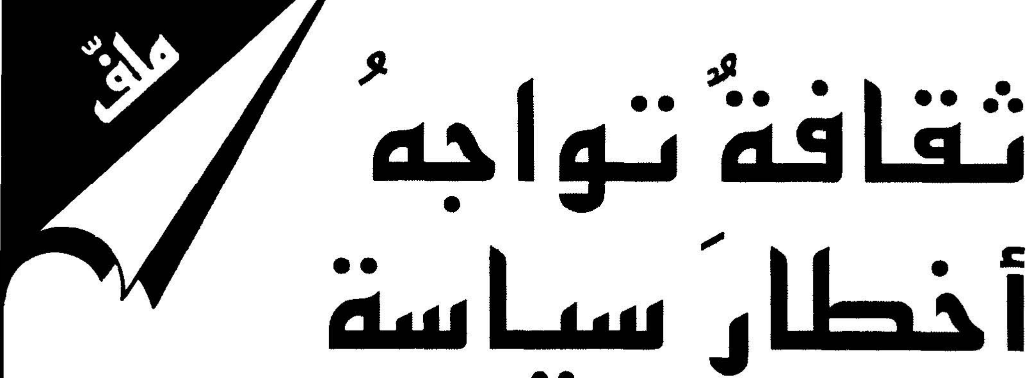
في المَرّة الأخيرة التي رأيتك فيها، كانوا قد ركّبوا لك طقم أسنان جديدة، فبدَوْت شابّة في الثمانين. وحكيتِ عن غسّان كنفاني وعن فلسطين كأنّ موتهُ واغتصابها وقعا منذُ يوم أو بعض يوم.

اعذريني مرّة ثانية لأنّني أُصرُّ على أن أراك أكبر ممّا كُنْتِ، رغم أن كتّابنا العرب قد أرهقونا حين لم يكفّوا عن اعتبار المرأة رمزاً: للأرض حيناً، وللثورة حيناً، وللبطريركية العربية حيناً ثالثةً.

لكنّك يا أم حسين لم تستطيعي، أنت نفسك، إلا أن تتلبّسي الرّمزَ: فصرت «أم سعد»، طوعاً واختياراً!

ولا شكّ، ياعزيزتي، أنّ الرمزَ يكبر فيكِ كُلّما تساقطت «الرموز»!

فسلاماً على أسنانكِ الجديدة، وسلاماً عليكِ حيّةً وميتةً ورمزاً.



الاتفاق الذي عقدته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع العدو الإسرائيلي أثار ردود فعلٍ كثيرة، مؤيدة ومعارضة. وبرز المثقفون في الساحة يحملون وجهات نظر تتّسم في غالبيتها الساحقة بالاعتراض على هذا الاتفاق، على الرغم من أن اعتراضهم هذا جاء لأسباب شتّى قد تتقاطع فيما بينها وقد لا تتقاطع.

وهذه المقالات تقدّم عيّنة من «الثقافة الاعتراضية» التي يتبنّاها كثيرٌ من المثقفين الوطنيين الفلسطينيين واللبنانيين... مع اعتذارنا سلفاً عن عدم قدرتنا على استفتاء كتّاب عرب آخرين لرغبتنا في الإسراع بإصدار هذا العدد بالتزامن مع الحدث الكبير... والمذِلّ !

و**الآداب**، إذ تشكر كتّابها الذين أسهموا في هذا الملفّ/الشهادة، فإنّه يهمها أن تؤكّد ما يلي:

أ - لا تتبنّى هيئة التحرير جميعَ آراء المشاركين في هذا الملف، وإن كانت (أي الهيئة) لا تخفي معارضتها الصارخة لـ«الاتفاق»، وتتعاطف مع كثير من توجهات المشاركين الخاصة والتفصيلية؛

ب - تأمل هيئة التحرير من القرّاء الكرام، ولا سيّما أولئك الذين يعارضون جلَّ ما سيقرأونه هنا، أن يدلوا بآرائهم على صفحات **الآداب** في أعدادها القادمة؛

ج - تأمل الهيئة أن يشكّل هذا الملفّ وثيقةً تستند إليها الجبهةُ الثقافيةُ المناهضة للتطبيع، وهي جبهة نرغب في أن ترى النور قريباً ... وسط هذا الظلام الكثيف !

هيئة تحرير **الآداب**

لن نبيعها

سماح ادريس *

حظي اتفاق غزة –أريحا من التشريح ما يدفع بالبعض إلى القول أنْ ليس ثمة من مزيد. ومع ذلك، فإنّي أودّ أن أشدّد على بعض النقاط التي ذكرها عددٌ من الكتاب الآخرين

١ – **خطر الاقتتال الداخلي.** هناك بعض المثقفي الوطنيين الذين يستبعدون مثلَ هذه الإمكانية. وحُجّتهم أنّ من ناضل ثلاثين عاماً أو تزيد لا يمكن أن يرفع سلاحَه في وجه مناضل آخر.

هذه الحجة شديدة السذاجة للأسف، وتغضّ النظرَ عن ممارسات قمعية مارسها بعضُ الفلسطينيّين بحقّ بعضهم الآخر، في الجنوب اللبناني وفي بيروت (عامي ٧٨ و ٨١) وربما في لندن وتونس. وهي حجة تستند إلى تقديس القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية لتصيرا «أكبر من الحياة نفسها». ولا بأس، لدحْض الأسطورة الفلسطينية، من التذكير بالحقائق التالية:

أ – يذكر رابين في **يديعوت أحرنوت** (تاريخ ٦/٩/٩٣) ما يلي: «إنّي أفضّل أن يتولى الفلسطينيون مهمةَ فرض النظام في غزة. فقد يفعلون ذلك أفضل منّا. إنّ القانون لن يشكل عائقاً أمامهم لفرض النظام في غزة. لا تقلقوا، فليس هناك استئناف أمام المحكمة العليا عندهم، ولن تذهب جمعيةُ حقوق الإنسان إلى هناك للتحقيق. لديهم (أي لدى الفلسطينيين) قوانينُهم الخاصّة»!

ب –المادة هـ. من الملحق الثاني من اتفاق غزة –أريحا، يتحدث عن «لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية/إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل». فممّ تتألف «أغراضُ الأمن المتبادل» هذه، يا ترى؟ وهل تَستبعد من مجالها جماهيرَ الانتفاضة، والقوى الفلسطينية المعارضةَ للاتفاق، والقائلين بتحرير كل فلسطين، والمنادين بالكفاح المسلّح؟

ج – تتداول الصحف خبراً مفاده أنّ الشرطة الفلسطينية المزمع بناؤها في منطقة الحكم الذاتي تتجاوز الثلاثين ألف جندي. فهل ٣ بالمئة من مساحة فلسطين – وهي مساحة الحكم الذاتي، على نحو ما ذكر د. أنيس صايغ – تحتاج إلى هذا العدد الضخم من رجال الشرطة؛ علماً أنّ أميركاالتي تبلغ مساحتُها خمسين ضعف مساحة فلسطين كلّها لا يتجاوز عددُ أفراد شرطتها العددَ المذكور؟

د – تناقلت الأنباء تصريحاً للسيد حكم بلعاوي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أدلى به إلى التلفزيون الإسرائيلي، وفيه يؤكد أنّ الشرطة الفلسطينية ستحمي المستوطنات في غزة وأريحا «وتضع حداً لأعمال العنف»!... هذا طبعاً إذا لم تتولَّ إسرائيل نفسها – كما يؤكد الاتفاق – حمايةَ المستوطنات.

هـ – ذكرت جريدة **الحياة** (٢٦ أيلول ٩٣) أنّ ١٥ مراقباً من الشرق الأوسط، بينهم ٤ فلسطينيين و٣ إسرائيليين و٤ أردنيين ومصري واحد، حضروا مناوراتِ حلف شمالي الأطلسي التي تحمل اسم Action Express في شرق الدانمارك. وصرّح «رول هولمبو»، وهو خبير في الحدّ من التسلّح في وزارة الخارجية الأميركية، أنّ الفلسطينيين والإسرائيليين «تبادلوا الحديثَ في جوٍ هادئ في شأن إجراءات الثقة والمراقبة المتبادلة التي ستكون ضرورية في المستقبل من أجل الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط». أفَلا تستدعي تلك «الإجراءاتُ» الآيلة إلى حفظ الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط قمعَ المشاغبين في أول بؤرة تنطلق منها أممُ «الشرق الأوسط» العتيدة؟

إزاء هذه الحقائق والمعلومات والتصريحات، لماذا يستبعد الصديقُ العزيز إلياس خوري قيامَ تحالفٍ فلسطيني/إسرائيلي، ويعتبره أمراً

* مدير تحرير الآداب

مستحيلاً «استحالةَ التحالف بين السيّد والعبد» (ملحق **النهار** ١١ أيلول ١٩٩٣)؟ هل الفلسطيني – أيّ فلسطيني – عصيٌّ على التسلّط والسلطوية، لمجرّد أنّه يحمل تاريخاً نضالياً طويلاً؟ ألم تعلّمنا ثوراتُ العالم الثالث أنّ السلطةَ انبثقتْ – في أكثر الأحيان – من معطف الثورة؟ وفي هذا السياق يتساءل كاتبٌ آخر، هو السيد شفيق ناظم الغبرا، سؤالاً يتوهم أنّ الجواب عليه هو «لا» قاطعة. فهو يسأل: «هل يستبدل المعارضون للاتفاق هجماتهم على جنود الاحتلال بهجمات على البوليس الفلسطيني الذي ينتمي إلى جيل من العسكريين الفلسطينيين ممّن ساهموا في الكفاح المسلّح على مدى سنوات» (**الحياة** ١٨ أيلول)؟ لكنّنا نسأل الاستاذ «الغبرا»، بدورنا. ولم لا؟ هل جميع المناضلين يبقون مناضلين حتى أمام إغراءات السلطة؟ ومن يجزم ألا يُحشى رأسُ بعض المناضلين بفكرة ظالمة مؤدّاها أنّ الحفاظ على الأرض الفلسطينيّة «المحرّرة» (بموجب الاتفاق) إنّما هو عملٌ نضالي يستوجب بذلَ الدماء وقمعَ «المشاغبين»؟ ألم يقدّم السيد «الغبرا» نفسُه تبريراً لقمع «المتطرفين» حين أكّد (وبثقةِ نفسٍ منقطعةِ النظير) «أنّ رفض الاتفاق من جانب حماس واتجاهات أخرى... يساوي إلى حد كبير – في ظلّ غياب أيّ بديل آخر – المطالبةَ باستمرار الاحتلال الإسرائيلي إلى الأبد»؟ فإذا كان المعارضون متآمرين مع سلطة الاحتلال – بعلمهم أو بغير علمهم – أفلا يستوجبون عقابَ السلطة الوطنية؟

٢ – **الخطر الاقتصادي على الأمّة العربية.** يبدو أنّ الاتفاق يهيئ ليكون الفلسطيني «مروِّجاً للبضائع الإسرائيلية عربياً، ومسوِّقاً لها بالقومسيون...» على نحو ما ذكر الأستاذ طلال سلمان (**السفير** ٩٣/٩/٢٢). ومن يملكْ معلوماتٍ بسيطةً عن آلية التفكير الرأسمالي (الأميركي خاصّة) يدرِ أنّ الغرب الرأسمالي لا يدفع المبالغَ الطائلة إلا ليؤمن أرباحاً تفوق ما دفعه. أفلا يتساءل المرء مع د. أنيس صايغ – والحالةُ هذه – كيف أصبح الرأسُ الفلسطينيُّ الواحدُ، فجأةً، «أغلى رأس في العالم»، فتدفقتْ ملياراتُ الدولارات على غزّة وأريحا، و«صحا» ضميرُ الغرب على حين غرّة (**السفير** ٩٣/٩/١٦)؟

إنّ اتفاق غزة–أريحا أولاً يتبدّى للقارئ المدقّق نقطةَ انطلاق إسرائيل الكبرى اقتصادياً، لا نقطةَ انطلاق الدولة الفسطينية المستقلة. وهو نقطة انطلاق مشروع الأمم الشرق أوسطية، لا نقطةُ انطلاق الدولة العربية الواحدة. وفي هذا الصدد، تعالوا نراجعْ ما ستكون عليه الدولُ العربيةُ وما ستكون عليه إسرائيلُ في مخطّط النظام الاقتصادي الشرق أوسطي.

فالمياه العربية مثلاً، ستفقد ارتباطَها ببلد معيّن لتصبح – على حد قول الأستاذ كريم مروّة – «ثروة مشتركة **لجميع** دول المنطقة، توزَّع بحسب الحاجات المرتبطة بمشاريع» (**النهار** ٩٣/٨/٢٦). وبناء عليه فإنّ البلدان التي «لا مشاريع تنمية واضحة لديها»، شأن كلّ الدول العربية أو معظمها، ستفقد حقوقَهاالسابقة. وأمّا من ناحية العلاقات الاقتصادية التي ستسود مجتمعَ الشرق الأوسط العتيد، فإنّ إسرائيل ستحرص على أن يكون لها «حصةٌ مباشرة» من النفط العربي، الأمر الذي يشكّل ضربةً قاصمة للسوق العربية المشتركة وللتكامل الاقتصادي العربي، وهما لبِنَتان من لبِنات الوحدة العربية أوالاتحاد العربي المنشودين.

وقد يقول قائل إنّ الغَلَبةَ في سباق هذه «الأمم» مرهونةٌ بالشطارة، وبعض العرب – ولاسيّما اللبنانيون – مشهورون بـ«الفَهْلَوَة». هنا يذكّرناغيرُ خبير اقتصادي بأنّ المسألة ليست مرتبطة بهذه المعاييرالشخصية. يقول إلياس سابا في مقالة نشرها في جريدة **النهار** منذ ٢٠ عاماً (وتحديداً في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٣) إنّ القبول بالصلح الاقتصادي مع إسرائيل سيؤدّي في الغالب إلى سيطرة هذه الأخيرة على الاقتصاد العربي، وذلك لأسباب متعدّدة أهمّها:

أ – أنّ المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية تتمتع «بمساندة مؤسسات اقتصادية عالمية تمتدُّ فروعُها وأصولُها في مختلف أنحاء العالم وتعود جذورُها إلى عشرات السنين .. وهو ما لا يتوفّر حالياً للمؤسسات الاقتصادية العربية ...»؛

ب – أنّ المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية تتمتّع «بكادرات بشرية تقنية متمرّسة في أساليب إدارة الأعمال الحديثة، وتفوق نسبياً الكادراتِ المماثلةَ المتوفرةَ اليوم للمؤسسات الاقتصادية العربية»؛

ج – أنّ المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية تتمتّع «بمساندة حكومية ...وبمساعدات مباشرة وغير مباشرة، تفوق في أهميتها ما تتمتّع به المؤسساتُ الاقتصادية العربية من حكوماتها...»

٣ – **المرحلية في العمل السياسي**. هذه عبارة كثيراً ما تكون حقاً يُراد به باطل. ولا شكَّ أنّ أكثر مؤيدي الاتفاق إنّما ينطلقون من أنّه خطوة أولى على طريق الدولة المستقلة. لكنهم ينسوْن – أو يتناسوْن – الأخطارَ الناجمة عن مرحليّتهم المزعومة.

أ – فالخطر الأول والأبرز هو أنّ المرحلية، حين لا تكون تعبيراً عن وفاق سياسي واستفتاء شعبي، قد تنقلب على الدّاعي إليها. ذلك أنّه لا يكفي أن تكون القيادةُ السياسيةُ مقتنعةً بخططها المرحلية، ومقتنعةً بأنّ هذه الخطط خطوةٌ نحو الحلّ الشامل، لكي يصدّق الشعبُ ذلك ويعمل وفق هذه الخطط.

ب – على المرحلية ألا تغلق البابَ أمام الاستراتيجية، أي أمام الهدف الأبعد. وفي هذا الصدد، نلاحظ أنّ أنصارَ السيد ياسر عرفات في أوساط المثقفين لا يكفّون عن رمي القوى المعارضة لمرحليّتهم المزعومة بالغوغائية. لنطالعْ ما يقوله السيد حسين حجازي؛ فهو يسأل «المعارضة» الأسئلةَ التالية

> **ما وجه الخطر في الموافقة على مشروع اتفاق يؤدي بنهايته إلى حصولنا على موقع قدم في الضفة وغزة سيّان إذا كان إخلاء هذه الاراضي من سلطة الاحتلال يتمّ عبرالدبلوماسية أو عنوة..؟هل الوسيلة في الوصول إلى الهدف هي الأمر الحاسم؟، أم الغاية والنتيجة هما الأمر الأهمّ؟قد لا نجانب الصواب إذا قلنا إنّ بعض المعارضة الفلسطينية يعترض على الاسلوب/الوسيلة مادام لا يعترض فلسطينيٌ على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي..(فلسطين الثورة ٥أيلول٩٣)**

ينسى السيد حجازي – أو يتناسى – أنّ «إخلاء الأراضي من سلطة الاحتلال» بـ«الدبلوماسية» التي اتُّبعتْ للوصول إلى اتفاق غزة -أريحا الهزيل، رافقها تخلٍّ عن مبادئ وأهداف **وثوابت** أصرّ عليها المجلسُ الوطني الفلسطيني (البرلمان) في دوراته المتعاقبة. وينسى حجازي أيضاً أنّ الهدف لم يكن، يوماً، إخلاءَ الأراضي من سلطة الاحتلال فحسب، وإلا لكان أولى بالفلسطينيين أن يقبلوا بـ«كامب ديفيد» الذي وفّر لهم شروطاً أفضلَ بكثير من تلك التي رماها إليهم الإسرائيليون والأميركيون اليومَ من خلال الاتفاق الجديد (راجعْ في هذا الصدد مقالةَ الاستاذ شفيق الحوت المنشورة في هذا العدد). الهدف، إذن، كان على الدوام استرجاعَ الأرض دون تكبيلها بقيود أمنية واقتصادية وثقافية، ودون منع الفلسطينيين وأجيالهم القادمة من المطالبة بما يتعدّى الـ ٢ بالمئة أو ٣ بالمئة من الأرض الفلسطينية. وفي هذا المجال يقول السيد منير مقدح، قائد ميليشيا حركة فتح في لبنان، إنّنا «كسبنا» هذه البقعةَ الضئيلة من فلسطين، لكنّنا تخلينا عن ٢٧ بنداً من الميثاق الوطني من دون أيّ مقابل «ومن دون أن يوافق اليهودُ على إلغاء بندٍ من ميثاقهم، هو البند الذي يدعو إلى حدودٍ للدولة العبرية تمتدُّ من الفرات إلى النيل.... وهو أي الاتفاق ألغى البنودَ التي ألغاها، بينما كانت إسرائيل مستعدةً للتخلّي عن غزة **من دون قيدٍ أو شرط**، بل هي عرضتْ غزّة على المصريين وهدّدتْ بالانسحاب منها ولو من طرف واحد...» **(الحياة** ٢٥ أيلول ١٩٩٣).

لقد «كسب» الفلسطينيون بقعةً صغيرة، مقيدةً ومشلولةً. لكنّ قيادة منظمة التحرير لم تكتفِ بذلك، بل برّأت الصهيونيةَ من احتلالها، ووقّعتْ على ذلك، وتعّهدتْ بالبقاء على عهدها. فهل من المستغرب بعد ذلك أن نسمع الأستاذ شفيق الحوت – وهو الذي وافق على منطلقات مؤتمر مدريد، ورافق السيد عرفات ثلاثين عاماً – يصرخ من شدة الألم

> **إذا كانت إسرائيل محتلّة، فلتكن محتلّة! ولكن دون توقيع! فلعلّ ظرفي الآن لا يسمح لي بالانتصار أو بتحقيق الأهداف، ولكنْ ربما تغير الوضع في عهدٍ ما (الديار ٥ أيلول ١٩٩٣)**

٤ – **المعارضة**. تشير الأدلّة إلى أنّ الاتفاق يحظى بمعارضة شديدة من جانب القوى السياسية الفلسطينية. فالفصائل العشر معارضة. ونصف أعضاء اللجنةالتنفيذية لمنظمة التحرير توزّعوا بين مُعارضٍ ومُقاطعٍ ومستقيل ومعلّقٍ لعضويّته ومقدِّمٍ لورقةٍ بيضاء

(تيسير خالد، عبد الرحيم ملوح، محمود درويش، عبد الله حوراني، شفيق الحوت، جمال الصوراني، وممثلا جبهة التحرير العربية وجبهة التحرير الفلسطينية، وفاروق القدّومي). وعددٌ لا يستهان به من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح عارضوا، رغم أنّ الاتفاق لم يُعرضْ للنقاش كما أكّد عبّاس زكي (وهؤلاء المعارضون هم خالد الحسن، وهاني الحسن، وعباس زكي، ومحمد جهاد، والقدومي، وربّما صخر حبش). وكان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ عبد الحميد السائح قد استقال. ود٠ حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني أكّد أنّه لن يوقّع، ولم يشارك في صنع الاتفاق، ولم تجرِ مشاورته. ومنير مقدح، رئيس ميليشيا «فتح» في لبنان، شجب الاتفاق. وكذلك فعل أعضاءُ المجلس الوطني في لبنان (وبينهم شفيق الحوت، وأبو ماهر اليماني، وصلاح صلاح، وصالح زيدان)، والمبعدون الفلسطينيون إلى مرج الزهور (وبعضهم قياديون في «حماس»و «الجهاد الاسلامي» ويشكلون شريحة هامّة من الانتلجنسيا الفلسطينية)، وشخصياتٌ مستقلةٌ في الأرض المحتلة لها ثقلهاالمعنوي أو الشعبي (بسّام الشكعة رئيس بلدية نابلس، والحمدالله رئيس بلدية عنبتا، ورئيسة الاتحادالنسائي الفلسطيني في غزة، ونقيب الأطبّاء في جنين، وأساتذة في جامعتي بيرزيت والنجاح، والمتوكّل طه رئيس اتحاد الكتّاب في فسطين المحتلة). وعارضه كذلك مثقفون يتولّوْن مناصبَ ثقافيةً مقرّبة من عرفات (كالصديق العزيز يحيى يخلف أو وظائف في هيئات«المنظمة» الثقافية والإعلامية (كالأصدقاء رشاد أبو شاور، وأحمد دحبور، وتوفيق فيّاض... على ذمّة الرّاوي).

كما شجبتِ الاتفاقَ أحزابٌ ومنظماتٌ عربية، منهاالإخوانُ المسلمون في مصر، والحزبُ العربي الديمقراطي الناصري (عبر بيانه الصادر في ٢ أيلول ٩٣)، وحزبُ الله، والأحزابُ اليسارية اللبنانية. وشجبت الاتفاقَ أو تحفّظتْ عليه بعضُ الأنظمة العربية (في الأردن – ولاسيّمَا في الفترة الأولى –، وسوريا، ولبنان، والعراق، وليبيا، والسودان)، ودانته الجمهوريةُ الإسلامية في إيران. وأصدر الاتحادُالعام للكتّاب العرب (أمينُه العامّ الأستاذ فخري قعوار) بياناً معارضاً للاتفاق٬ وكذلك فعل «المؤتمرُ القومي العربي»، و«تجمّع الهيئات الثقافية في لبنان»، و«اتحادُ الكتّاب اللبنانيين».

إنّ اللائحة المذكورة من المعارضين غيضٌ من فيض، وهي تدفعنا إلى استنتاجين اثنين:

أ – إنّ الاتفاق قد تمّ «من وراء ظهر الهيئات الشرعية الفلسطينية» (تيسير خالد، ممثل الجبهة الديمقراطية في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ويشاركه في هذا الرأي كلٌّ من حوراني والحوت وملوح، وجميعهم أعضاء في اللجنةالمذكورة).

ب – يحظى الاتفاق بمعارضة قوى سياسية فلسطينية فاعلة، وقوى عربية /إسلامية جماهيرية وثقافية واجتماعية.

غير أنّ المعارضة مفكّكة، وبعضها متناحر مع البعض الآخر، ولا تملك مشروعاً مرحلياً واحداً. فثمّة من يدعو إلى «اعتماد البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية» (صلاح صلاح، **الحياة**، ٢٥ أيلول ١٩٩٣)؛ وثمة من يدعو إلى «عقد مؤتمرات شعبية وانتخاب قيادات محلية في مختلف أنحاء الوطن العربي وفي الداخل الفلسطيني والشتات تُتَوَّج بمؤتمر شعبي عام يتولّى انتخابَ قيادة كفؤة»(أحمد اليماني، المصدرالسابق ذكره)، وإلى خلق «إطار فلسطيني مرجعي وشرعي للمعارضة» (منير مقدح، المصدرالسابق). وهناك من يدعو إلى التمسك بمنظمة التحرير (وهذا هو رأيُ الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية فيما يبدو) على أساس أنّ عرفات هو الذي «ابتعد عن الشرعية الضرورية لقيادة المنظمة، وليست المنظمة بكاملها هي التي توصّلتْ إلى اتفاق غير مقبول مع إسرائيل»(**الحياة** ٢٩ أيلول). وهناك – على الطرف النقيض – من يدعو إلى «إقامة قيادة سياسية مؤقتة تضم ممثلين عن الفصائل العشرة، على نحو سريع، لتكون هناك قيادة بديلة قبل وصول عرفات إلى الأراضي المحتلة...» (وهذا هو رأي أصحاب النهج الاحتجاجي في حركة فتح –الانتفاضة بزعامة أبو موسى).

غير أنّ السؤال الأكبر، في رأيي، لا يدور حول استقلالية هذه الأطراف المعارضة أو تبعية بعضها؛ علماً أنّنا شاهدنا بأمّ العين النهايةَ المزريةَ التي أوصلَنا إليها أصحابُ نهج التمسك بـ «القرار الوطني الفلسطيني المستقل». وإنّما السؤال الأكبر هو عن مدى تحالف المعارضة الفلسطينية والعربية من جهة، والحركاتِ الإسلامية الأصولية من جهة ثانية فحتّى لو قبل المعارضون – بعد فترة قد تطول أو تقصر – بالتحالف مع «السلطة» الفلسطينية الجديدة، فإنّ صراعهم معها لا بدّ أن يستمرّ، بشكلٍ أو بآخر. فالأجدر بالمعارضين – والحالة هذه – العمل جدياً من أجل قيام حوار صريح وشامل يتعدّى المكاسبَ الانتهازية ويؤدّي إلى بناء **جبهة** مواجهة سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية في وجه الاحتلال الإسرائيلي ومسلسل التطبيع القادم، لا ينفرط عقدُها عند أول محطة سياسية (كما جرت العادة).

يقول د. أنيس صايغ. «أمام إسرائيل وعملائها، يصبح الأصوليُّ المتشدّدُ أقربَ إليّ من أخي العلماني أو القومي أو الليبرالي...» (**السفير** ١٦/٩/٩٣). ولكن هل يحترم الأصوليُّ رأيَ الشيوعي، ويحترم الشيوعيّ رأيَ الأصولي؟ هل يستطيع إنسان متنوّر وليبرالي أن يتحالف مع من يجزم بصوابية قرار تحريم كتابَيْ **في الشعر الجاهلي** لطه حسين **والإسلام وأصول الحكم** لعلي عبد الرازق، ويشنّ حملةً شعواء في سطور قليلة على كلّ تراثنا التحرري النهضوي من أحمد لطفي السيد إلى سلامة موسى وقاسم أمين (مجلة **البلاد**، ٢١ آب ١٩٩٣)؟ وهل نثق بدعوة الحركات الأصولية اليوم إلى فتح المجالات أمام الآراء المختلفة، أم أنّ مثل هذه الدعوة لا تبرز إلا لكون الأصوليين في صفوف المعارضة، تقمعهم السلطاتُ العربيةُ الحاكمة كلّما تسنّتْ لها الفرصة؟

والأسئلة نفسها تُوَجّه إلى القوى والشخصيات القومية والليبرالية واليسارية، بالطبع. فكم من هذه القوى تحترم آراءَ الأصوليين، ولا تستغلّهم لمجرد كونهم الحالةَ الشعبيةَ الاعتراضية الوحيدةَ في أكثر الساحات العربية؟ ما هي القوى ومن هي الشخصيات التقدمية التي تتعهّد بالاستعداد لتغيير بعض مواقفها ومواقعها خدمةً للقضية العربية العظمى، ولو أدّى ذلك إلى تقديم بعض التنازلات – وعن قناعة – لأصحاب التيار الأصولي؟

يقول العلامة السيد محمد حَسَن الأمين، وهو رجل دين يحسّه الليبراليُّ أقربَ إليه من أخيه «الليبرالي» المزعوم

> **التيار الاعتراضي يمثل نُخباً في هذه الامة، نُخباً من الوعي الحضاري والقومي والإسلامي والاجتماعي لا تملك مشروعاً مترابطاً ومتماسكاً...المطلوب هوأن يتحول الاعتراض على الاستبداد الخارجي إلى حوار بين القوى الاعتراضية، وإلى أعلى أشكال التواصل والقبول بالآخر... ولبنان عموماً، وربماالجنوب، بشكل خاص، يملك أكثرمن أيّ منطقة أخرى استعداداً ومناخاً من اجل أن يحقق لنهج الاعتراض نموذجاً حيوياًعلى مستوى المنطقة العربية... فحين تربح إسرائيل معاهدةالصلح مع الانظمة وتخسرالتطبيع، فإنّها لن تحقّق ما تصبو إليه...(البلاد ٢١/٨/٩٣)**

صدقتَ أيّها السيد. علينا أن نسعى لبناء ذلك النموذج الاعتراضي، ونخلقَه صلباً وسويّاً ومنفتحاً في الوقت نفسه: صلباً في وجه التنازلات المذلّة، سويّاً في النظر إلى اعتبارات الأمّة الآنية والاستراتيجية والمادية والروحية، منفتحاً على أطر المواجهات والمعارضات الأخرى. ولبنان وفلسطين، اليوم، أمام تحدّي خلق مثل هذا النموذج، لما يختزنان من طاقة على المقاومة، وخبرةٍ في التعامل مع العدو الإسرائيلي. وسوف يستمدّان من تجارب الأقطار العربية الأخرى، ولا سيّما تجربة الشعب المصري العظيم في مقاومة التطبيع، زاداً وفيراً.

* * *

وأخيراً، فقد كنتُ في حيْرة من أمري بشأن عنوان ملف **الآداب** هذا المناهض للاتفاق المشؤوم. ورحنا، صاحبَ المجلة وأنا، نقلّب العناوين. «الثقافة على خط المواجهة»...«المثقفون ينتصرون لوحدة الأرض وشرف المبادئ»... «المثقفون يقولون لا للتطبيع»...«ثقافة تواجه أخطارَ سياسة»... «مثقفون يقولون لن نبيعها...»

ما إنْ نطقتُ بالعنوان الأخير، حتّى ضحكتْ أمي وقالت. «هذا يا أمي حكي جرائد». وإذا بها تقفز من سريرها وتقبّلني. لماذا قبلتني يا ماما؟ لم تعطني جواباً. ألْححتُ. قالت إنّها لا تعلم، أو ربما لأنّها خافت أن تجرحني. أُصبْتُ بالقلق الشديد، وانقطعتُ عن القراءة والكتابة أياماً. أيكون ما نقوله وما نكتبه هراءً في هراء؟

الآن، فحسب، أكاد أحدس لماذا قالتْ أمي ماقالته. كلامُنا صار قديماً يا أصحابي، وفقد الناسُ ثقتَهُم به. أنظمتُنا فرّغتْ معاني التحرّر والكرامة من مضامينها، وكذلك فعل أكثرُ مثقفينا وأحزابنا المعارضة. ما نقوله هو ما يقوله – بشكل أو بآخر – أكثرُ قامعينا، قبل أن يقمعونا وبعد أن يقمعونا وأثناء قمعهم لنا.

ومع ذلك فليس لنا إلا أن نُفْرِغَ شعاراتِنا وكلماتِناالحبيبةَ ممّا ملأه قامعونا زيفاً وبهتاناً. تلك هي قضيتُنا الكبرى، ونحن بها ضنينون!

إعلان مبادئ بلا مبادئ

شفيق الحوت*

من موقع يحاول التجرّد من أيّة مصلحة ذاتية أو تنظيمية أو نظامية، والتسامي على كل مشاعر الألم والحزن والغضب وخيبة الأمل، والاحتكام للعقل دون المساس بالوجدان، أكتب هذا الكلام حول ما سُمّي بـ «إعلان المبادئ الإسرائيلي – الفلسطيني اتفاق غزة – أريحا أولاً». فأمام حدث من هذا النوع المصيري، يمسّ ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا، يجدر بنا التوجّه نحو الرأي العالي؛ فهو وحده القادر على الثبات والصمود وتصحيح المسارات، لأنّ الصراخَ العالي سرعان ما يذهب أدراجَ الرياح.

ولا شكّ عندي بأنّ انقسام الآراء حول هذا «الإعلان» سيحتدم ويطول. وقد ينعكس في ممارسات ميدانية ستكون في منتهى الخطورة إنْ لم يسهم الجميعُ في لجمها، ضمن أطرٍ ديمقراطية، للحيلولة دون الوقوع في فخاخ العدوّ وشراكه.

وعلينا كلّنا – فلسطينيين وعرباً، مؤيّدين أو معارضين لهذه الاتفاقية – أن نرتقي بمداخلاتنا إلى مستوى المصلحة الوطنية والقومية العليا، وأن نسعى باستمرار لاستلهام مواقفنا من قراءتنا لتاريخنا المشترك، وهو تاريخٌ حافل بالعبر والدروس التي تعلّمناها عبر عشرات السنين من النضال المرير، ودفعنا خلالها أغلى الأثمان.

بهذه الروح، مُنْطَلَقاً وتوجُّهاً، سأحاول بما استطعت من إيجازٍ، تسجيلَ المحطات الأساسية في مسيرتنا النضالية المعاصرة، وصولاً إلى الثالث عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وتوقيعِ هذه الاتفاقية المصيرية، لنحكم بعد ذلك لها أو عليها.

***

في أواسط الستينات، كانت الضفّةُ الغربية والقدس وقطاع غزّة أراضيَ غيرَ محتلّة. فقامت الثورة الفلسطينية لإنجاز الحلم الوطني القومي التاريخي، وهو تحرير ما اغتُصب من أرض وحقوقٍ فلسطينية عام ١٩٤٨. واستطاعت الثورةُ أن تفرض وجودها، وأن تشقّ طريقها وسط الجماهير، رغم ما كانت تتمتّع به الأنظمةُ العربية، ولاسيّما نظام الرئيس عبد الناصر آنئذ، من شعبية ونفوذ.

ولم تمضِ سنوات ثلاث على قيام هذه الثورة، حتّى كانت نكسة ١٩٦٧. غير أنّ هذه النكسة – على فداحتها، وانكفاء العرب من بعدها إلى شعار إزالة آثار العدوان – لم تستطع إسقاط الحلم بالتحرير، تحريرِ كامل التراب الفلسطيني. بل حدث العكسُ تماماً، إذ تعزّز هذا الحلم أمام إصرار الثورة الفلسطينية على رفض الإقرار بالهزيمة، والمضيِّ بالكفاح المسلّح حتّى النصر!

وكان ما كان من معارك وحروب، منها ما هو قتال مع العدوّ الصهيوني ومنها ما هو اقتتال بين الأشقاء.

واستمرّ حلمُ التحرير، إلى أن كانت حربُ تشرين/اكتوبر ١٩٧٣، وما كشفتْه من وقائع وفرضته من مستجدّات. ومن أهمّ ما كشفته هذه الحرب، أنّ المعادلة الدوليّة القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي لن تسمح لأيٍّ من فريقَي الصراع العربي – الإسرائيلي بإلغاء الآخر. وأمّا المستجدّات، فكان الاعتراف العربي الرسمي بأنّ تلك الحرب – كما قال السادات – كانت للتحريك لا للتحرير؛ أي أنّها كانت لتفعيل الجهود السياسية من أجل إيجاد حلّ سلميّ.

وشهدت الثورةُ الفلسطينية، إثْر ذلك، انقساماً في الرأي، حول الموقف الواجب اتّباعهُ إزاء هذا المنعطف، ولا سيّما بالنسبة للمشاركة أو عدم المشاركة في مؤتمر جنيف الذي تشكّل كإطار لاتفاق عربي – إسرائيلي يعتمد قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً للتسوية.

وعند هذا المنعطف، أخذ الحلم بالتحرير – تحرير فلسطين، كلّ فلسطين – بالتبدّد والضمور. وبادرت بعضُ فصائل الثورة، دون الإعلان الصريح والمباشر، إلى تهيئة كوادرها وجماهيرها للتحلّل ممّا سمّوه آنذاك بـ «الثورة الرومانسيّة»، والتحرّك صوب «ثوريّة واقعية» لا تضحّي بـ «الممكن» من أجل التمسّك بـ «المستحيل».

واستمرّ الانقسام داخل م. ت. ف.، إلى أن تمكّن المجلسُ الوطني من عقد دورته الثانية عشرة في القاهرة، في حزيران/يونيو ١٩٧٤. واتّفق الجميع هناك على «برنامج النقاط العشر» مخرجاً للأزمة، وهو برنامج لا يقول «لا» ولا يقول «نعم» إزاء مسألة المشاركة في مؤتمر جنيف؛ وهذا ما دفع البعضَ لتسمية هذا البرنامج ببرنامج «لعَم». وفي هذه الدورة تمّ الاتفاق على «إقامة السلطة الوطنية على كلّ جزء من الأرض الفلسطينية يتمّ تحريره أو تنسحب منه إسرائيل بالضغوط السياسية». وبدلاً من جنيف، توجّهت م. ت. ف.، بعد أشهر من هذه الدورة، إلى الأمم المتحدة في نيويورك.

وفي قناعتي، أنّ هذا التوجّه يبقى من أهمّ المبادرات السياسية التي قامت بها المنظمة منذ نشأتها لمجابهة عناصر الصراع التي

---

* صحفي وكاتب سياسي. استقال من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير احتجاجاً على «اتفاق غزة / أريحا أولاً».

كانت تتربّص بمسيرتها النضاليّة.

ولستُ هنا في مجال تعداد الإنجازات والمكاسب التي تحقّقتْ في هذا المحفل الدولي، بل أكتفي بالتذكير أنّه – بالاضافة إلى استعادة «فلسطين» موقعَها هناك بعد طول غيابٍ وتغييب – فقد تمّ تثبيتُ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤. أي تثبيت حقّه في تقرير مصيره من دون أيّ تدخّل خارجيّ، وحقّه في الاستقلال الوطني والسيادة، ثمّ حقّه في العودة إلى الديار والممتلكات التي اغتُصبتْ منه سنة ١٩٤٨. وأُطلقَ على هذه الحقوق الوصفُ القانونيّ غير القابل لأيّ تأويلٍ أو تفسير. «الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرّف»، أي الحقوق التي لا تفوت مع الزمن، ويُعتبر أيّ تجاوز لها مخالفةً للقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

وفي سنة ١٩٧٥، دانت الجمعيةُ العامّة «الصهيونيةَ» بوصفها نظريةً عرقيّةً عنصريّة. كما أعربتْ عن قلقها البالغ للقصور في تنفيذ قراراتها، وقرّرت بالتالي تشكيلَ لجنة تُعنى بهذه الحقوق ودراسة سُبُل تطبيقها. وقد عُرفتْ هذه اللجنة بـ «اللجنة المعنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرّف». وقامت هذه اللجنةُ بجهود هائلة على امتداد السنوات في سبيل توعية الرأي العام الدوليّ؛ فعقدتْ عشراتِ المؤتمرات القارّية والدوليّة، وحشدتْ كلَّ القوى والمنظمات غيرَ الحكومية، وأصدرتْ مئات الآلاف من النشرات والملصقات التي تؤيّد الحقوق الفلسطينية وتدعو لتطبيقها. وأمّا إنجازها الأهمّ، فكان في ذلك المؤتمر الفريد والأول من نوعه في تاريخ قضيّة فلسطين، وهو المؤتمر الذي عُقد في جنيف بين أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٣، وصدرت عنه إحدى أهمّ الوثائق الدولية التي تعترف بالحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين، مقرونةً ببرنامج عمل لتحقيقها. وقد تمّ إقرار هذه الوثيقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها.

في السبعينات، اتّسعتْ رقعةُ الاعتراف الدوليّ بالمنّظمة. فوافقت اليابان على فتح مكتب للمنظّمة في طوكيو، ورفعت فرنسا الحظرَ على سريّة الاتصالات مع المنظّمة وسمحتْ بإقامة مكتب إعلامي علنيّ لها؛ ثمّ لحقت بها كلّ من المانيا الغربية وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا والسويد وغيرها. وأمّا في المعسكر الاشتراكي، ودول عدم الانحياز، فلقد تعزّزتْ مكانةُ المنظّمة واحتلّت مكانةَ «الدولة» ابتداءً بالمراسم وانتهاءً بكامل الحقوق الممنوحة لدولٍ قائمةٍ وذات سيادة.

* * *

بعد هذا السرد الموجز لكلّ هذه الإنجازات والمكاسب التي سجّلتها م.ت.ف.، وبعد الاعتراف بما لنضالات شعب فلسطين وأمّته العربية من أفضال بانتزاع هذه الإنجازات والمكاسب، لا بدّ لي من الاعتراف كذلك بأنّه ما كان لهذا كلّه أنْ يتحقّق لولا القرارُ الفلسطيني بالذهاب إلى الأمم المتحدة، وقبول عضويتها بصفة مراقب، وبالتالي، لولا الاعترافُ الضمني بدولة إسرائيل من خلال الاعتراف والالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. كذلك لا بدّ من الإشارة إلى ما كان لهذه الإنجازات من تأثير معنويّ على الساحة الفلسطينية، ساهم في شيوع حلم جديد ممكنِ التحقّيق يقبل بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة فوق جزء من تراب الوطن، بديلاً عن الحلم المستحيل بتحرير كامل التراب.

ولذلك فإنّ ما جاء نصُّه مواربةً في دورة المجلس الوطني الثانية عشرة بقبول «سلطة وطنية فوق أيّ جزء من فلسطين...»، ورد أكثر وضوحاً في الدورة الثالثة عشرة في آذار/مارس ١٩٧٧، عندما اتّخذ القرارُ بالموافقة على إقامة «دولة فلسطينية...» إلى آخر القرار.

ولا شكّ في أنّ الحروب المضادّة التي شنّها التحالفُ الأميركي الإسرائيلي – على مختلف الجبهات، وبمختلف الأسلحة – ضدّ منظّمة التحرير الفلسطينية وضدّ شعب فلسطين وطموحاته، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، قد ساهمتْ في تعزيز القبول بهذا الحلم الجديد، رغم ما كان يلقاه من رفض فلسطينيّ وعربيّ تشرّعه أسبابٌ عقائديّة وتاريخيّة تبقى قائمةً أبد الدّهر.

ولعلّ رحيل الثورة عن لبنان سجّل ذروةَ ذبول الحلم التاريخيّ، لتأتي الانتفاضةُ بشعارات تعزّز الحلمَ الجديد. وساد الجوَّ الفلسطينيَّ حوارٌ هادئٌ حول الحلمين، أو الحلّين: الحلّ العادل والحلّ المقبول. واتسّعتْ شعبيةُ الحلّ الأخير، الأمر الذي مهّد لاتخاذ القرار الواضح والمحدّد والمعلّل بإعلان «دولة فلسطين»، وذلك في الدورة ١٩ للمجلس الوطني في الجزائر سنة ١٩٨٨، بأغلبيّة كبيرة وتحفّظات محدودة حالتْ دون أيّ انقسام أو شرذمة. فاستمرّت اللعبةُ السياسيّة في إطارها الديمقراطيّ دون أيّ انتقاص من مصداقية م.ت.ف. كممثّل شرعي وحيد يتمتّع بتأييد شعبي كبير ودعم دوليّ لا يُستهان به.

ثمّ توالت الزلازلُ والكوارثُ، بدءاً بانهيار الاتحاد السوفياتيّ وما ترتّب على ذلك من متغيّرات جذريّة في موازين القوى وطبيعة التحالفات، وصولاً إلى كارثة حرب الخليج وما أدّت إليه من انهيار بقايا النظام العربي.

* * *

عند هذا الحد، بدأ، في تصوّري، العدُّ العكسي للانقسام بين فريقين من العاملين في الساحة الفلسطينية، وبخاصة داخل إطار منظّمة التحرير. فريق استسلم في داخله أمام المعطيات الجديدة، وسلّم بأن لا حلّ إلا الحلّ الأميركي وأنّ أيّة محاولة للتصدّي ليست سوى نوع من المثاليّة أو العبثيّة؛ وفريق آخر

رفض هذا الاستسلام - رغم وعيه بهذه المعطيات وفداحة آثارها - وقرّر المضيّ في عملية الصراع، مؤمناً بأنّه لايزال لدى شعب فلسطين ومن معه في هذه الأمّة، أوراقٌ لم تحترقْ بعد، وبأنّ في استطاعته اعتمادَها لتحقيق الحلم الممكن، أيّ الحلّ السياسي المستند فعلاً إلى الشرعية الدوليّة وقرارات مجلس الأمن، ولا سيّما ٢٤٢ و٣٣٨. ولا أُدرجُ بين هؤلاء الرافضين ذلك الفريقَ الذي لا يُستهان به من الرافضين أصلاً لأيّ حلٍّ غير التحرير الكامل الشامل.

* * *

وبعد...

فلقد كان هذا الذي سبق مقدّمةً حاولتُ من خلالها قراءةَ تاريخنا النضالي المشترك بلغة أشكُّ في إمكانية الاختلاف عليها رغم اضطراري إلى الإيجاز.

واعتماداً على هذه القراءة، ومن موقعي كمسؤول سابق في م٠ت٠ف٠، وعضو في مجلسها الوطني، وواحد ممن لم يُصوّتوا ضدّ المشاركة في مفاوضات مدريد وفق تفويض محدّد واضح، وساهموا إلى حدّ ما في مسيرة هذه المفاوضات حتّى جولتها ما قبل الأخيرة - أي تلك التي تمّ في نهايتها التوقيعُ على ما سمّي بـ«إعلان المبادئ الإسرائيليّ الفلسطيني. اتفاقية غزة / أريحا أولاً»... فإنّي أناقش هذه الاتفاقية، معلناً رفضي لها.

واستهلُّ الحديثَ بالقول إنّ هذه الاتفاقية قد حوّلت الحلمَ المقبولَ الذي ارتضيْنا به بعد طول معاناة، وضحّينا من أجل تحقيقه بمئات الآلاف من شعبنا - شهداء، وجرحى، ومعاقين، ومعتقلين - ... إلى كابوسٍ يتمنّى المرءُ لو يصحو ليكتشف أنّ كلّ ما سمعه وقرأه وشاهده لم يكن سوى منامٍ مريع.

وفيما يلي أُسجّل ملاحظاتي على الاتفاقية، وأعترفُ بأنّها ملاحظات أوّلية، وبحاجة إلى المزيد من التفاصيل في دراسة مقبلة.

أولاً: في الشكل

لقد وُصفت الاتفاقيةُ بأنّها «إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية». وكان المطلوب إعلان مبادئ حول **القضية برمّتها وبكل أبعادها**، لتأتي ترتيباتُ المرحلة الانتقالية جزءاً من كلّ متّفَق عليه، ولو من حيث المبدأ. وعندما نمضي في قراءة الاتفاقية نكتشف أن لا مبادئ في «إعلان المبادئ» هذا، وإنّما إشارات مبهمة لا مرجعيّة لها، باستثناء القرار ٢٤٢ الذي أُسقط كمرجعيّة قانونية، وتحوّل إلى ملحق لما ستؤول إليه المفاوضاتُ النهائية... أي أنّ نتيجة المفاوضات، لا القرار الدولي، أضحتْ هي المرجعيّة.

ثانياً: في المضمون السياسي

١ - في الديباجة، يقول النصّ «إنّ حكومة إسرائيل ووفد م٠ت٠ف٠، ممثلاً الشعبَ الفلسطيني، يتفقان على ...». لكننا نعلم أنّ النصّ الذي سبق إقرارَه صدورُ رسالتَي الاعتراف المتبادلتين بين إسرائيل ومنظمة التحرير يقول «إنّ حكومة إسرائيل و**الفريق الفلسطيني** في الوفد الفلسطيني - الأردني إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط يتّفقان على...» الخ.

لقد قبلتْ إسرائيل بهذا التغيير، بعد أن تعهّدَتْ قيادةُ م٠ت٠ف٠ بما تعهّدت به: من اعتراف بحقّ وجود دولة إسرائيل بأمن وسلام، إلى نبذ المنظمة للعنف، إلى آخر ما هو معروف.

إذنْ، وبعد هذا التبديل في ميثاق المنظّمة الذي يحتاج إلى ثلثيْ أصوات المجلس الوطني، تكون قيادة م٠ت٠ف٠ قد أسقطتْ حقّها في الادّعاء بأنّها ممثّل الشعب الفلسطينيّ، وأصبحتْ تُمثّل منظّمةً **غيرَ** تلك التي عرفها شعبُ فلسطين وناضل تحت راياتها منذ ١٩٦٤.

ويهون الأمر لو أنّ اعترافَ المنظّمة اقتصر على «حقّ إسرائيل في الوجود»، دون الالتزام بسلامها وأمنها. لكنّ المنظمة أدّت التزاماً آخر بـ«نبذ استخدام الإرهاب ومنع العنف وتأديب المخالفين»، أي بقمع الانتفاضة والمقاومة الوطنيّة. هذا كلّه مقابل اعتراف إسرائيل بمنظّمة التحرير (بعد تعديل ميثاقها) ممثّلاً (لا شرعياً ولا وحيداً) لشعب فلسطين، ودون أيّ إقرار لهذا الشعب بحقّ تقرير مصيره وإنشاء دولته، ولا حتّى بحقّه في أن يعيش بسلامٍ وأمن.

هذا بالاضافة إلى أنّ اعتراف المنظّمة بدولة إسرائيل غيرُ قابل للتراجع وفقَ القوانين الدوليّة؛ في حين أنّ اعترافَ إسرائيل بالمنظّمة قابلٌ للتراجع، لأنّ المنظمة ليست دولة. وعلى أيّ حال فإنّ المنظّمة ستصبح في حكم الملغاة فور قيام «المجلس» المجهول الاسم والصلاحيّة بعد الانتخابات «الحرّة» المزعومة.

وفي الديباجة أيضاً إشارةٌ إلى اتفاق الطرفين «على أنّ الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسيّة المتبادلة، والسعي للعيش في ظلّ تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية».

نحن نعلم أنّ «حقوق» إسرائيل السياسية والمشروعة معروفةٌ وقائمة ومعترَفٌ بها في كلّ هذه الدنيا. ولكنّ ما بقي مبهماً دون إجابة محدّدة يتعلّق بماهيّة الحقوق السياسية والمشروعة لشعبِ فلسطين، وفي مقدّمة هذه الحقوق، حقوقُه في تقرير

مصيره وعودته وإقامة دولته.

وأمّا السعي من أجل التسوية الشاملة والعادلة والدائمة، فلا نعرف بأيّ كوكب سيهتدي هذا السعي ووفقَ أيّ مرجعية أو قانون.

تبقى المصالحةُ التاريخية. وأول مطالب إسرائيل هو إعادة النظر في برامجنا الثقافية والدينية، وربما يطالبون غداً بتعديلات في القرآن والإنجيل!

ولا بدّ من لفت النظر إلى استبدال كلمة «الصراع» بكلمة «النزاع»، وهو ما له مدلولاته السياسية الهامّة.

٢ – في البند الأول المتعلّق بهدف المفاوضات، يردُ في النصّ أنّه «من المفهوم أنّ الترتيبات الانتقالية جزءٌ لا يتجزّأ من عمليّة السلام بمجملها، وأنّ المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدّي إلى تطبيق قرارَيْ مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨».

إنّ استهلال الفقرة بكلمتَيْ «من المفهوم» لا يعني بالضرورة أنّ هناك إلزاماً والتزاماً، وهما ما تعنيانه كلمتا «من المؤكّد» أو كلمتا «من الملزِم» الخ...

وأمّا التحايل الواضح فيكمن فيما تبقّى من الفقرة، حيثُ سقط القرار ٢٤٢ من مكانته كمرجعيّة، لتحلّ محلّه المفاوضاتُ وما قد ينجم عنها.. ثم إنّنا لن نَنْسى تفسيرات إسرائيل للقرار ٢٤٢.

٣ – في البند الثالث حديثٌ عن انتخابات «سياسية وعامة وحرّة» تخص المجلسَ المجهول الاسم والصلاحيّات حتّى الآن. ويحيلنا هذا البندُ من أجل المزيد من العلم إلى الملحق الأوّل. فلو عدنا إلى الملحق لوجدنا فيه إشارةً إلى «حقّ فلسطينيّي القدس الذين يعيشون فيها بالمشاركة في العملية الانتخابية وفقاً لاتفاق يُعقد بين الطرفين». وهذا يعني أنّ الأمر لم يُحْسَمْ بعد، وقد تتمّ المساومةُ عليه، فيُسْمحُ للمقدسيين بحقّ الانتخاب ولا يُسْمح لهم بحقّ الترشيح! وإلا فلماذا الإشارة إلى اتفاق آخر؟!

كما نجد، في الملحق نفسه، نصّاً يقول «إنّه لن يتمّ الإجحاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحّلين (النازحين) الذين كانوا مسجّلين يوم ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العمليّة الانتخابية لأسباب عملية». والسؤال لماذا عمليّة الاستحالة، وإلى متى؟ لا جواب هنا في هذا البند أو ملحقه. ولكنّ ثمّة جواباً عليه في البند الثاني عشر الذي يدعو لتشكيل لجنة إسرائيلية – فلسطينية – أردنية – مصرية «تقرّر بالاتفاق أشكالَ السماح للأشخاص المرحّلين من الضفّة الغربية وقطاع غزّة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام». إذن، فالمسألة في أحسن حالاتها ستتناول أفراداً، لا جموعاً تتجاوز الأربعمئة ألف فلسطيني (وهذا ما توحي به كلمتا «السماح لهم ...»). ولكنْ «السماح لهم» بماذا؟ بالعودة؟ أو بمجرّد الزيارة؟ فالنصّ ورد على هذا النحو الغامض في النسخة الصادرة عن وكالة «وفا» الرسمية! وقد لا نُضْطَرُّ للانتظار طويلاً كي تنكشف الحقائقُ تماماً؛ فقد بدأ الحديثُ في الأردن عن قرار حكومته بترك الحريّة لهؤلاء النازحين في المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات الأردنية المزمع إجراؤها قريباً! وهذا يعني ضرورةَ اختيار اللاجئ لإحدى الجنسيتين الأردنية أو «الفلسطينية». وما من إشارة في هذا الملحق على الإطلاق لتركيبة هذا المجلس ومصدر شرعيّته وصلاحياته ومسؤولياته.

كذلك لا بدّ من التساؤل عن مدى «حريّة» هذه الانتخابات رغم التدخل الإسرائيلي الكامل في كلّ ما يمتُّ إليها بصلة، بما في ذلك صلاحيات المجلس المنتخَب وسلطاتُه.

٤ – عن البندين الرابع والخامس: في البند الرابع إشارة إلى أنّ ولاية هذا المجلس «سوف تغطّي أرضَ الضفة الغربية وقطاع غزّة باستثناء القضايا التي سيتمّ التفاوض عليها». وأمّا البند الخامس فيُحدّد هذه القضايا، وهي: «القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك».

إننا لو سلّمْنا مع أكثر مؤيدي هذه الاتفاقية وكبار المؤمنين بحسن النوايا الإسرائيلية، بضرورة الانتظار ثلاثَ سنوات قبل التفاوض في هذه القضايا، أفلا يجوز لنا أن نسأل عمّا سيحلّ ميدانياً بهذه القضايا خلال السنوات الثلاث؟

فبالنسبة للقدس، مثلاً، لم تكنْ قد مرّت أيام معدودة على توقيع الاتفاقية حتى أقرّتْ بلديّتُها إقامةَ أكثر من مئة وحدة سكنية داخل القدس القديمة... ومن المفيد أن نشير في هذا الصدد – عَرَضاً – إلى خطاب رابين عشيّة التوقيع وإلى تصريحاته المتتالية لياسر عرفات «بأن ينسى موضوع القدس».

واللاجئون ... عن أيّ لاجئين تتحدّث هذه الاتفاقية؟ أذكرُ رداً لموشيه دايان على سؤال شبيه وجّهه صحفي إسرائيلي في أعقاب توقيع اتفاقية كمب ديفيد. فقد قال دايان «إنّهم اللاجئون اليهود والفلسطينيون»!! فهل استكثرت قيادةُ م.ت.ف. عناءَ الإصرار على إضفاء الهويّة الفلسطينية على هؤلاء اللاجئين، وهي التي كان التأكيدُ عليها من أبرز إنجازات هذه القيادة؟ ثم إنّه لم ترد إشارة واحدة إلى حقّ اولئك اللاجئين في العودة وفق القرار ١٩٤، وهو القرار الذي قبلتْ به إسرائيل نفسها شرطاً لقبولها عضواً في الأمم المتحدة!

والمستوطنات... هل سيستمر «تسمينها» وبناء «الأمني» منها دون «السياسي»؟ وماذا سيبقى من الضفة بعد ثلاث سنوات، لا بل بعد خمس سنوات، هذا إذا تجاوزنا السؤال عمّا بقي منها الآن؟

حتّى «التعاون مع جيران آخرين»، أي مع الأشقّاء العرب، سيخضع هو الآخر لاتفاق ووفاق. ولا شكّ أنّ «الكونفدرالية»

التي يتحدّث عنهاالبعضُ، مع الأردن ستخضعُ لإقرار إسرائيل قبل الاتفاق عليها بين الفلسطينيين والأردنيين أنفسهم!

وممّا يضاعف الشكوك والمخاوف فقرةٌ في البند الخامس تقول إنّ الطرفين «متفقان على أن لا تجحف أو تخلّ اتفاقاتُ المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم». وقد يقول مؤيدٌ لهذه الاتفاقية إنّ النصّ يعطي الفريقين فرصاً متكافئة. وهذا صحيحٌ... غير أنّ ما فوق الورق من كلمات يناقضه ما فوق الأرض من ممارسات، بدليل ما أشار إليه البند الخامس عن «مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك»احتياطاً لمطامع إسرائيلية أخرى!

٥ - وأمّا البند السادس، فليس فيه ما هو واضح غير التأكيد على أنّ السلطات التي يتوقّع المجلس تسلّمَها من الاحتلال الإسرائيلي لن تتجاوز سلطات مجلسٍ بلدي في حجم بلدة مثل أريحا، باستثناء دور الشرطة الفلسطينية الخاضعة للإرادة الإسرائيلية. كما يؤكد النصّ الواضح في البند الثامن على أنّه «من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلسُ قوة شرطة قويّة، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضدّ التهديدات الخارجية وكذلك مسؤولية الأمنْ الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام».. وبعبارة أخرى، فإنّ مهمة الشرطة الفلسطينية الأساسية ستكون مقتصرةً على تأمين ما سُمّي بنبذ الإرهاب والعنف وتأديب المخالفين كما ورد في رسائل الاعتراف المتبادل. وبوضوح أكبر، ستكون قوةً فلسطينية تأتمر بمرجع إسرائيلي!

٦ - وأمّا البند الحادي عشر - وعنوانه «التعاون الإسرائيلي/الفلسطيني في المجالات الاقتصادية»- وما يتعلّق به في الملحقين الرابع والخامس، فهو من أخطر ما جاء في الاتفاقية وملاحقها، وهويستحقّ دراسةً مستقلّة يسهم في كشف أبعادها أكثرُ من خبير وأخصّائي. وإنْ أردنا وصفَه بجملة أو اثنتين لقلناإنّه عبارة عن مشروع «اتحاد فيدرالي بين إسرائيل وما يُسمّى بسلطة الحكم الذاتي». ولو كان هذا الاتحاد بين فريقين متكافئين، بين دولتين، لربّما وجد فيه «الاقتصاديُّ»ما قد يُدافع عنه! غير أنّ واقع الأمر غير ذلك. وهذا ما يدفع للقول بأنّه مشروع ضمّ نهائي للأراضي المحتلّة ومصادرة مسبقة لنتائج المفاوضات القادمة حول الوضع النهائي للمصير الفلسطيني.

إنّه مشروع لا يضمّ الأرض وحسب، وإنّما يحوّل «الفلسطينيَّ» المقيم هناك إلى رأس جسر يعبر الإسرائيلي عليه إلى العالم العربي. وممّا يضاعف في القلق أنّ النص المتعلق بهذا التعاون يؤكد ديمومةَ هذه اللجنة الإسرائيلية - الفلسطينية، بما يعني استمرارَ بقائها **بعد** مفاوضات الحل النهائي.

أكتفي بهذا القدر من الإشارات التي تهدف إلى التحذير، علماً أنّ الجانب الاقتصادي - كما قلت - يحتاج إلى دراسة في العمق والتفاصيل، ولا سيما أنّه هو الذي يكشف خفايا المشروع الإسرائيلي بالنسبة للنظام الجديد للشرق الأوسط، ومخاطرَه التي تتجاوز فلسطينَ وقضيتها إلى العرب، ومستقبل المنطقة كلّها.

٧ - يتحدثُ البند الخامس عشر عن تسوية النزاعات التي يمكن أن تنشأ عن تطبيق «إعلان المبادئ» هذا أو تفسيره. ويقترح لذلك ثلاثة سُبُل: الأول من خلال لجنة الارتباط المشتركة؛ والثاني - في حال فشل اللجنة - من خلال آلية توفيق يتمّ الاتفاق عليها بين الطرفين؛ والثالث - في حال عدم الاتفاق على الآلية - بإحالة النزاع على التحكيم، باتفاق الفريقين على إنشاء لجنة لهذا التحكيم.

إنّ تغييب أيّة مرجعية دولية، آليةً وقوانين، ليس صدفة على الإطلاق، وإنّما هو أمر مقصودٌ كي تبقى إسرائيل صاحبةَ الكلمة العليا في القرار. وبالتالي فليس في هذا البند سوى ذرٍّ للرماد في العيون.

٨ - وفي ختام ملاحظاتنا على المحتوى السياسي لهذه الاتفاقية، لا بدّ من الإشارة إلى خطورة ما غاب عنه. فالاتفاقية، ومعها ملاحقها، لم تردْ فيها أيّةُ لفظة - ولو بشكلٍ ملتوٍ وغير مباشر - تتعلّق بـ: السيادة، أو تقرير المصير، أو الدولة الفلسطينية، أو عودة اللاجئين أو التعويض عليهم، أو الشرعية الدولية.

كذلك خلت الاتفاقيةُ، ومعها ملاحقُها، من القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وبالوضع الذي أشرنا إليه سابقاً.

بل لعلّ الأمر الأكثر إثارةً أن نلحظ ما في هذه الاتفاقية من تراجع إسرائيلي عمّا وافقتْ عليه في اتفاقات كمب ديفيد التي سبق للمنظّمة أن رفضتْها وحاربتْها حوالي الخمس عشرة سنة. ونذكر، على سبيل المثال لا الحصر، أنّ الاتفاقية الحاليّةَ استبدلت الارتباط الأردني - الفلسطيني، كأفق مستقبلي، بارتباط إسرائيلي - فلسطيني؛ فبدلاً من الاقتسام الوظائفي الأردني المرفوض فلسطينياً في إطار كمب ديفيد، قبلتْ م٠ت٠ف٠ باقتسام وظائفي مع الإسرائيلي بمعزل عن اقتسام الأرض التي ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية.

وفي مقدمة إطار كمب ديفيد أيضاً إشارة واضحة تنصُّ على أنّ «الأساس المتّفق عليه لتسوية سلمية بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن بكل أجزائه»؛ وهو ما لم يردْ في نصّ الاتفاقية الحالية.

وفي مقدمة إطار كمب ديفيد أيضاً وأيضاً نصٌّ واضح على أنّ «ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المتفق عليها في الشرعية

الدولية والقانون الدولي تمثّل معاييرَ مقبولةً لإدارة العلاقات بين الدول». فإسقاطُ الشرعية الدولية في الاتفاقية الحالية أسقط بالتالي ما تمنحه الشرعية للشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، وأبرزهاحقّه في تقرير المصير.

وفي إطار السلطات التي يستلم الحكمُ الذاتي مسؤولياتها - وهي ست كما ورد في الاتفاقية: التعليم، والثقافة، والصحة، والشؤون الإجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحة - فإنّ باستطاعة رابين ومعه حزب العمل أن يفاخرا على الليكود الذي وافق في مفاوضاته مع مصر سنة ١٩٧٨ على منح أكثر من ضعفها للفلسطينيين، وهي: الصناعة والتجارة والزراعة والمال والصحة والشؤون الدينية والعمل والرعاية الاجتماعية والنقل والمواصلات والتعليم والثقافة وإدارة العدل والشؤون المحلية.

يبقى هذا بعضاً من كلّ، وهو يحتاج إلى دراسة مقارنة تفصيلية بين اتفاقية كمب ديفيد واتفاقية «إعلان المبادئ».

ثالثاً: في الأداء الفلسطيني

بغضّ النظر عن الموقف من المحتوى السياسي لهذه الاتفاقية وانعكاساتها على المستقبل الفلسطيني والعربي، لا بدّ من تسجيل عدد من الملاحظات حول الأداء السياسي الذي اعتمده رئيس م·ت·ف· وفريقُهُ المساعد في إنجاز هذه الاتفاقية.

١ - لقد تمّ توقيع هذه الاتفاقية بمعزل تامّ عن المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي مقدمتها المجلس الوطني الفلسطيني الذي هو وحده صاحب القرار على هذا المستوى من القضايا المصيرية. لقد كان القرارُ، في التقييم النهائي - ورغم كلّ ما يُشاع - قراراً فردياً. وبهذا يكون المسؤولون عن هذا القرار قد انضموا بدورهم إلى المعسكر المنادي بحرمان شعب فلسطين من حقّه في تقرير المصير.

٢ - لمْ يعدْ ممكناً بعد حدوث ما حدث، وتوقيع الاتفاقية، تجاهلُ جملة من التصرفات التي قامت بها القيادةُ، وبخاصة في السنة الأخيرة: من تقزيم للدور المؤسساتي لمنظمة التحرير بما في ذلك مؤسسة «اللجنة التنفيذية»، ومن اعتماد سياسة مالية - على مستوى المنظمة والعاملين فيها، كما على مستوى جماهيرنا - استهدفتْ نشرَ اليأس والدفع باتجاه طريق الاستسلام، وكأنْ لا بديل عن ذلك. كما لا يمكن تجاهلُ الدور الذي قام به «مستشارو»الرئيس و«البالونات» التي كانوا يطلقونها على مسؤليتهم (وبتواطؤ معه، رغم ادّعائه العكس)!

٣ - كما لم يعد ممكناًعدمُ مراجعة ما استهدفه ياسر عرفات من معركته طوال عشر سنوات دفاعاً عمّا سمي بـ«القرار الوطني المستقل». وهي مناسبةٌ للتذكير بما حذّرنا منه في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، في دورة المجلس الوطني السابعة عشرة التي عُقِدَتْ في عمان، بأنّ من شأن تبنّي مثل هذا القرار إعطاء الفرصة لِمَن يريد من قادة العرب أن يغسل يديه من قضية فلسطين وما ترتبه عليه من واجبات قومية، وبأنّنا قد نجد أنفسنا ذات يوم أمام قرار وطني أردني «مستقل»، وآخر سوري «مستقل»، وهكذا دواليك...

والآن، وبعد تفرّد الطرف الفلسطيني بتوقيع الاتفاقية من دون تنسيق عربي طالما جهدنا لتحقيقه والارتقاء به تعزيزاً لموقفنا التفاوضيّ القومي، بِتْنا مضطرين لمراجعة النفس بصدد هذا القرار ومحاكمة صوابيته.

٤ - ولا يعقل أنْ تفوتنا الإشارة إلى الخطاب الذي ألقاه ياسر عرفات يوم توقيع الاتفاقية، ومقارنته بوقفته وخطابه قبل تسع عشرة سنة في الأمم المتحدة. إنّه، اليومَ، لم يحاول حتّى الدفاع عن ماضيه وشخصه - رغم حبّه لشخصه - ولا حتّى عن شعبه وعن كلّ ما قدّمه من تضحيات. وهذا ما صوّر الشعبَ الفلسطيني، بعد أن قال رابين ما قاله، وكأنّه هو المعتدي والمغتَصِب، ولم يبقَ لديه سوى الاعتذار للإسرائيلي عن تاريخ نضالي يقارب عمره المئة سنة.

رابعاً: انعكاسات الاتفاقية

هذه اتفاقية سيكون لها انعكاساتٌ تتجاوز الساحةَ الفلسطينية إلى مجمل الساحة العربية، وربما تتجاوز ذلك إلى ما هو أوسع وأكثر شمولاً.

وأقصى ما يستطيع مؤيدوها أن يدافعوا به عنها هو تساؤلهم عن «البديل». لكن، إنْ كان الموت هو كلّ ما بقي من خيارات، فالموتُ قتالاً يبقى أشرف من الموت انتحاراً؛ علماً أنّ الوضع لم يكن بهذه المأساوية، والهجمة الإسرائيلية - الأميركية السياسية لم تكن أشد شراسةً من الهجمة العسكرية سنة ١٩٨٢ التي أدّت إلى رحيل الثورة عن لبنان، فبادر إذّاك شعبُنا الخلاق إلى تقديم «البديل» بانتفاضته داخل الأرض المحتلّة منتقلاً بالصراع من خارج الحدود إلى داخل الوطن.

ولا أدري إنْ كانت القيادة التي أبرمتْ هذا الاتفاق قد أدركتْ، وقد انفتحتْ أمامها خزائنُ الدنيا وعواصمُ العالم، نفاسةَ تلك الورقة التي وقّعتْها باعترافها بإسرائيل دون أي مقابل، وبتخلّيها عن عملية الصراع، الذي يسمّى في الاتفاقية «نزاعاً»!

ولنتجاوز الانعكاسات المستقبلية والبعيدة المدى، ولنقصرْ حديثنا فيما يلي على الانعكاسات المباشرة والمنظورة:

١ - انقسام الساحة الفلسطينية سياسياً، وما يحمله هذا الانقسام من مخاطر الاقتتال الذي ستجهد إسرائيل في إحداثه.

٢ - تصفية الانتفاضة، آخر الأوراق النضالية الشعبية.

٣ – تقسيم شعب فلسطين، تاريخياً وجغرافياً، فهناك فلسطينيّو الداخل، وهم في الأصل نوعان، وقد تحوّلوا الآن إلى ثلاثة أقسام: فلسطينيو فلسطين عام ١٩٤٨، وفلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وأضيف إليهم اليوم من سيعيشون «المرحلة التجريبية»من مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية في كلّ من غزة وأريحا.

وبالطبع هناك فلسطينيو «الخارج»، من لاجئي ١٩٤٨ ولاجئي ١٩٦٧. وليس أمام هؤلاء، في أحسن الحالات، سوى الانتظار حتّى تُبْحث قضاياهم بعد سنوات سيعانون خلالها من مخاوف التهجير والتجنيس والتوطين وما قد يواكب هذه الخيارات من عذابات.

٤ – ردود الفعل السلبية التي سيعاني منهافلسطينيو الشتات في الدول العربيةالمضيفة، وبخاصة بعدما أصاب هذه الدول من مرارات التفرّد الفلسطيني بالحل التفريطي الذي تركهم يجابهون وحدهم مشاكل اللاجئين عندهم.

٥ – انحسار صورة الفلسطيني المناضل والمقاوم لتحلّ محلّهاصورةُ الفلسطيني المستسلم والمتنكّر لأمّةٍ لم تبخل عليه بغالٍ أو ثمينٍ عندما استنجد بها وطالب بدعمها.

٦ – وفي غدٍ قريب جداً، عندما تبدأ ترجمةُ بنود هذه الاتفاقية، سنرى كيف سيتصرّف قادةُ الاتفاق، للتوفيق بين وعودهم للشعب، وبين ما تفرضه عليهم الاتفاقيةُ من تنازلات ارتضوا بها.

٧ – وأما على الصعيد الدولي، وانسجاماً مع الاتفاقية، فإنّ م.ت.ف. ستضطرّ إلى أن تمحو بأيدي من يمثلون بقاياها كلّ الإنجازات والمكتسبات التي تحقّقتْ خلال عقدين من الزمن بعد دفع أغلى الأثمان، وفي المقدمة كلّ ما تمّ إنجازه في الأمم المتحدة ذاتها. وقد تمّ الاحتفال مؤخراً بلقاء ثلاثي بين مندوب م.ت.ف. وإسرائيل والولايات المتحدة، لتغيير (أو شطب) كلّ ما في أدبيات المنظمة الدولية من قرارات تعترف للفلسطيني بما لم تعترف به الاتفاقيةُ المشؤومة.

٨ – وأمّا سفارات المنظمة وبعثاتها الخارجية، فإنّ ما بقي منها صامداً أمام حصار القيادة الاقتصادي (بمافي ذلك قطع رواتب العاملين فيها)، سَيُصْدرُ الأمر، عاجلاً أم آجلاً، بإغلاقه، وذلك تمشياً مع البند الصريح الذي يحرم الحكمَ الذاتيَّ أيّةَ علاقات خارجيّة. ولربما يصبح بعضُ العاملين في هذه السفارات، إذا ما ثبت حسنُ سلوكهم إسرائيلياً، موظفين ثانويين في السفارات الإسرائيلية.

إنّ ممّا لا شكّ فيه أنّ كلّ مؤسسات م.ت.ف. هي في طريقها إلى الإغلاق. وإنْ بقي شيءٌ من كلّ هذا الذي كنّا نعرفه بمنظمة التحرير الفلسطينية فسيتحوّل، في أحسن الحالات، إلى حزب سياسي – كما تنبأ شمعون بيريز قبل أسابيع من توقيع الاتفاقية – لا يملك أيّ مبرّرللادّعاء بأنّه الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وإن كان من غير المستبعد أن تحولهُ القيادةُ إلى الحزب الحاكم الأوحد في إطار الحكم الذاتي. ولا أتصوّر، في الوقت ذاته، أن يكون لهذا الحزب امتداداته المؤثرة على فلسطينيّ الشتات الذين بدأوا بالتساؤل عن «مرجعيتهم»الجديدة. هذا إذا كان باستطاعتهم التحركُ سياسياً بعد استكمال المفاوضات مع الأطراف العربية الأخرى!

* * *

وفي ختام هذا الحديث،الذي حاولتُ جهدي خلال تسجيله أن أبقى متجرّداً عن أيّة مصلحة ذاتية أو تنظيمية أو نظامية، وأن أتسامى على مشاعر الألم والحزن والغضب وخيبة الأمل، محتكماً إلى العقل بما لا يمسُّ الوجدان، واضعاً المصلحة الوطنية والقومية فوق كلّ اعتبار... فإنّي، بعد هذا التفنيد لبنود الاتفاقية، وتبيان الأسباب التي تدفعني لرفضها والتحذير من المخاطر التي قد تنجم عنها، أتساءل مع المتسائلين من الرافضين والمؤيدين معاً عن «البديل»، فأقول بإيجاز

إنّ هذه الاتفاقية، وأيّة اتفاقية مماثلة لها، لن تصنع سلاماً. فالحلول المفروضة قد تفرضُ هدنةً، وقد تُسقط بعداً من أبعاد الصراع، كالبعد العسكري حالياً، غير أنّ بقية الجبهات ستبقى مفتوحة ومحتدمة.

ومن هنا، وما دام شعب فلسطين مغتَصَبَ الحقوق والأرض – حقوق تقرير المصير والسيادة الوطنية، والأرض التي تقرّ له بها الشرعية الدولية، وهي الشرعية ذاتها التي تقرّ لإسرائيل بجزء منها – فإن الصراعَ سيظلّ قائماً.

ومن هذا المنطلق، وبعيداً عن مشاعر الغضب والتشنج، أدعو لمعارضة فلسطينية – عربية، تدرس تجربتنا الفلسطينية – العربية النضالية المنصرمة، لتجنُّب كلّ ما كان فيهامن سلبيات في الخطاب السياسي الماضي وممارساته الميدانية.

ولعلّ أول ما يستحقّ الاهتمام المركّز هو التصدّي لمقولة «القرار الوطني المستقل»والعودة بالقضايا العربية – لا بقضية فلسطين وحدها – إلى المستوى القومي. إنّ أيّة معارضة تتسم بالقطرية – مهما اشتدّتْ – ستبقى أعجز من التصدّي للتحدّيات الجديدة، ولن تحقّق في أي حال ما لم تستطع م.ت.ف. تحقيقه.

وثاني ما يستحق الاهتمام المركّز هو الالتزام بالديمقراطية. ولعلّه بات من المناسب للتنظيمات والأحزاب العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، أن تعيد النظر في هيكلياتها وأنظمتها الداخلية، كي تتأكّد من أن لا تناقضَ بين ما تجب الدعوةُ إليه، وبين ما هو ممارسٌ داخل أطرها بالذات.

إنّها حقبة جديدة، ولكنّها تبقى حلقةً من حلقات الصراع الذي لا حلّ له إلا بإزالة الأسباب التي أدّتْ إلى قيامه.

أدعو إلى إحياء القاموس القديم

د. أنيس صايغ *

لقد وقّعتْ قيادةُ منظمة التحرير الفلسطينية الاتفاقيةَ مع العدوّ الإسرائيلي، ولن يكون من المستبعد أنْ تُوقّع حكوماتٌ عربيةٌ أخرى اتفاقياتٍ مماثلةً. وتبادلت القيادةُ الفلسطينية الاعترافَ مع العدوّ، ومن المحتمل أن تتبادل الاعترافَ معهُ حكوماتٌ عربية. وأخذ مسؤولو العدو يتبادلون الزيارات مع المسؤولين العرب، وبدأت مقاطعةُ العرب لعدوّهم – في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها – تنهار بسرعةٍ كبيرة. وتحوّلت «إسرائيل»، في نهاية الأمر، إلى دولة تقوم على أرضٍ عربية في قلب الوطن العربي باعتراف متزايدٍ ومقبولٍ ومتنامٍ من الحكومات العربية.

هذه كلّها حقائق لن نتصرّف حيالها كالنعامة فننكرَها أو نتجاهلها. لكنّ هناك حقائق أخرى ليستْ أقلّ شأناً، وقد تصبح في المستقبل القريب أو البعيد أعمقَ أثراً، لا يجوز أن ننكرَها أو نتجاهلها هي أيضاً!

من هذه الحقائق أنّ انتماءَ الأرض الفلسطينية إلى الوطن العربي، وانتماءَ الشعب الفلسطيني إلى الأمة العربية، وانتماءَ الثقافة الفلسطينية إلى الثقافة العربية، أمورٌ راسخةٌ لا تشطبها جرّةُ قلمٍ وقّع الاتفاقيةَ.

ومن هذه الحقائق أنّ المغتصب يظلّ مغتصباً، وأنّ الدخيل الغريب يظلّ دخيلاً غريباً، وأنّ الحواجز – حواجزَ الرفض والعداء، القائمة بين صاحب الحقّ ومغتصبه، أو بين ابن الأرض والدخيل الغريب – تظلّ قائمةً، أيّاً تكن إرادة الرسميين وقراراتهم.

أنا لا أكتب، هنا، مقالاً سياسياً ولا قانونياً، أستقصي فيه أسبابَ الانحراف الفلسطيني أو الطمع الصهيوني أو الضغط الدولي، وبخاصّة الأميركي، على مسؤولينا العرب. ما يهمّني، هنا، هو أنْ أبحث عن دور المثقف العربي، ولا سيّما الفلسطيني، في هذا التطور المأساويّ للقضيّة الفلسطينية في السنوات الخمس أو العشر الأخيرة، وأبحث عن دوره في منع التدهور والحد من سطوة نتائج ما حصل حتّى الآن.

وإذْ نركّز على المثقفين بالذات فإنّما نفعلُ ذلك لأنّنا ندرك أهميّةَ المثقفين في أيام عصيبة مثل هذه، ولا سيّما بعد أنْ تداعى السيّاسيون وعجز العسكريّون وفشل المحاربون واستسلم الرسميّون. ولم يعدْ للشعب من أمل إلا في نُخَبِه المثقفة وجماعات أهل العلم والفكر، وهم كانوا – في تاريخ الأمّة العربية وفي تواريخ شعوب كثيرة – ملاذَه الأخير حين تتكاثر عليه النوائبُ ويَقطع أملَه في سلاطينه.

* * *

يجد المثقفُ العربي أمامه وضعاً سياسياً واقتصادياً ودولياً، نفسياً وثقافياً واجتماعياً وحضارياً يكاد يكون من أسوأ – وبالتالي من أصعب – التجارب التي مرّتْ أُمّتُهُ بها في المئة سنة الأخيرة:

- فالعالم بأسره تقريباً يؤيّد سياسةَ الانحراف الرسمية الفلسطينية، ويعمل لها ويباركها ويتعهّدها.
- ومليارات الدولارات يُغرى بها عربُ فلسطين للتخلّي لا عن فلسطين فحسب بل عن أيّ سعي أو أمل في العودة اليها كذلك.
- وقيادة فلسطينية تتنكّر لأماني الشعب وللأهداف التي ركبت موجةَ الوصولِ إليها منذ ربع قرن، ولا تبالي بكرامتها ولا كرامة شعبها وحقه ومصلحته.
- والسلطات العربية تخضع إمّا للتوجيه الأميركي أو للإغراء

* مفكر ومناضل فلسطيني. انشأ هيئة الموسوعة الفلسطينية. أصيب برسالة ملغومة عام ٧٢ فأثّر ذلك في سمعه وبصره.

الأميركي، أو تجد نفسها عاجزةً عن التصدّي لهذا التدخل لألف سبب وسبب، أقلّها وجودها في الساحة وحيدةً بلا حليف، وسط دائرة من التهديد والإرهاب.

وبكلام آخر، يجد المثقفُ العربيّ شعبه داخل أتون النار، وليس في الافق مَنْ يسعى للمساعدة: لا سلطةٌ عربيةٌ ولا دولةٌ حليفةٌ أو صديقةٌ ولا هيئةُ أُممٍ. ولا يبقى للشعب إلا نفسُه. جماهيرُ تبحثُ عمّن يمكن أن يُوجّهها ويقودها إلى شاطئ أمان. وتُصبح النخبة الثقافية، في أذهان الشعب، الرصاصةَ الوحيدةَ في المسدس، والرأسمالَ الباقي الوحيد الذي يمكن أن يعتمد عليه الشعبُ ويثق به. هذه النخبة هي التي تستطيع أن تقف بالشعب أمام النتائج المحتّمة للاتفاق مع العدو، أمام الغزو السياسي والثقافي والاقتصادي والحضاري والنفسي والاجتماعي الذي بدأ العدو يشنّه بدلاً من الغزو العسكري، وبتكاليف أقلّ ونتائجَ أفضلَ بالنسبة إليه. لم يعد غيرُ هذه النخبة سدّاً يحمي الشعب من الإحباط الكامل والهرب والاستسلام والانخداع والخضوع. فالمثقفون العرب، إذن، هم اليوم مدعوون ومطالبون بأن يؤدّوا الدورَ الرئيسيّ في الصراع ضد العدو في ميادينه وأساليبه ومفاهيمه الجديدة.

* * *

لا شكّ أنّ الوقع القاسي والمؤلم للأحداث الأخيرة يقود البعضَ - وأحياناًعن حسن نيّة - إلى الشكّ بالمعتقدات والأفكار والأهداف التي تَربىّ جيلُنا عليها وحَمَلَها من الجيل الماضي وحاول زرعها في الجيل الناشئ. فاليأس يجعل الناسَ، أحياناً، يصبّون اللوم على تلك القيم والمبادئ، في ردّ فعل متسرّع ومتشنّجٍ على المصائب والمصاعب. ولا ريب أنّ العدو، وعملاءَه داخل الجماهير، يعزّزون هذا الشكَّ وما يؤدّي إليه من اتهام ظالم للأهداف السابقة، وإلى التخلّي عن تلك الأهداف، والاستسلام للواقع، والقبول بالأمر الراهن وما يحمله من شعارات ويافطاتٍ خادعة لن تعود على الشعب إلا بالضرر.

واقع الحال أنّ المشكلة لا تكمن في تلك المبادئ والمعتقدات والأفكار التي رفعناها منذ قرن تقريباً، وإنّما المشكلة في التطبيق، أو قُلْ في عدم التطبيق: أي الممارسة الخاطئة. لذلك فإنّ المهمة الاولى للمثقف العربي الآن هي في دراسة هذه المسلّمات السائدة دراسةً نقديةً وموضوعية، وتقصّي مدى أهليتها للاستمرار في عالم متبدّل وإزاء مستجدات ومتغيرات يومية. وأنا واثقٌ أنّ دراسة نقدية مثل هذه ستنصف معظمَ تلك المسلّمات، وتثبتُ أنّها لاتزال صالحة، وأنّها ليست هي سببَ النكبة. وستُبيّن زَيْفَ القول ببطلانها وضرورة إلغائها واستبدالها بوعود برّاقة وشعارات مزوّرة. وأمّا الساقط من تلك المسلّمات، وما ستجد الدراسةُ النقديّة أنّهُ قد أصبح من مخلّفات الماضي عاجزاً عن مجابهة الحاضر وعن التفاعل المثمر مع الواقع، فمفروض فينا أن نستغني عنه، مهما كان ارتباطُنا به قويّاً وطويلاً؛ فالمفكّر لا يقبل بأن يخدع نفسهُ ولا أن يخدعَ جماهيرَه.

من هنا كانت دعوتي الملحّة من على عدّة منابر إلى إنشاء مركز للفكر الفلسطيني: للتوثيق والأبحاث والتخطيط. ولعلّ أولى مهامّ هذا المركز العتيد، بالصيغة وبالمستوى اللّذيْن ننشدهما، أن يقوم بنقدٍ قاسٍ، موضوعيّ وجريء وغيرِ مجامل ولامتجامل، للمسيرة الفلسطينية (وهذا يشمل المسيرةَ العربية من أجل فلسطين) منذ بدء الصراع العربي-الصهيوني، ولا سيّما في العشرين أو الخمس والعشرين سنة الأخيرة؛ على أن يتولّى النقدَ خبراء في السياسة والقانون والاقتصاد والإدارة والاجتماع وعلم النفس، وعلى أنْ تُعطى لهم كلُ الإمكانات والصلاحيات وتُكشف لهم كلّ الوثائق والمحفوظات، وعلى أن يتولّى صانعو القرارات الفلسطينية ومسؤولو المنظّمات والفصائل والمؤسسات السياسية وغير السياسية تزويدَ هؤلاء بمعلوماتهم وملاحظاتهم ومذكّراتهم وذكرياتهم، بصدقٍ. والهدف من هذا هو أن نضمن في النهاية إعدادَ ملفٍ دراسيّ كامل عن تجربة العمل الفلسطيني، وبخاصة ما حفلتْ به هذه التجربةُ من أخطاء وإساءات للقضيّة وما جابهتهُ من عراقيلَ داخليّة ذاتيّةٍ وفلسطينية عامة وعربية ودولية. فبدون دراسة من هذا النوع لن تستطيع جبهةُ المجابهة العريضة التي ندعو إليها أن تكون جبهةً للصمود والتحدّي، بل ستكون إطاراً واهياً وتجمعاً اسمياً لعدد من القوى الرافضة.

إنّ استراتيجية العمل، في مستوياتها المباشرة والقريبة والبعيدة المدى، رهنٌ بنشاط هذا المركز وقدرته على وضعٍ أسسٍ

شبيهة بهذه الاستراتيجية العلمية والواقعية. فملفٌ دراسيٌّ مثل هذا سيخدم غرضيْن

الأوّل أنّه يصبح المؤشّرَ الذي تستنير به الجبهةُ في مشاريعها. والثاني أنّه يردّ على الشكّ المنتصر حالياً - بتأثير صدمة الاتفاقية - والقائلِ بأنّ كلّ شيء قد انتهى وأنّ الصراع قدحلّ وذلك بسبب أخطاء الماضي التي تجعل من فرصة عملٍ مستقبلي أمراً مستحيلاً.

نحن نريد أن نعرف الداء لنعرف الدواء.

يُضاف إلى ذلك أنّ هناك آراء واسعةَ الانتشار - وبعضها لا يُرَدّ إلى سوء نيّة - بأنّ الأوضاع السياسية والدوليّة قد تخطّت العملَ والأمل الفلسطينييْن، وبأنّ علينا بالتالي أن نُحوّل بوصلة تفكيرنا السياسي والعقائدي؛ فنلغيَ المعتقدات والمسلّمات والمقولات السابقة (مثل عروبة القضية، وإمكان استرجاع فلسطين، والكفاح المسلّح، والمقاطعة، وحقّ العودة، بل وحكمة العودة) ونضعَ مكانها مسلّماتٍ وعقائدَ ومقولات جديدةً. سوف تكشف الدراسةُ العتيدة زَيْفَ هذه الأفكار والدوافع التي تقود بعضَ الناس إليها.

ليس المطلوب مركزاً للأبحاث تقليدياً وروتينياً، ولن يكون مجرّد مكتبة غنيّة بوثائقها ومصادرها وبدراساتها التقليدية في مسائل بعيدة عن الواقع ولا تحتلّ في سلّم الأولويات إلا المراتبَ الدنيا. بل نحن نريده ندوةً متحركة ومتطورة من علماء ورجال فكر يتناقشون ويتحاورون في معلوماتهم وقراءاتهم للأحداث واجتهاداتهم ليصلوا في النهاية إلى فكرٍ موحّد (أو متقارب إذا لم يكن الإجماع ممكناً) في مواجهة المسائل والقضايا الراهنة والمستقبلية.

العمل إذن في مركز مثل هذا هو عملٌ جماعي. وهذه هي ميزة المركز التي تحُول دون تحويله إلى مجرّد دارِ نشر؛ وما أكثر دور النشر الجيدة في بلادنا!

إنّه مصنع للحوار الموضوعي البنّاء الذي تخرج منه الأفكارُ العلميةُ الصالحةُ لإيجاد الحلول السليمة بعد التعرف على بواطن الداء تعرّفاً صحيحاً وشاملاً.

أليس غريباً، بل أليس معيباً، أن تفتقر منظّمةُ التحرير الفلسطينية - التي ضمّت في يوم من الأيام صفوةَ العقول العربية - إلى مجموعة من المفكّرين تتفرّغ للتخطيط لمستقبلٍ أحسن ولمواجهة أفضل لكافة المشاكل؟ أليس غريباً أو معيباً أنْ يُتْرَك أمرُ تقرير المصير وتحديد المستقبل لجماعات جهلٍ ينقصها الرأيُ السديدُ والنظرُ الثاقبُ، وهو الأمر الذي يتيح المجال أمام تجّار السياسة والمبادئ وباعةِ المشاريع ومروّجي البضائع لكي يتولّوا هم - دون سواهم - الشؤونَ العامة للشعب الفلسطني فيكونوا هم مستشاري القيادةِ ومنظّري قراراتها ودعاتها ورُسُلها؟

* * *

لقد تقلّصَتْ أهدافُنا وطموحاتُنا الوطنيةُ الفلسطينية في أقلّ من عشرين سنة تقلّصاً فظيعاً: من دولة عربية قومية، إلى دولة فلسطينية (عربية/يهودية)، إلى دولة في قطاع غزّة والضفة الغربية، إلى حكم ذاتيّ فيهما، إلى حكم ذاتي في قطاع غزّة، إلى حكم ذاتي مؤجّل ومشروط ومُبْهم ومشبوه في القطاع وبلدة أريحا. وربما استمر التقلّص بسرعته الفائقة، ليحصر أهدافنا في حيّ من غزّة وزقاقٍ فيْ أريحا، قبل نشر هذه المقالة.

ورافق هذا الضمورَ في الأماني (وما تبعه بالضرورة من شكوكٍ في الإمكانات وضعفٍ في المواجهة وكبتٍ للحرّيات) تبدُّلٌ، بل تبديلٌ متعمّد، في المصطلحات الرئيسية. إنّ قاموسنا الفلسطيني في التسعينات هو غير ما عرفناه منذ أن بدأ وعيُنا في التكوّن. فأميركا تتحوّل إلى صديق؛ و«إسرائيل» تتحوّل إلى شريك؛ والصهيونية حقّ؛ والكفاح عيبٌ؛ والنضال إرهابٌ؛ والمستوطنون والمهاجرون مواطنون؛ واللاجئون أغراب؛ واعتبار الصهيونية حركةً عنصرية خطأٌ سنعتذر عنه؛ و«كمب ديفيد» انتصارٌ نعتزُّ به؛ وعزّ الدين القسّام دخيلٌ غريب؛ والتمسّك بالمبادئ عيبٌ وتخلّفٌ وخطأٌ يُعاقَب عليه.

إنّني أدعو إلى إحياء القاموس القديم، الذي استعملناه منذ الطفولة ونشأنا عليه، فكان للكلام معنىً ومنطق! قد أُتَّهَمُ بالعودة إلى الوراء وربما بالتحجّر. ومع هذا أقول: إنّ فلسطين ستظلّ فلسطين ولن تصبح «إسرائيل»، والخليل ستظلّ الخليل ولن تصبح حبرون، وكيان إسرائيل المزروع في بلدي عنوةً سيظلّ سرطاناً خبيثاً.

ولكنْ، ليس بالكلام وحده نحمي هذه الثوابت.. بل بالعمل.. بالسير على هدى المخطط الذي اقترحتُهُ آنفاً.. مع العودة إلى الأساسيات: مقاطعة العدو واجبة عام ١٩٩٣ كما كانت واجبةً عام ١٩٣٣؛ وبيع الأراضي والتعامل بكل أشكاله مع العدو مرفوضانٌ غداً كما كانا بالأمس ومحرّمانٌ قومياً ووطنياً ودينياً؛ والجهاد واجبٌ قومي ووطني وديني الآن وفي المستقبل كما كان منذ هجرة أوّل يهوديٍّ إلى فلسطين قبل مئة وعشر سنين.

إنّ تقسيم الكون إلى أبيض وأسود خطأٌ، إلا في الحقوق الإنسانية، والقومية، والفردية، والاجتماعية. فليس هناك رماديّ، ولا أنصافُ حلول، ولا «نصّ على نص».

إنّ حُكْمَنا على الاتفاقية مرتبطٌ في حقيقة الأمر بمدى طموحاتنا الوطنية والقومية ومشاعرنا وارتباطنا ببلدنا أرضاً وشعباً وحضارةً وقضيةً وبمدى شعورنا بالانتماء والتزامنا بمتطلبات هذا الانتماء. فإذا كان طموحُ المرء الوطني والقومي عالياً، وكان التزامه حاداً، وجد الاتفاقية مقصّرة وبالتالي مرفوضةً. أمّا إذا كانت طموحاتُه والتزاماتُه متدنّية فإنّه يجد الاتفاقية إنجازاً عظيماً. وهنا مكمن الرفض والقبول.

* * *

وأخيراً، وعلى هامش الحديث عن دور المثقّف العربي في المرحلة الراهنة، أودّ أن أُسجِّل مجموعةَ خواطر انبثقتْ ردّةَ فعل على أقوالٍ وكتاباتٍ وأفعالٍ وأحداثٍ وإجراءات اطلعتُ عليها في الأسابيع الماضية، في أعقاب توقيع الاتفاقية مع العدو الإسرائيلي.

* لعلّ من أغرب الأمور أنْ أقرأ بياناً لمؤسسة ثقافية قومية يدين الاتفاق (وهذا أضعفُ الايمان)، ثمّ أتذكّرَ أنّ بين مؤسسي هذه المجموعة - من أهل العلم والوطنية، وبين مسؤوليها وأعضائها-من يؤيد التفريطَ بالحقّ العربي في فلسطين، بل إنّ بينهم من يشارك في المفاوضات مع العدو وشارك في صياغة الاتفاقية! أنا أفهم أنْ يتستّر هؤلاء الأعضاء بالمؤسسة المذكورة ليحموا أنفسهم من غضب الشعب يوماً ما، وأفهم كيف يحتالون على الناس الطيبين. ولكنّي لا أفهم كيف تسكتُ مؤسسةٌ نخبويةٌ وحَدَويّةٌ عن وجود أمثال هؤلاء المثقفين في صفوفها وتسكت عن استمرارهم في عضويتها.

إنّنا نفصلُ حاجباً أو مراسلاً إذا أساء الأمانةَ للمؤسسة. أفلا يجدرُ بنا أن نفصل من أساء الأمانة للأمّة كلّها؟

*ومن أغرب الأمور أيضاً أن أجد مؤسسةً وحدويةً نخبويةً أخرى تتابع نشاطَهاالوطنيّ والقوميّ الممتاز منذ سنوات، تصمتُ عن صدور الاتفاق مع العدو، وتتعامل مع الحدث وكأنّه أمرٌ عاديّ وبسيط لا يحتاج إلى وقفة حازمةٍ وقرار حاسم، علماً أنّ هذه المؤسسة كثيراً ما انتصرتْ لقضايا الحرية في الوطن العربي، حتّى تلك التي تتعلّق بكتاب او كاتب نقابي. فكأنّ مصادرةَ كتاب او اعتقالَ نقابيّ أو تهديدَ كاتبٍ أخطرُ من مصادرة فلسطين بكاملها وتهديد الأمّة العربية بكاملها وتحويلها إلى معسكرٍ للأسرى.

*إنّني أفهمُ من يصمد في المعركة ضدّ العدو، مهما كانت الإغراءات والغرامات، وأعتزّ به. وأتفهم - وبأسف - من ينحني أمام العواصف، ويحّول طريقَهُ ويسير حسب هواها ضارباً بمبادئه عرضَ الحائط. لكنّني لا أفهم موقفَ المعارض مؤقتاً، الصامد أياماً أو أسابيع فقط، يقترب من شعبه ثمّ يبتعد، ويقول الحقّ ثمّ يتراجع عنه. إنّه من أصحاب «الدعسة الناقصة». وهؤلاء في الواقع أسوأ من الذين يعلنون موقفاً ثابتاً ويتمسكون به، حتى ولوكان موقفهم سيئاً ومشيناً. إنّ أنصاف الشجعان أجبَنُ من الجبناء، وأنصافَ الوطنيين أقلّ وطنيّةً من غير الوطنيين، وأنصاف المثقفين أجهلُ من الأميين.

*ويسألونك عن «المرحلية» في العمل السياسي، يبرّرون بها الموافقةَ على المسلك التفاوضي للقيادة الفلسطينيّة مع العدو؛ وهوالمسلك الذي أدّى بطبيعة الحال إلى الاتفاق، وسيؤدي بطبيعة الحال إلى التطبيع الشامل والكامل؛ وهوالمسلك عينه الذي دعا إليه كثيرون من قبل، وأشهرهم الرئيس السابق الحبيب بورقيبة في ١٩٦٥. ويتساءلون كيف يجوز لك أن تتجاهل الواقعَ وترفض التدرّجَ في بلوغ الأماني، فتقعَ في مطبّ الخيالات والأوهام بدون أن تدري، فتخسرَ وتندم على ما فات، ثمّ تستأنف الخسارةَ والندم يوماً بعد آخر.

إنّ المرء لا يستطيع أن يقف ضِدّ المرحليّة بحدّ ذاتها. والتدرُّج في نيل الأماني أمرٌ محتّم في معظم الحالات والظروف. لكنّ

شرط المرحليّة، لتكون سياسَيّةً ناجحةً ومقبولةً، هو أن تتدرّج بصاحبها من موقعٍ راهن إلى موقع أكثرَ تقدُّماً، من مكسبٍ جزئي يتلوه مكسبٌ جزئيٌ آخر، من نصر بسيط إلى نصر أكبر: أي أن تكون المرحليّة سلسلة من النجاحات والمكاسب والإنجازات واحدةً بعدالأخرى، تكوّن في مجموعها النصرَ الكامل.

اعتراضنا على دعاة المرحلية السائدة حالياً هو أنّ الاتفاق الذي يتباهون بتوقيعه إنّما هو خطوة إلى الخلف لا إلى الأمام، وأنّ نتائجه القريبة والبعيدة هي تراكم في التنازلات والتراجعات والخسائر.

بهذا المعنى يقف المثقفُ العربيُّ اليوم في وجه هذه المرحلية، يعي الواقع والحقائقَ والأمور التي تجري على الأرض، ولا يسترسل في أحلامٍ وأوهام.

* المثقف الذي يجري وراء السلطان ويحصر طموحَه في أن يكون في عداد ركابه يَخْصي قدرته على العطاء الفكري. على السلطان أن يجري وراء المثقف؛ فالمثقف لا يخسرُ شيئاً كثيراً إذا لم يعترف به السلطان ولم يقرّبه، لكنّ السلطان هو الذي يعاني من ابتعاد المثقفين عنه: فلا السلطةُ القانونية ولا القوّة العسكريةُ ولا الأموال قادرةٌ على أن تغطيه أو تحميه، بل يظلّ هذا السلطان عارياً أمام الشعب ما لمْ يحْتَمِ بالمثقفين.

وبالتالي فإنّ المثقف الذي يتعامل مع السلطة بأباءٍ وكرامةٍ وثقةٍ، وبوضوحٍ وعلنيّة، إنّما يكون دعامةً للبلد، لا سيفاً بيد السلطة ضدّ الشعب. وتكون مكافأته أجراً محترماً ورسمياً لا رشوةً مذلّة؛ فالرشوةُ إفسادٌ وإهانة للمثقف وسلبٌ لكرامته.

وعلى المثقف أن يقول رأيه. فإذا أخذ السلطان به واظب على تقديم المشورة. أمّا إذا رفض السلطان رأيه فمن واجبه أن يتخلّى عن مركزه. ولا يجوز له بأيِّ حالٍ من الأحوال أن يقول عكس ما يعتقد به، وأن يفتي بغير ما يمليه عليه ضميرُهُ. فالقدرة على تقديم الاستقالة والابتعاد عن السلطة ومغرياتها ولَمعانها عملٌ بطوليٌّ لا يكون المثقفُ مثقفاً صحيحاً إنْ لم يقم به عندما يضطرّه الأمرُ الى ذلك.

* الحزب (أو الجماعة أو القائد) الذكيُّ هو الذي يرفضُ قبولَ أعضاء جددٍ من أهل الثقافة والفكر عند وصوله إلى السلطة. فهؤلاء يُقْبِلون على السلطة ومكاسبها، ولا يُقْبِلون على خدمة البلد. إنّ الحزب الماهر هو الذي يستقطب المثقفين حوله حين يكون في المعارضة بعيداً عن الحكم. وإمّا القادمون الجدُد إليه بعد فوزه بمقاعد الحكم فَهُمْ مرتزقةٌ لا مثقفون يستأهلون ثقة الأمّة.

*كتب إليّ صديقٌ من لندن يقول: قرأتُ في صحيفةٍ عربية «مهجرية» أنّ هناك من أطلقَ عليك لقَبَ «بغل سياسي» بسبب تمسُّكك بأفكارك ومبادئك تمسُّكاً «أعمى» يرى البعضُ فيه تحجّراً وهَرَباً من الواقع، وكأنّك من أهل الكهف تدخلهُ ولن تخرج منه.

فرددْتُ أمس على صديقي أُطمْئنُهُ أنّي لا أغضبُ من هذه التسمية، بل أعتزُّ بها. فأنا أفهمها اعترافاً بالصلابة والاستقامة في التعامل مع الأحداث، في زمانٍ تنكّر فيه المثقفون لكلّ شيء، وفرّطوا بكلّ شيء، وركضوا وراء كلّ ما يلمع. وقلتُ له ايضاً: أنا اعتزُّ بأن أكون في مسيرتي الوطنية والعقائدية بغلاً لا يحيد ولا «يكوّع» ولا ينحدر ولا يلفُّ ولا «يبلفُ». أليس ذلك أفضلَ من أن أكون ثعلباً يسرقُ أماني الجماهير، أو نعامةً أخدعُ نفسي بأوهام «إسرائيل» ووعودها، أو حماراً أُرْكِبُ الصهيونيين على ظهري، أو دجاجةً أقتاتُ الديدانَ والنفايات التي يلقيها عليَّ عدوّي، أو ثعباناً أُسممُ أفكارَ الناس وعقولَهم، أو عقرباً ألسعُ من يثق بي ويسيرُ معي، أو بوماً أنشرُ الشؤمَ لأُشجّع على الانهزام، أو غراباً أحجبُ شمسَ الحقيقة عن الناس، أو حرباء ألبسُ في كلّ حالة لبوسَها، أو قطاً أتمرّغُ بين الأقدام وألعقُ الأحذية، أو خنزيراً أعتاد أكلَ الجيفةِ والقمامة، أو ضفدعاً ينقُّ في الماء الأسنّ؟

لا يا صاحبي، يظلُّ البغلُ سيِّداً بين تلك الحيوانات إذا جاز التعبير. وباختصار: نعمْ أنا بغلٌ. فأنا أُصرُّ على حقِّي بالعودة إلى طبريّة؛ ولئن سُلِبْتُ هذا الحقّ، فأنّي سأعمل لكي يستردَّهُ أولادي أو أحفادي. فهم - لا شكّ - سيسبحون في يومٍ من الايّام في بحيرتها، تلك البحيرةِ التي كتب عنها نجيب عازروي، المفكّر الأصيلُ اللبنانيُ الأصلِ، أنّ من لم يشاهدْها لم يُشاهدِ الجمالَ الطبيعي في حياته.

ذلك الخيار في البحث عن مستقبل أفضل !

كريم مروّة *

أحاول الكتابة عن اتفاق غزة – أريحا بلغة مختلفة عمّا تعوّدنا أن نقوله في وصف مثل هذه الأحداث. فأنا لن أنعت الاتفاقَ بالخياني، ولن أنعت صانعيه بالخَوَنة، ولن أعلن الحداد على القضية، ولن أدعو إلى القتال بالسلاح لإسقاط الاتفاق وإسقاط صانعيه.

سأقول كلاماً آخر. وسأبدأ هذا الكلام الآخر، أولاً، بالقول إنّ ما وقع، برغم خطورته، قد وقع، وأصبح قراراً للتطبيق. ذلك أنّ الذين صنعوه ووافقوا عليه وتعهّدوا بوضعه موضعَ التطبيق، يملكون القدرة على فعل ذلك. ثمّ إنّي أشير، ثانياً، إلى أنّ الواقع العربي، بكلّ مكوّناته – ولا سيّما السياسية والفكرية، فضلاً عن الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وما يتّصلُ منها بالسلطات، وما يتّصلُ بالمعارضات، وما يتّصلُ بالمجتمع – ... هذا الواقع العربي مؤهّلٌ بامتياز، ومنذ زمن غير قصير، لتمرير هذا النوع من الاتفاقات، ومن دون معارضة حقيقية فاعلة. بل هو واقع لا تتوفّر فيه إمكانياتٌ لتقديم بدائل نقيضة قادرة على إثبات وجودها، لمثل هذه الاتفاقات. وستؤدي – بهذا الشكل أوذاك – إلى إنتاج بعضها الآخر، في وقت قريب رغم أنوفنا جميعاً.

غير أنّ هذه البداية في الكلام المختلف هذا ليست سوى البداية. إنّها مجرّد إقرار بواقع من دون حياء، وبصورة مباشرة، وبشكل فظّ لا يعجب، ولا يرضي، ولا يدخل السرور إلى القلوب. وهي في الوقت ذاته، إشارةٌ إلى التصميم على النضال ضدّ هذا الواقع من أجل تغييره، على المدى الطويل. وإذا كانت هذه البداية ضروريةً، فإنّ ما بعدها هو، بالنسبة لي، أشدُّ ضرورةً، وله أهميّة أكبر، في المدى المنظور وفي المدى الأبعد، بشكل خاص. ذلك أنّ تغيير الواقع إنّما يبدأ بالإقرار بوجود هذا الواقع، ثمّ بتحليله، من أجل معرفته معرفة دقيقة وواضحة من دون التباس، ومن دون خطأ، ومن دون أفكار مسبّقة مجهِّلةٍ به، مغيِّبة للتفاصيل الكبيرة والصغيرة فيه، مسقَّطةٍ إسقاطاً تعسّفياً عليه.

هنا يبدأ النصف الثاني من الكلام المختلف. وهو كلامٌ يُفترض به أن يؤسس لفعلٍ يبدأ اليوم في صيغة معينة، ويتحوّل – مع الوقت ومع تبدّل الظروف التي لا تتبدل من تلقاء ذاتها، بل لا بدّ من التدخّل الإنساني لتوفير شروط تبديلها – إلى صيغ أخرى لا نمتلك القدرة على تحديدها قبل أن يحين زمانها وقبل أن تنضج ظروفُ تكونها.

ويبدأ هذا الفعل، قبل كل شيء، بتحديد المسألة الأساس، التي نحن بصدد بحثها. وهذه المسألة لا تنحصر في اتفاق غزة – أريحا، بل تتعداه إلى كلّ الاتفاقات التي جرى توقيعها، أو الإقرار بها، قبل ذلك بزمن بعيد: من القرار ٢٤٢، إلى مشروع روجرز، إلى النقاط العشر الفلسطينية، إلى اتفاق كمب ديفيد، وصولاً إلى مؤتمر مدريد، الذي كان انعقادُه، بالذات، نوعاً من الاقرار بمبدأ الصلح مع إسرائيل على أساس الأرض مقابل السلام.

على أنّ البحث في هذه المسألة العمومية الشاملة إنّما يتطلّب البحثَ في اتفاق غزة – أريحا قبل سواه البحث في شروط توقيعه، وفي بنوده، وفي دلالاته القريبة والبعيدة المدى. وأهمية البحث في هذا الاتفاق – قبل البحث في الاتفاقات التي عُقدت، والتي لم تُعقد بعد، والتي ستُعقد في وقت لاحق – هو أنّ موقّعي هذا الاتفاق قد خرجوا على مبدإ التضامن أو التنسيق العربي، كأدنى شكل للعلاقة العربية / العربية، في فترة الضعف والوهن وتفاقم الأزمات على صعيد كل بلد وعلى الصعيد العربي العام، ووسط اشتداد الهجوم الخارجي والضغوط المختلفة التي توجّه للبلدان العربية دون أن تملك هذه الأخيرة القدرةَ على مواجهتها مجتمعةً... فكيف بها مفقودةً، مختلفةً الواحدة منها مع الأخرى، متناقضةً، متصارعةً، بأشكالٍ شتّى؟

لن أدخل، هنا، في تفاصيل الاتفاق، ولا في تفنيد بنوده. فتلك مهمة دقيقة، ولها مجال آخر. ولكنني أسارع إلى تحديد عنصرين أساسيين من عناصر الخلل والخطر في هذا الاتفاق، لا على الفلسطينيين(قضيةً وشعباً) فحسب، بل على العرب جميعاً بوصفهم قضيةً مرتبطةً بالهوية القومية وشعوباً وبلداناً في آن.

العنصر الأول، هو ما يتمثّل في الدخول في مفاوضات سرية بمعزل عن الأطراف العربية، وضدّها، والخروجِ على

---

* كاتب ومفكّر ومناضل، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني

المفاوضات العلنية، التي كان التنسيق بين الأطراف العربية فيها، على ضعفه، يشكّل ضمانةً، ولو بالحدود الدنيا، لتأمين أفضل الشروط الممكنة التي تصون الحقوق – آنياً، وعلى المدى البعيد -- والتقليل، قدرَ الإمكان، من الخسائر الواقعة حتماً، ولمواجهة الضغوط الإسرائيلية والأميركية المتزايدة مجتمعين لا منفردين. ويشير الاتفاق المذكور، وشكلُ التفاوض حوله، وبنودُه العلنيّة والسرية، وشكلُ إعلانه، وشكلُ توقيعه، وآليةُ تطبيقه، وكلُّ ما جرى ويجري من حوله بعد مهرجان التوقيع، إلى أنّ المفاوض الفلسطيني قد قرّر – بوعي، وباسم منظمة التحرير الفلسطينية، المفترض أنها الهيئة الرسمية القيادية للشعب الفلسطيني – أن يخرج من الخيار العربي في التفاوض، إلى الخيار الإسرائيلي، وأن يدخل في الاتفاق من هذا الباب الإسرائيلي، لا من الباب العربي. ويكمن خلفَ هذا الخيار شعارٌ قديم، يرى البعضُ مبرّراً له، ومبرّراً لتطبيقه، الآن، تحديداً، وهو شعار: «القرار الوطني الفلسطيني المستقل»، الذي فرض طرحَه – كما يدّعي أصحابُه – تضييعُ العرب لفلسطين حين أمسكوا بها، وتفتيتُهم للشعب الفلسطيني، وتنكيلُهم به، منذ بدء النكبة عام ١٩٤٨ وحتّى هذه اللحظة. وينسى أصحابُ هذا الشعار، أو يتناسوْن، أنّ التضحيات والعسف لم تقتصر على الشعب الفلسطيني، بل طالت كلّ الشعوب العربية – ولا سيّما المشرقية منها، إضافةً إلى شعب مصر – باسم القضية الفلسطينية، أكثر مما طالتها باسم القضية الوطنية الخاصة بكلّ بلد من هذه البلدان على حدَة.

وواضحٌ قصورُ هذا الرأي – رغم قوة الحجة الشكلية فيه – والنفسُ القصير، وروحُ الانتقام على طريقة شمشون: عليّ وعلى أعدائي يا رب! ولكنْ من هم هؤلاء الأعداء؟! ذلك أنّ الدخول الى الاتفاق من الباب الإسرائيلي هو عنوانٌ لليأس، والقفز في المجهول، والذهاب بعيداً في المتاهات، وتضييع للهوية باسم الدفاع عن نقائها. وضدّ من؟ ضدّ الأشقاء الظالمين!! فهل يصحّ أن يُفهم شعارُ القرار الوطني المستقل على هذا النحو؟ إنّ القرار الوطني المستقلّ، في مثل هذه الظروف والحالات، يحتاج من أصحابه أن يكونوا في أقصى درجات الوعي، حتّى لا يؤدّي فهمُه وتطبيقه، بالشعب وبالقضية، إلى الانتحار. إنّ من حقّ أي شعب أن يكون له قراره المستقل. ولكنّ شكل الاستقلال ومضمونه، وتوقيته وتحديد شروطه، في الزمان والمكان، وفي الظروف الملموسة، أمورٌ شديدة الأهمية، ومن دونها يَفقد الشعارُ الصحيح صحتَه ومبرّرَ وجوده وينتقل إلى النقيض تماماً.

العنصر الثاني، يتمثّل في التحالف الذي دعا إليه الاتفاق: وهو تحالف بين قويّ قادر هو إسرائيل، وضعيف عاجز لا يملك غيرَ الاستسلام، هو الممثل الرسمي والشرعي للشعب الفلسطيني، الموقّع على الاتفاق باسمه، من دون استشارته. إنّه التحالف الذي يفترض الاتفاقُ أن يناقش طرفاه مع البلدان المجاورة (صارت البلدانُ العربية، بموجب هذا الاتفاق، بلداناً مجاورة للتحالف الإسرائيلي/الفلسطيني) الشؤونَ السياسيةَ والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يتصل بالفلسطينيين في الشتات العربي (أي في هذه البلدان التي تسمّى بلداناً شرق أوسطية مجاورة!). وبهذا المعنى يصبح الفلسطينيون، في موقعهم الجديد – أي في إطار الحكم الذاتي الذي هو أضعف ممّا نصّ عليه اتفاقُ كمب ديفيد، وهو حكم ذاتي مايزال قيدَ البحث، وتقع القدسُ، وما تبقّى من الضفة الغربية، خارجه –... جزءاً من الضغط الإسرائيلي والضغط الأميركي على المفاوض السوري واللبناني والأردني، من أجل توقيع اتفاقات لا تتجاوز سقفَ اتفاق غزة – أريحا ولا تسيء إليه. ويراد من وراء هذا الضغط، أيضاً، أمور أخرى لها علاقة مباشرة بالتطبيع الكامل، في شتّى المجالات، بين البلدان العربية كلّها وإسرائيل.

هذان العنصران من عناصر الخلل والخطر في اتفاق غزة -أريحا كافيان لوضع المفاوض اللبناني والمفاوض السوري، على وجه التحديد – وهما اللّذان يطالبان بتحرير أراضيهما من الاحتلال، ويريدان لجمهور الفلسطينيين الكثيف في بلديهما أن يظلّ فلسطينياً، وأن يعود، ذات يوم، الى فلسطين، وألا يجري توطينه – وكافيان لوضع المفاوض الأردني الخائف من المستقبل (لأسباب عدة، أولها وجود أكثر من مليون فلسطيني على أرضه)... أقول: إنّ هذين العنصرين كافيان لوضع هؤلاء المفاوضين الثلاثة في موقع المعترض على الاتفاق، وعلى شكل التفاوض حوله، وعلى شكل توقيعه، وعلى بنوده، وعلى دلالاته ومضامينه، ومراميه، وأخطاره كلّها. وحين أقول «المفاوضين» فأنا لا أعني الوفودَ الحكوميةَ وحدها؛ بل أعني، بالدرجة الأولى، الشعبَ وقواه الحيّة والبلاد كلّها، أيْ أصحابَ القضية الحقيقيين.

فما العمل، والاتفاق قد وقع، والقوى التي ساهمت في صنعه تملك القدرةَ على الاستمرار في تطبيقه، بصيغته الراهنة، أو حتّى بصيغة أكثر تعسفاً، إذا ما قرّرتْ ذلك؛ ومن يا ترى سيردعها، يومذاك؟

* * *

ما العمل في مواجهة الحاضر والمستقبل؟

ثمة بعض الملاحظات التي أرى ضرورة تقديمها، قبل الانخراط في البحث عن جواب لهذا السؤال الكبير:

الملاحظة الأولى تطول القوى الفلسطينية الرافضة للاتفاق، داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بشكل خاص، وخارجها. وجوهر هذه الملاحظة هو الدعوة لتجنّب الاقتتال، انطلاقاً من رفض الاتفاق. فالاقتتال سيكون هديّةً لإسرائيل، لأنّه سيزيد من تصميمها على تنفيذ ما تراه ملائماً – لمصالحها ولدورها المقبل في المنطقة – من بنود الاتفاق، وستجعل الموقّعين أكثرَ ارتباطاً بإسرائيل وبحلفاء إسرائيل في العالم، وما أكثرهم! المطلوب، إذن، هو الاعتراض، والاستمرار في الاعتراض، بأشكال سياسية، والعمل، بوعي، لتقليل الخسائر إذا أمكن، ولوضع خطة طويلة المدى، تُحسّن من شروط المعارضة وشروط استعادة الحقوق. والمطلوب، كذلك، تجنّبُ تشكيل قيادة جديدة لمنظمة التحرير، لأنّ أعباء هذه المهمة ستكون باهظة، ولا تتوفّر شروطُ الوفاء بها عند هذا البديل المفترض؛ علماً بأنّ منظمة التحرير قد ألغتْ مبرّر وجودها، رغم أنّ القيّمين عليها سيحرصون على استمرار تمسّكهم بها، لأهداف قريبة وبعيدة في آن، ولن يجدوا ممانعة إسرائيلية، ما دامت المنظّمة قد أُفرغت مما يخيف إسرائيل في ميثاقها المعروف، بعد تعديله المعلن.

الملاحظة الثانية، تطول القوى المؤيدة للاتفاق. وجوهر هذه الملاحظة هو الدعوة لوعي ما تمّ الاتفاق عليه، والعمل في ضوء ذلك على التقليل من شارات النصر، وعدم الركون للأوهام التي يعززها هذا التصفيقُ الحادّ المتواصل من قوى لا تضمر خيراً للشعب الفلسطيني ولا لأيّ شعب آخر – عربياً كان أم غير عربي – يناضل من أجل حقوقه القومية وتقدمه. على الفلسطينيين المؤيدين للاتفاق – وعلى رأسهم ياسر عرفات، وأركان منظمة التحرير – أن يدركوا أنّ الطريق الذي اختاروه طريقٌ وعر محفوفٌ بالمخاطر، من أوّله إلى آخره. وأخطر ما فيه هو أنّ الفلسطيني سيتحوّل إلى قوة قمعٍ لأخيه الفلسطيني، باسم القانون، وباسم دولة لم يقرّ بها الاتفاقُ، وكيانٍ لم يتحدّد بعد، وأرضٍ لمّا تُستَعَدْ، وباسم إزالة احتلال مايزال قابعاً فوق الصدور والعقول والأحلام، وقُدْسٍ كرّر المسؤولون الإسرائيليون أنّها عاصمة موحّدة أبدية لإسرائيل. وعلى هؤلاء الأخوة الفلسطينيين أن يتذكروا، بشيءٍ من الوفاء، أنّ تضحياتهم خلال أجيال طويلة – وكان على الرئيس عرفات، أسوةً برابين، أن يذكّر بها خلال توقيع الاتفاق – هي تضحيات أسهم بها كلُّ الأشقاء العرب. وعليهم أن يتذكروا أنّ مصير فلسطين، في النهاية، لا يقرّره الإسرائيليون ولا الأميركيون، بل أبناءُ فلسطين وأشقاؤهم العرب، أياً كان الزمن الذي نحن فيه، وأيّاً كانت شروطه، ومهما طال المدى. فالقضايا الحقيقية للشعوب لا تموت، إذا ما أمسك بها أصحابها، بشكلٍ صحيح، وإذا ما استمرّوا يناضلون دفاعاً عنها وانتصاراً لها.

الملاحظة الثالثة تطول الفلسطينيين جميعهم، والعربَ جميعاً في جميع بلدانهم. وجوهر هذه الملاحظة هو أنّ على الجميع أن ينخرطوا، بهدوء وبعمقٍ وبدون انفعال، في البحث عن الأسباب التي أدّت إلى وصولنا جميعاً إلى هذا الواقع. ذلك أنّ الاتفاق الذي تمّ توقيعه لا يحمل مفاجأة إلا في الانفراد في مناقشته وفي توقيعه بمعزلٍ عن الأشقّاء. فمؤتمر مدريد، عندما تمّ الاتفاق على الدخول فيه، كان يقضي بتوقيع اتفاقات في نهاية المفاوضات، على قاعدة الأرض مقابل السلام، واستناداً إلى واقعٍ أنّ ميزان القوى ليس في صالح العرب في الظروف الراهنة.

على أنّ مؤتمر مدريد لم يكن العنوانَ الوحيد للدلالة على أنّ الاتفاق مع إسرائيل كان سيتمّ. بل إنّ جملة من التطورات داخل البلدان العربية، وفي العلاقة المتردّية فيما بينها – وأخطر مراحل هذا التدهور تمثّل في غزو العراق للكويت، وفي حرب الخليج، التي أدّى إليها هذا الغزو، وفي سائر المسلسل الذي لم ينتهِ فصولاً – قد مهّدتْ لهذا الحلّ، الذي أكْثَرْنا جميعنا في توصيفه بأنّه حلّ أميركي لصالح الهيمنة الأميركية ولصالح إسرائيل. وهذا البحث في أسباب وصولنا إلى هذا الواقع يتطلّبُ المزيدَ من التعمّق، من خلال الغوص في تاريخنا: ومنه تاريخ نضالنا من أجل التحرّر، وتاريخ صراعنا مع إسرائيل بعد قيامها، وصراعنا مع وعد بلفور قبل قيامها، وصراعنا مع الفكرة الصهيونية من الأساس عندما أُطلقت في أواخر القرن الماضي. وهو بحثٌ لا بدّ أن يقترن بمراجعة نقديّة نكفّ فيها عن تحميل مسؤولية هزائمنا للآخرين، لنعود فنركّز على قسطنا نحن من المسؤولية. ما يتعلّق بفكرنا – على تعدّد منابعه ومصادره – وبسياساتنا وخططنا وبرامجنا وكلّ تجاربنا وسلوكنا، على مستوى السلطات المختلفة، وعلى مستوى المعارضات سواءً بسواء.

الملاحظة الرابعة تتعلّق بإقرارنا جميعاً بأنّنا دخلنا في حقبةٍ جديدة من تاريخنا العربي، مختلفة جذرياً، ومن كلّ

الوجوه، عن الحقبة السابقة، وعن سابقاتها. وهذه الحقبة التي ولدت في رحم الحقبة السابقة، وكوّنت رموزاً لها - لأنّها جزءٌ من متغيرات دولية كبرى، ومن مخاضٍ عالمي كبير تحتاج منّا إلى معرفتها بشكل دقيق وشامل وعميق، لكي نعرف كيف ندخلُ فيها، ونتعامل مع الوقائع الجديدة فيها، من أجل تغيير ما يتعلّق منها بمصائرنا، لا كفلسطينيين وحسب، بل كشعوب وبلدان عربية، بوجه عام كذلك.

الملاحظة الخامسة تتعلّق بالدعوة إلى مواجهة المشروع الأميركي-الإسرائيلي القاضي بخلق عالم شرق أوسطي، قائم على تفتيت الرابطة القومية العربية، وتفتيت كلّ قطر عربي على حدة. وتتم هذه المواجهة بالعمل على صياغة مشروع مستقبلي جديد للوطن العربي، وصياغة عناصره وآلياته، وتجميع القوى ذات المصلحة في تبنيه وتحقيقه، بنَفَسٍ طويل، وعلى أسس جديدة، ديموقراطية. وهي مهمة تستدعي إجراء دراسات علمية تتناول كلّ جوانب الحياة في بلداننا وفي المنطقة، وتتناول المشاريع التي ترتبط بالسلم العربي-الإسرائيلي بمستوياته كلّها من توقيع الاتفاقات إلى التطبيع في شتّى مجالات الحياة. وهي دراسات علينا أن نجيب فيها عن الأسئلة التي تطرحها الحياة بالنسبة لمستقبل البلدان العربية ولمستقبل المنطقة. كما أنّ علينا أن نناقش فيها آراء ظهرت في وقت سابق، وتعود اليوم للظهور بشكل أكثر وضوحاً، تنظّر لفكرة التخلّي عن الرابطة القومية من أجل الدخول في الحضارة الآتية إلينا من الغرب عبر إسرائيل، وعبر المشاريع المرتبطة بالمصالحة العربية التاريخية معها ومع الصهيونية، في شكلٍ تقدم اقتصادي واجتماعي، تشارك فيه الدولُ الغربية ومؤسساتُها والتكنولوجيا والخبراتُ العالمية الموجودة في إسرائيل! وهذه الأفكار، والمشاريع التي تستند إليها، ليست جديدة بل هي قديمة جداً. وإذا كان بعضها قد برز في فترة النقاش والصراع حول قيام إسرائيل في الأربعينات، فإنّ أساسها يعود إلى فكرة هرتزل (مؤسس الحركة الصهيونية) التي تقول بأنّ دور الدولة اليهودية هو حماية الحضارة والدفاع عنها ضدّ البربرية... هكذا، بالنص. ولا أقصد من وراء هذا التذكير بما قاله هرتزل الإساءةَ إلى أحد، ممّن يتبنون الدعوة إلى سلم مديد مع إسرائيل وإلى تطبيع كامل للعلاقات معها وإلى الانخراط في مشاريع تنمية بالاتفاق معها ومع الغرب الصناعي المتقدم. وإنّما أريد، من وراء ذلك، القولَ بأنّ الدول الغنية في الغرب، الباحثة عن أسواق لمنتجاتها، وعن مدى حيوي لسيطرتها، غيرُ معنية بنقل الحضارة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى البلدان الفقيرة المتخلّفة، إلا بالقدر الذي يتفق ذلك مع مصالحها. غير أنّنا بحاجة في بلداننا إلى نهضة حقيقية، تهدف إلى تحقيق التقدم والتحرّر، والحفاظ، في الوقت ذاته، على الهوية وعلى القيم الخاصة بشعوبنا وعلى الثقافة التي تغتني بالتراث وبإنجازات الشعوب الأخرى. وهي، جميعها، مقومات لتقدُّمٍ لا تذوب فيه شعوبٌ في ثقافات شعوب أخرى وفي قيمها وأنماط عيشها، أياً كان مستوى تقدمها.

وهذه أمور مطروحة للنقاش، في أيّ حال. وفي هذا الصدد، بالذات، أودّ أن أؤكد بأنّ عملية التطبيع لن تكون عمليّة سهلة. ولا أستند في قولي هذا إلى تجربة مصر وحدها، بل أستند كذلك إلى تاريخ طويل جداً من العداء الذي تظهره الشعوب التي تقلبها، رأساً على عقب، اتفاقاتٌ مجحفة قائمة على القهر، من نوع اتفاق غزة-أريحا، أو أيّ نوع من الاتفاقات الأخرى، ولو حملت معها الأرضَ كلَّها محررةً من الاحتلال! وصعوبة التطبيع، برغم كل الضغوط التي ستمارَس للتسريع في تحقيقه، من شأنها أن تسهم، مع الوقت، وإذا ما ترافقت بخطط سياسية صحيحة طويلة المدى، في تصحيح الخلل في الاتفاقات المعقودة، وفي إعادة الاعتبار للحقوق.

الملاحظة السادسة تتعلّق بالتطبيع الذي تسعى إسرائيل، ومن ورائها أميركا، إلى الإسراع بتحقيقه بعد توقيع الاتفاقات، من أجل أن تصبح إسرائيل جزءاً من المنطقة لا يتجزأ.

* * *

تلك هي الملاحظات الأولية التي يستدعي تقديمُها قراءةَ ما جرى وما يجري، ولاسيّما تلك البداية الخاطئة والخطيرة المتمثلة باتفاق «غزة-أريحا أولاً». وهي ملاحظات تتطلب المزيد من التعميق والنقاش والديمقراطية، وتتطلب المزيد من الهدوء والاتزان والنَفَس الطويل. كما تتطلّب العزوفَ عن لغة التخوين من جهة، ولغة الرفض العشوائية من جهة ثانية، وتتطلّب التعاملَ مع الوقائع لا مع الأوهام من جهة ثالثة، والبحث عن المستقبل بهدوء ووعي ومعرفة من جهة رابعة.

إنّ الحقبة التي ندخل فيها لهي خلاصةُ تاريخ عمره قرون. وهي، لذلك، مليئة بالتحديات. فهل سنكون في حجم هذه التحديات؟

هوس الاعتراف بإسرائيل

د. محمد المجذوب*

في ٩/٩/١٩٩٣، وجّه ياسر عرفات إلى إسحاق رابين رسالةً أكد فيها التعهّدات التالية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

- إنّ المنظمة تعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود بأمن وسلام.

- إنّها توافق على قراريْ مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

- إنّها تلتزم بمسيرة السلام في الشرق الأوسط وبالمشاركة في إيجاد حل سلم ينهي النزاع بين الطرفين.

- إنّها تعلن وجوب تسوية جميع الوسائل المعلّقة عن طريق التفاوض.

- إنّها تتخلّى عن الإرهاب وعن كلّ أعمال العنف، وتتعهّد بتدارك أيّ انتهاك لهذه القوات واتخاذ إجراءات تأديبية ضدّ أيّ مخالف لها.

- إنّها تؤكد أنّ مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حقّ إسرائيل في الوجود، والمواد التي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة، أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول.

وفي اليوم ذاته ردّ رابين على عرفات باقتضاب معلناً أنّه في ضوء تعهّدات المنظمة الواردة في الوسالة قررت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بالمنظمة بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات معها في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

والمواد التي أصرّت إسرائيل ووافق عرفات على إلغائها من الميثاق الفلسطيني هي:

- فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب وحدةٌ اقليمية لا تتجزأ (المادة ٢).

- الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين (المادة ٩).

- تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧، وقيام إسرائيل، باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن (المادة ١٩).

- تصريح بلفور باطل، وكذلك صكّ الانتداب وما ترتّب عليهما (المادة ٢٠).

- الشعب الفلسطيني، معبّراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلّحة، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً (المادة ٢١).

- الصهيونية حركة سياسية مرتبطة عضوياً بالامبريالية العالمية. وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، فاشية نازية في وسائلها. إنّ اسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية... وهي مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع (المادة ٢٢).

- دواعي الأمن والسلم والحق والعدل تتطلّب من الدول جميعها أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرّم وجودها ونشاطها (المادة ٢٣).

* * *

إنّ الاتفاق الذي تمّ بين عرفات ورابين قد خرج من رحم التقصير أو التهاون الذي أصاب القيادات العربية منذ انحسار المدّ القومي وغياب المخططات الاستشرافية وترهّل العزيمة العربية. إنّه تجسيد واضح للانقسام أو التشتت الذي يلفّ الوضع العربي العام. وهو لا ينطوي على ضمانات لقيام كيان فلسطيني مستقل؛ ولا يشير إلى بعض القضايا المهمّة، كالقدس، وحق العودة، ومسألة الاستيطان، وحرية الاتصال بين غزة وأريحا، وكيفية التوفيق بين مهمة الشرطة المحليّة ومسؤولية الجيش الإسرائيلي عن الأمن.

إنّ كل ما يهم إسرائيل من الاتفاق يكمن في انتزاع الاعتراف العربي بها لتكريس شرعيتها وتمكينها من السيطرة على مقدّرات المنطقة العربية والتلاعب بتاريخها وتراثها وثقافتها. فالاعتراف بالحركة الصهيونية، ثمّ بالدولة اليهودية في فلسطين، كان دائماً هاجساً (وأحياناً هوساً) لا يفارق مخيّلة الصهيونيين.

لقد كرّسوا، في البداية، جهودهم ومساعيهم لانتزاع الاعتراف بشرعية وجودهم من الدول الكبرى والأسرة الدولية. حتّى إذا ما نالوا مأربهم توجّهوا شطر العرب لاقناعهم، بمختلف الوسائل، بوجوب التسليم بحقّ اليهود في إقامة دولتهم «التاريخية» في أرض فلسطين.

*رئيس الجامعة اللبنانية، وعميد كلية الحقوق سابقاً.

وحاولوا، منذ قيام إسرائيل وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة، اقتناصَ كلّ مناسبة لإيهام الدول العربية (وإيهام أنفسهم في الوقت ذاته) بأنّ اعترافها بإسرائيل قد تمّ فعلاً ولم يعدْ بوسعها التنكّر لهذا الواقع. فلم يوفّقوا في مسعاهم.

ففي العام ١٩٤٩ وقّعت إسرائيل اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية المتاخمة لفلسطين. وبعد التوقيع نشأ خلاف قانوني حول مضمون هذه الاتفاقيات، فسارعت إسرائيل إلى الادعاء بأنّ هذه الاتفاقيات تنهي فعلاً حالة الحرب بينها وبين الدول العربية، وأنّ مجرّد التوقيع على اتفاقية للهدنة يتضمّن اعترافاً متبادلاً (واقعياً إنْ لم يكن قانونياً) بين الأطراف المتنازعة، وأنّ الدول العربية الموقّعة على اتفاقيات الهدنة لم يعد لها أدنى حق في التمسّك بحقوق المحاربين والادعاء باستمرار حالة الحرب.

وكانت إسرائيل تأمل، بتركيزها على هذا التفسير الخاطئ، في اقناع الدول العربية بالتخلّي عن فكرة الحرب ودفعها إلى عقد صلح معها والاعتراف بها. غير أنّ هذه الدول، ومعها الجماهير العربية، أصرّت على التمسّك بحالة الحرب ورفض الاعتراف بالكيان الصهيوني الدخيل، مستندة في موقفها هذا إلى تعريف الهدنة في القانون الدولي العام، وتفسير مجلس الأمن الدولي لمفهوم الهدنة، ونصوص اتفاقيات الهدنة ذاتها، والطابع الخاص لحالة الحرب بين الجانبين العربي والإسرائيلي.

وعند انضمامها إلى الأمم المتحدة أخذت تزعم أنّ الانتساب إلى منظمة دولية واحدة يستتبع، حكماً، اعتراف كلّ عضو فيها ببقية الأعضاء الآخرين. ولكنّ غالبية الفقهاء تناهض هذا الاتجاه وتؤكد أنّ قبول دولة جديدة في المنظمة العالمية لا يؤدي، حكماً وآلياً، إلى اعتراف جماعي بها. فالدول التي تعترض على قبولها لا تُلزم بالاعتراف بها.

وبعد فشل هذه المحاولات تسرّبت إلى زعماء الصهيونية فكرة مفادها أنّ العرب لن يتخلّوا عن عنادهم بالطرق السياسية أو الدبلوماسية أو السلمية، وأنّ الوسائل القسرية أو الحربية هي وحدها الناجعة، لأنّ دحرهم عسكرياً سيجبرهم على الرضوخ للأمر الواقع والاعتراف بإسرائيل. وفي العام ١٩٥٥، خاض بن غوريون الانتخابات النيابية تحت شعار: «سنفرض الصلح على العرب بالقوة».

وشنّت إسرائيل على العرب حروباً، وأنزلت بهم هزائم، وكانت في كلّ مرة تنتظر على أحرّ من الجمر لحظة الانهيار والاعتراف. وكلّنا يذكر ما أعلنه موشي دايان بعد انتصاره في حرب ١٩٦٧، فقد روى أنّه لازم مكتبه علّه يتلقى من القاهرة مكالمة هاتفية تدعوه إلى توقيع معاهدة سلام تكرّس الاعتراف بوجود إسرائيل. ولكنّ انتظاره طال لأنّ الجماهير العربية اعتبرتْ أنّ خسارتها جولةً أو أكثر لن تغيّر شيئاً من نتيجة صراعها القومي والمصيري مع الصهيونية، وأنّ تصحيح المسيرة الثورية في المستقبل كفيلٌ بقلب موازين القوى لصالح أمّتها. ولاحظ المؤرخ البريطاني، آرنولد توينبي، آنذاك أنّ الكيان الصهيوني قد نجح في ثلاث حروب متتالية، إلا أنّه لم يستطع إرغام العرب على طلب الصلح.

* * *

وبقيت الجماهير والأنظمة العربية حتّى القبول بالقرار ٢٤٢ تسير جنباً إلى جنب في رفضها للوجود الإسرائيلي. وعندما وافقتْ بعض الأنظمة على هذا القرار بدأت هوّة الخلاف والتباعد تتّسع بينها وبين الجماهير.

وجاءت معركة أكتوبر ١٩٧٣ تقلب الموازينَ وترفع المعنويات العربية. وأدركت إسرائيل أنّ حلم الاعتراف الجماعي العربي بها قد يتلاشى، وأنّ مستقبلها قد يبقى على كفّ عفريت إنْ لم تتحرّك بسرعة وتتدارك أمر العزلة الخانقة التي بدأت تستفحل. وكانت مراكز التخطيط فيها قد دعت، منذ سنوات، إلى توجيه الجهود نحو مصر باعتبارها مركز الثقل والقوة في كلّ عمل عربي؛ فمن مصلحة إسرائيل تحييدها أو عزلها عربياً عن طريق إلغاء حالة الحرب وتبادل الاعتراف معها؛ فاعتراف مصر بإسرائيل، في رأي هذه المراكز، يساوي، من حيث الوزن والأهميّة والنتائج، اعتراف العرب أجمعين؛ وإذا أقدمت مصر على الاعتراف قلّدتها بقية الدول العربية.

واقتنع زعماء إسرائيل بالفكرة فطبّقوها خطوةً خطوةً، عملاً بتعاليم الساحر المكّوكي المتصهين، هنري كيسنجر. ونجحت المحاولةُ، وزار الرئيس السادات القدس المحتلة في العام ١٩٧٧. وأحدثت الزيارةُ وما تلاها من أحداث أعمقَ ثغرة في جدار الرفض العربي للوجود الصهيوني. وطُرح آنئذ سؤال عمّا إذا كان اعتراف الحكومة المصرية ملزماً للشعب المصري والأمّة العربية. وكان الجواب أنّ هذه المسألة لا يمكن أن تبحث على صعيد قانوني محض، لأنّ الصراع بين العرب والإسرائيليين ليس نزاعاً بين دولة ودولة، وإنّما هو صراع قوميّ تمثّل الأمّة العربية – بتاريخها الطويل وتراثها الحضاري وثقلها البشري وثرواتها الطائلة – أحد أطرافه؛ ولهذا فإنّه يصعب حلّه بالقوانين والقرارات والمؤتمرات والزيارات ومختلف الوسائل التي يشجّع القانون الدولي على اعتمادها.

* * *

إنّ التخلّي عن جزء من أرض الأمّة ليس عملاً من اختصاص

الحكّام أو الزعماء. إنّه من صميم صلاحيات الأمة. والتخلّي لا يصبح عملاً مشروعاً ومقبولاً إلا عندما توافق عليه الأمة بمحض إرادتها وكامل وعيها السياسي. ولهذا فكل اعتراف بحق الصهيونيين في احتلال أرض عربية هو خروج على إرادة الأمة.

وحتّى لو اعتمدنا في تحليلنا للاتفاق بين عرفات ورابين على أحكام القانون الدولي فسنجد عدة ثغرات.

أولاً - إنّ للاعتراف اليوم مكانةً خاصةً في القانون الدولي العام. والاعتراف بالدولة، كما عرّفه مجمع القانون الدولي، هو التصرّف الحرّ الذي يصدر عن دولة واحدة أو عدة دول للإقرار بوجود جماعة بشرية فوق إقليم معيّن، تتمتّع بتنظيم سياسي واستقلال كامل وتقدر على الوفاء بالتزاماتها الدولية. فالاعتراف يتمّ بين الدول، لا بين **دولة** من جهة و**منظمة** أو حركة أو حزب من جهة أخرى. ولهذا فإنّ اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل لا يمكن أنْ يُعتبَر - على صعيد الاحكام والعلاقات الدولية - اعترافاً متبادلاً بين شخصين من أشخاص القانون الدولي العام، ولا يستطيع بالتالي إلزامَ الدولة الفلسطينية (في حال قيامها) ولا إلزام الدول أو الأمة أو الجماهير العربية بالاعتراف بعدوّ اغتصب جزءاً من أرضها. ثمّ إنّ أحكام القانون الدولي تجيز للدول والشعوب عدم الاعتراف بدولة أو حكومة بسبب قيامها على العنف والإرهاب، أو بسبب رفضها الالتزامَ بالقرارات الدولية، أو بسبب قيامها على أسس ومبادئ تتعارض والقواعد أو المبادئ أو الأخلاق الدولية، أو بسبب احتلالها دولة أخرى أو جزءاً من إقليمها. لقد رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في خريف العام ١٩٦٥، الاعتراف باستقلال دولة روديسيا الذي أعلنه المستوطنون البيض في ١١/ ١١ / ١٩٦٥ بسبب قيام هذا الكيان على التمييز العنصري. وفي خريف العام ١٩٧٦، دعت الجمعية الدول الأعضاء فيها إلى عدم الاعتراف بدولة «الترانسكاي» التي أنشأتها حكومة البيض في جنوب أفريقيا وفرضت عليها الالتزام بمبادئها العنصرية.

ثانياً - إنّ المنظمة اعترفت بحق إسرائيل في الوجود،أي بحق اليهود في وطن قومي أو دولة مستقلة في فلسطين، أي بتخلّي العرب والمسلمين عن كلّ فلسطين أو عن جزء منها. وكان من المفترض أن تعترف إسرائيل، بالمقابل، بحق الفلسطينيين في إقامة دولة أو وطن لهم فوق أرض فلسطين. ولكنّها اكتفت باعلان اعترافها بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني. وهذا يعني أنّها اعترفتْ بالمنظمة كحركة سياسية تمثّل الفلسطينيين، دون الاعتراف بحقّهم كشعب في الاستقلال أو السيادة، أو على الأقل في تقرير المصير.

ثالثاً - إنّ المنظمة ارتكبت خطيئة فاحشةً عندما أقدمتْ على إعلان اعترافها بإسرائيل وتعهّدت بنبذ الإرهاب وأعمال المقاومة قبل الانتهاء من المفاوضات، أو على الأصحّ قبل البدء بها رسمياً. لقد فعلتْ ذلك في وقت مازالت فيه إسرائيل تحتلُّ أراضي عربية وفلسطينية وتصرّ على اعتبار القدس الموحّدة عاصمة أبدية لها. إنّ جبهة التحرير الجزائرية لم تتوقف عن الكفاح المسلح إلا **بعد** انتهاء عملية التفاوض مع الحكومة الفرنسية والحصول على الاستقلال. وحركة المقاومة في فيتنام لم تلق السلاح إلا **بعد** التوصّل إلى الهدف ذاته. إنّ الاعتراف بالعدوّ قبل التفاوض يعني التخلّي عن أيّ مطلب أو شرط. ولمّا لم يتضمّن الاتفاق وملاحقه أيّ تعهّد من جانب العدوّ بقيام دولة فلسطينية مستقلة، أو بتوسيع منطقة الحكم الذاتي لتشمل الضفة والقطاع، أو بالإفراج عن المعتقلين، أو بإلغاء المستوطنات، أو بالتخلّي عن أهداف الصهيونية، فإنّ إسرائيل ستجد دائماً المبرّرات للتنصّل من أيّ وعد أو مطلب.

رابعاً - إنّ المنظمة، بقبولها الغموض المتعمّد أو المفروض على الاتفاق، قد زجّتْ نفسها في مأزق إزاء أكثر من جهة. ففي العام ١٩٧٤، اعترفت الجمعية العامة (ثمّ معظم أجهزة الأمم المتحدة) بمنظمة التحرير ومنحتها صفة المراقب وأقرّتْ لها بحق الكفاح المسلّح وحق تقرير المصير وحقّ الدفاع المشروع عن النفس. فكيف سيكون وضعها بعد توقيع الاتفاق؟ وفي العام ١٩٨٨، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة فلسطين، فسارعت دول عديدة إلى إعلان اعترافها بهذه الدولة. فكيف سيكون موقف هذه الدول بعد تبخّر مشروع الدولة الفلسطينية وتحوّل المنظمة إلى مجرّد حركة سياسية في غزة وأريحا؟ والاتفاق لا يتضمن شيئاً عن حدود دولة إسرائيل ولا عن حدود دولة أخرى في فلسطين. فكيف سيكون ردّ المنظمة على أيّ تساؤل حول الحدود؟ وهل يحق لها الاعتراف بدولة لاتعرف حدودها؟

* * *

يبدو أنّ المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية قد أصابهم التعب أو الملل بعد سنوات طويلة من عدم الكفاح، فاختاروا إلقاء السلاح ومصافحة الأعداء، متناسين أنّ التسليم بالأمر الواقع لا يعني الاعتراف بالعدوّ وقبوله شريكاً نهائياً وشرعياً في الأرض والمصير، وأنّ عشرين صلحاً لا تعني قيام سلام دائم ومستمر بين فاجر ومظلوم.

اتفاق غزة -أريحا وسياسة التصفية والاستسلام

ناجي علّوش*

لا يعدو توقيع اتفاق غزة -أريحا أن يكون حصيلةً للسياسات العربية عامة، والفلسطينية خاصة، منذ حرب حزيران عام ١٩٦٧.

فعلى الصعيد العربي، هُزم النظام العربي في حرب حزيران هزيمةً منكرة. فالذين دخلوا الحرب، وعلى رأسهم نظامُ الرئيس جمال عبد الناصر، لم يخوضوا معركة، واكتشفوا أنّ قواتهم العسكرية مجرد «أوهام»، وأنّ حديث الحرب لا يرقى إلى مستوى الجعجعة. والذين لم يحاربوا شمتوا - على الأغلب - بالذين حاربوا، ووجدوا في الهزيمة فرصةً لابتزاز الذين حاربوا، وللدفاع عن السياسات الاستسلامية الخاصة بالأنظمة التي كانت تدعو سراً إلى «السلام» مع العدو الصهيوني وتدعو علناً إلى ترتيب العلاقات مع حكومة الولايات المتحدة الأميركية وسائر الدول الإمبريالية.

ولذلك، ورغم لاءات الخرطوم الثلاث التي خرج بها مؤتمر القمة العربي (نوفمبر ١٩٦٧)، فقد صار القرار ٢٤٢ سياسةً رسمية لمعظم الأنظمة العربية. وهذا القرار يدعو إلى التفاوض مع العدو الصهيوني، والصلح، والاعتراف المتبادل، وإقامة الحدود الآمنة وتصفية مشكلة اللاجئين.

ولكنّ القرار ٢٤٢ لم يُنَفَذ، لا لأنّ الحكومات العربية رفضتْه كما اتهمت برفض القرارات الدولية السابقة بل لأسباب أخرى مختلفة أبرزها ما يلي.

١- لأنّ قيادة العدو الصهيوني كانت، وما زالت، ضد تنفيذ أي قرار دولي يتعلق ببرامجها ومصالحها في المنطقة.. ولأنّ قيادة العدو تؤيد فرض حلول مباشرة على الدول العربية وجماهيرها ضمن إطار العلاقات الثنائية المباشرة وبدون وسطاء دوليين؛ إلا إذا استهدف التدخّل الدولي جرّ الضحايا إلى المصيدة الصهيونية؛

٢ - ولأنّ حكومة الولايات المتحدة كانت مع الموقف الصهيوني، وكانت ترفض أيّ دور سوفياتي في هذا الصراع، حتّى لو كان من أجل فرض «سلام» لمصلحة العدو الصهيوني؛

٣ - ولأنّ الحكومتين الأميركية والصهيونية كانتا مع إجراء تغييرات بنيوية في الوطن العربي، قبل تطبيق أيّ تجربة «سلام» عربي-صهيوني. ذلك أنّ «اتفاق السلام» الذي يُكتب على الورق ليس اتفاق سلام؛ و«السلام المطلوب» يتطلب قيام أوضاع دولية وعربية، سياسية واجتماعية، تمنع نقض اتفاقات «السلام المنشود».

ولهذا كان يجب أن يحدث تغيير سياسي واجتماعي في كل الأقطار العربية، وأن يحدث تغيير بنيوي في الاتحاد السوفياتي، لكي يكون عقد «اتفاق سلام» عربي-صهيوني ممكناً.

ومنذ هزيمة حزيران ١٩٦٧، كانت ثورة الثالث والعشرين من تموز (يوليو) تُحْتَضَر. ورغم انطلاق المقاومة الفلسطينية، بعد حزيران، انطلاقةً شعبية واسعة، فإنّ الخلل تواصل. وجاءت وفاةُ الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٧٠، وصعودُ السادات إلى السلطة، ليحققا شرطاً من شروط التوجّه الأميركي-الصهيوني إلى «السلام».

وارتبط وصول السادات إلى السلطة في مصر بما يلي.

١ - تدهور العلاقات المصرية -السوفياتية، وتحسن العلاقات المصرية -الأميركية.

٢ - زيادة حدة الانقسام الرسمي في الوطن العربي، وغياب الدور القومي الناصري لمصلحة دور ساداتي انهزامي يوحّد

* كاتب وشاعر ومناضل. له مؤلفات كثيرة، آخرها ابو الطيب المتنبّي: دراسة في هويّته وشعره (١٩٩٣).

الأنظمة العربية الاستسلامية على أساس البرنامج الأميركي.

٣ - انطلاق دعوات الحل السياسي، ضمن إطار المنظور الأميركي-الصهيوني للصراع العربي-الصهيوني.

وما لبثت حرب تشرين ١٩٧٣ أنْ قامت، لتفرض - رغم المبادرة العربية بالهجوم، ورغم تحسن الأداء العسكري العربي في الحرب - أمرين:

الأول: إدخال الجمهورية العربية السورية نطاق القرار ٢٤٢، عبر القرار ٣٣٨؛

والثاني: تأكيد الهزيمة العسكرية العربية، وعدم جدوى الخيار العسكري النظامي، لمصلحة الحل السياسي من جهة، والمقاومة الشعبية المسلّحة من جهة أخرى.

ولم تلبث حرب تشرين أن انتجت كمب ديفيد واتفاقيتيْه، لا لأنّ نتائج الحرب تقتضي ذلك فحسب، بل لأنّ قيادة السادات جاءتْ إلى السلطة انطلاقاً من الحرص على حل الصراع العربي-الصهيوني من خلال المفاوضات وبإشراف حكومة الولايات المتحدة الأميركية؛ وكانت حرب تشرين بالنسبة للرئيس السادات وسيلةَ إخراج لا غير.

وقد أخرجت اتفاقيتا كامب ديفيد مصرَ من الصراع، مؤقتاً، وفتحتا للحلّ السياسي نهجاً واسعاً لم يعرفه من قبل، رغم استمرار المقاومة المسلّحة.

وفي ظل اتفاقيتيْ كمب ديفيد نمت قوى استسلامية في الوطن العربي، وقامت وقائع جديدة تخدم المخطط الأميركي-الصهيوني.

واكتملت الحلقات مع الهجوم الإمبريالي الدولي على العراق، وفرض الحصار على ليبيا والسودان.

ومنذ ١٩٦٧ وحتّى الآن، وقوى الثورة العربية تتراجع، رغم المعارك التي خاضتها والتضحيات التي قدمتها؛ وقوى الاستسلام العربية تتمكّن وتتعزّز حتّى أصبحت صاحبةَ القرار المهيمن الآن.

وقوى الاستسلام هذه انطلقت من منطلقين:

الأول :قطري، ويقوم على أنّ السيادة القومية تشمل أرض القطر ولاتشمل أرضَ الوطن العربي كله. وبالتالي، فإنّ فلسطين قطرٌ خارج إطار الدول العربية المعنيّة، واحتلالَه لا يقع ضمن إطار المسؤولية القومية لأيّ قطر رسمياً. وهو مسؤولية قيادة م٠ ت٠ ف٠، لأنّها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وحتّى حكومة الأردن التي ضمّت الضفة الغربية إليها سنة ١٩٥٠، فكّت الارتباط مع الضفة، لمصلحة م٠ت٠ف٠، الممثل الشرعي الوحيد، وذلك للتنصل من مسؤولية الحل المطلوب.

الثاني: استسلامي، ويقوم على أساس الاعتراف «بدولة إسرائيل» وإيجاد حل يوافق عليه العدوّ لمشكلة الضفة الغربية وغزة.

ومن رَحِم هذين المنطلقين، وُلد اتفاق غزة -أريحا. وقد لعبت سياسة كمب ديفيد المصرية دوراً رئيسياً في الدفع باتجاه هذا الاتفاق، وفي صياغة بنوده، وتنفيذ خطواته.

وعلى الصعيد الفلسطيني، انطلقت سنة ١٩٦٥ مقاومةٌ مسلحة محدودة، بقيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). وظلّت كذلك حتى هزيمة حزيران سنة ١٩٦٧. ولكنّها، ماإن انتهى تموز سنة١٩٦٧، حتى أصبحت ظاهرة مقاومة شعبية تحظى بتأييد جماهير الشعب العربي في فلسطين وكل أرجاء الوطن.

إلا أنّ هذه المقاومة، منذ ولادتها، كانت تواجه إشكاليتين: الأولى، إشكالية قيادتها التي لا تمتلك مواصفات قيادة قومية تاريخية ولا حتّى مواصفات قيادة من أيّ مستوى؛ والثانية، إشكالية الوضعين العربي والدولي.

فعلى صعيد القيادة، كانت المشكلة تكمن فيما يلي:

١ - إنّ أبرز رموز هذه القيادة، وهم: محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسرعرفات)، وخليل الوزير(أبو جهاد)، وصلاح خلف (أبو أياد)، لم يكونوا قد تربّوا في المدرسة القومية المعادية للإمبريالية، ولا في المدرسة الديمقراطية المعادية للقمع والطغيان، ولا في المدرسة التحرّرية التقدمية المعادية للتخلّف. ولذلك، فإنّهم لم يكونوا معادين للإمبريالية، ولا للرجعيةالعربية. وكانوا يحملون أحقاداً على القومية العربية وقوى التحرّر العربي، وينتهزون كلّ فرصة لتأكيد موقفهم هذا

...ولطعن قوى الوحدة والتحرّر والتقدّم.

٢ – إنّ هؤلاء لم يكونوا مؤهّلين سياسياً وتنظيمياً للعب دور قيادي. وهو ما كان يظهر، منذ البدء، وأثبتته الوقائع. ولذلك، فقد كانوا يعتمدون أساساً على أمرين:

أ – إغداق المال لشراء الذمم على نطاق واسع. وقد تيسّر لهم المال الوافر، وهو ما أخذه المؤتمرُ الثاني لحركة فتح، سنة ١٩٦٨، على محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات).

ب – استخدام كل وسائل الديموغوجياالسياسية.

٣ – إنّ هؤلاء لم يكونوا يتحلّون بالقيم المناقبية اللازمة لقيادة حركة مقاومة. فهم يدّعون، وخاصة محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسرعرفات)، التتلمذَ في مدرسة الإخوان المسلمين، وهم أبعد ما يكونون عن القيم التقليدية أو الدينية في كل الميادين. ولذلك، فإنّهم عمدوا إلى استقطاب «الزعران»، وإلى إفساد المناضلين، وحلّلوا في ممارستهم كلّ حرام.

وقد عمدنا إلى تبيان ذلك كله منذ ١٩٧٠ (١).

إنّ هذا النمط القيادي لم يكن نمط قيادة ثورة أو مقاومة. ولذلك، فقد بُنيتْ هياكلُ اختلط فيها الحابلُ بالنابل، وسادت فيها «الزعرنة» والفوضى علناً، وتسلّق الانتهازيون إلى أعلى المراتب، ورُقِّي العجزة والمرتزقة إلى مواقع القيادة. وما لبث السماسرة والقتلة والحشاشون أن أصبحوا أبرز القيادات.

وكان محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات) يُحكم قبضته كلّ يوم، ومنذ ١٩٦٨ خاصة، على قيادة «فتح» واللجنة التنفيذية للمنظمة، ويعامل أعضاءهما كأنهم موظفون في أحسن الأحوال، إنْ لم يكونوا خدّاماً في بيت أبيه.

وحين انطلقت الفصائل، بعد حرب حزيران، ضمّتْ أناساً مختلفين، مثل قيادة حركة القوميين العرب وضباطاً سابقين، ومناضلين مجربين. ولكن كلّ هؤلاء عجزواعن تحقيق التالي:

أولاً: بناء بديل تنظيمي وعسكري قادرعلى قيادة الشعب، وتطوير المواجهة نوعياً مع العدو.

ثانياً: كشف ديماغوجيا قيادة عرفات، و«تهميش» دورها.

وكانت قيادة عرفات، بدلاً من ذلك، «تقزّم» دورَ الفصائل الأخرى، وتسخّف برامجَها ونضالاتها، وتعمّم القيم «الفتحاوية» غير النضالية في صفوفها.

وكان هنالك أكثر من عامل اسهم في تقوية خط عرفات:

١ – حرص الأنظمة العربية الرجعية المرتبطة بالسياسة الأميركية على مساندة خط قيادة عرفات في وجه من أُسموا بالمتطرفين واليساريين؛

٢ – عجز الحركة القومية عن تحقيق وحدة أيّ قطرين، وقصورها في ميدان الصراع العربي–الصهيوني.

ولذلك، ومنذ ١٩٧٠، أخذ الواقع العربي يفرض توجهاته لمصلحة خط قيادة عرفات. واستثمرت قيادة عرفات الواقع الجديد من أحداث أيلول إلى مشروع روجرز، ومن وفاة عبد الناصر إلى مجيء السادات للسلطة... لتبدأ تحولاً انقلابياً سريعاً، من خط التحرير إلى خط التسوية والتصفية (٢).

وقد تمثّل ذلك بالعمل على إجراء تحويلات في الخط السياسي وتحويلات في بنية «فتح» و«المنظمة».

وكان واضحاً من سلوك قيادة عرفات أنّها تستفيد من الظروف الصعبة، لتكشف خطأ خبأته. ولذلك فهي لم تعشْ أيّة معاناة، كماعاشت قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فيما بعد.

ولذلك بدأت قيادة عرفات حملة واسعة لإعادة تثقيف قواعد المقاومة بخط السادات.

ومنذ أوائل سنة ١٩٧٣،كانت الجبهة الديمقراطية تطرح برنامجها المرحلي وحلّها السياسي رسمياً، تحت حماية قوات قيادة عرفات.

وقبل أن تبدأ حرب تشرين، طلب السادات من قيادة عرفات أن تحدد موقفاً رسمياً من الحل السياسي الذي سيُطرح عند وقف الحرب. وطرح عرفات ما طُلب منه على قيادة فتح.

وما لبثت حرب تشرين أن انفجرت، ليصبح حديثُ الحلّ السياسي فوق كلّ حديث، ولتبدأ قرارات المجالس الوطنية بهذا الشأن، من النقاط العشر، في الدورة الثانية عشرة للمجلس

(١) ناجي علّوش: نحو ثورة فلسطينية جديدة، دار الطليعة، ١٩٧٢. الخط الاستراتيجي العام لحركتنا وثورتنا، دار الطليعة، ١٩٧٤. خط النضال والقتال، وخط التسوية والتصفية، دار الطليعة، ١٩٧٦. (٢) ناجي علّوش، المصدر السابق.

الوطني سنة ١٩٧٤.

ولكنّ ما كان يجري خارج إطار القرارات كان أكبرَ وأعظم. ذلك أنّ القرارات كانت تفتح ثغرات، لتغطية عمليات التحول الكبرى في صفوف فتح والفصائل والمنظمة وفي البرامج والممارسات.

ولمّا كان حلّ التصفية السياسية هو الخيار، فقد جرى العمل بسرعة لتحقيق ما يلي:

١ – إجراء تغييرات بنيوية في المقاومة، تجعلها غير قادرة على غير الحلّ السياسي الاستسلامي. ولذلك دُمّرت القواتُ المقاتلة بأساليب مختلفة، وضُربت قواعدُ التنظيم السياسي الشعبي لمصلحة الأجهزة المتخلفة المتعفنة، وشُوّهت النقابات والمنظمات الشعبية، وعبّئ المجلسُ الوطني بأسماء لا وظيفةَ لها غير التأييد، وجرى العمل على إخضاع الفصائل – عبر الابتزاز والشراء والضغط الدولي والمحاصرة السياسية والمالية –، واستُخْدِمت القواتُ المقاتلة لإخضاع المخيمات كما حدث في البص والبداوي ونهر البارد...الخ.

٢ – دفع الجماهير الفلسطينية إلى اليأس من خلال الزجّ بها في معارك تتحول إلى مذابح، وإخضاع هذه الجماهير لسياسات قمعية عشوائية لم تعرف مثلها في كل عهود القمع.

٣ – ممارسة دور سيطرة شمولية على كل الفلسطينيين، من خلال ممارسة السلطة الكاملة، حيث أمكن، ومن خلال الاتفاق مع الأنظمة في الوطن العربي والعالم على ربط مصير أيّ فلسطيني بمكاتب المنظمة وأجهزتها. وكان دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية: الملاحقةَ، والمحاصرةَ، وتقديم المعلومات إلى الأجهزة الأمنية العربية والعالمية. وكان الهدف العام إخضاع الشعب الفلسطيني لسياسة التسوية العربية والعالمية.

وفي سبيل ذلك

١ – أخذت تتأكد الارتباطات والالتزامات مع الدول العربية المرتبطة بالسياسة الأميركية، منذ بداية ١٩٧١ وإن كانت واضحة من قبل.

٢ – أخذت تتعزز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، على أساس برنامج الحل السياسي، وخاصة منذ ١٩٧٤.

٣ – أخذت تفتح أبواب العلاقات مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية ومع الموساد، منذ بداية ١٩٧١. وأُنشئت لجنة برئاسة محمود عباس (أبو مازن) لإعادة اليهود المهاجرين من البلاد العربية، كانت غطاءً للاتصالات الفلسطينية الصهيونية.

وما لم يكن ممكناً أن يباح به قبل ١٩٧٠، بدأ ينكشف بعد ١٩٧٠، ليبدأ الإعلان عنه منذ ١٩٧٤، ثم أُعلن تماماً مع كمب ديفيد، كما قال السيد هاني الحسن، في محاضرة له في لندن، نشرتها **اليوم السابع**.

ومنذ بدأت إجراءات كمب ديفيد، كانت قيادة عرفات تنتظر مرافقة السادات إلى القدس. وحين رفض الطرفُ الصهيونيّ استقبالَ الوفد الفلسطيني مع السادات قال محمود عباس (أبو مازن) لقد فاتكم القطار.

وحاولت قيادة عرفات، منذ ذلك الحين، أن تثبت أنّها مستعدّة لأن تكون «الطرف المقبول» مهما كانت التنازلات، حتّى لا تخرج «من المولد بلا حمّص»، كما اعتاد عرفات أن يقول.

وواصلت قيادة عرفات جهودَها، بعد كمب ديفيد. فخرجت من لبنان، ضمن إطار اتفاق عربي دولي. ودخلت بعد ذلك سنة ١٩٨٣ معركةَ تصفية قوات «فتح» والتخلص من كل القوى المعارضة بعقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان.

وظلّت تبعد المعارضين، وتمارس لعبة الشد والإرخاء، داخل المنظمة حتى أوصلت الجميع إلى خيار غزة – أريحا.

ولا يجوز أن ننسى أنّ هذه القيادة التي ادّعت الوقوف إلى جانب العراق في حرب الخليج، وأسهمت في تشريد أربعمائة ألف فلسطيني كانوا يقيمون في الكويت، لم تتوانَ عن التقاط مشروع جورج بوش «للسلام» والانضمام إلى المشروع الأميركي فور إعلانه. ومن الجدير بالذكر أنّها لم تلقَ أيّة معارضة أميركية.

ولم تمر سنتان على مشروع جورج بوش، حتى كان محمد عبد الرؤوف القدوة (ياسر عرفات) نجم حفل السلام الفلسطيني – الصهيوني في البيت الأبيض.

ولقد اتخذ ياسر عرفات قرارَه خارج إطار قيادة فتح واللجنة

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدون قرار من مجلسه الوطني الهزيل، وبمعزل عن دول الطوق العربية التي كان يهوّل على الشعب الفلسطيني والجماهير العربية بأنّ هذا الطرف منها أو ذاك كان قد وصل إلى اتفاق منفرد مع العدو الصهيوني.

وإذا كان ياسر عرفات قد طرح سياسة الكفاح المسلح، باعتبارها سياسة توريط للأنظمة العربية مع انطلاقة المقاومة، فإنّه الآن عمد إلى توقيع الاتفاق المنفرد حسب الشروط الصهيونية -الأميركية، ليورّط الذين لم يورَّطوا بعد من الأنظمة العربية، وليثبت أنّ التوريط سياسته الرسمية، وأنّه ورّط الشعب العربي الفلسطيني في الكثير من الورطات التي ستكون ثمارها أكبر وأبعد من أيّ تقدير.

* * *

والآن ماذا يمكن أن يعني الاتفاق، وماذا يمكن أن نتعلّم منه؟

إنّ الاتفاق يعني ما يلي

أولاً: إنّ قيادة عرفات أسقطت الميثاقَ نهائياً، وضربتْ كلّ الأسس التي قامت عليها «فتح» و«المنظمة»، وأنّهاحوّلت الذين ظلّوا معها (من «فتح» و«المنظمة») إلى شرطة تعمل في خدمة البرنامج الصهيوني-الأميركي، وأنّ هدف هذه الشرطة قمع إرادة الشعب الفلسطيني المطالب بأرضه، وتصفية قضية «اللاجئين»، واستثمار الأرض الفلسطينية سوقاً للسلع الصهيونية، والأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الصهيوني، وبناء أدوات فلسطينية لاختراق الوطن العربي والأسواق العربية.

ثانياً: إنّ المطالبة بالأرض المحتلّة سنة١٩٤٨ ستصبح جُرْماً يعاقب عليه القانون، ومقاومة الاحتلال في الضفة الغربية وغزة ستكون ممنوعة. وسيقتصر عمل إدارة الحكم الذاتي في غزة وأريحا على التفاوض لحل المشاكل المعلقة، وعلى رأسها قضية القدس والمستوطنات واللاجئين. وسيخضع هذا التفاوض لبنود الاتفاق الحاسمة، ولمنطق المستسلمين الواضح.

ومن الملاحظ أنّ الاتفاق يُغفل كلّ ما يتعلّق بشؤون السيادة على الضفة الغربية وغزة، ويُسقط أيّة مطالبة بشأن الأراضي المحتلة سنة١٩٤٨، ويؤسس لتصفية الانتفاضة، ويضرب قوى المقاومة، بعد سنوات طويلة من النضال (١٩٦٥-١٩٩٤)، وبعد تحقيق تراكمات مهمة وإنجازات كبرى.

ثالثاً: إنّ توقيع الاتفاق يتيح للعدو الصهيوني رفع كل أشكال الحصار التي كانت تواجهه دولياً، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع كل الدول التي قاطعته وحاصرته، والمطالبة بإلغاء كل القرارات التي اتخذت بحقّه دولياً، كما يجري الآن.

كما أنّ توقيع الاتفاق، سيتيح للعدو إقامة علاقات مع دول عربية، مثل بعض أقطار المغرب والخليج، وحتّى الأردن، واستثمار أسواق هذه الأقطار، وتوظيف المليارات التي ستخصص لمساعدة مشروع غزة-أريحا، ضمن إطار حلّ أزمة الاقتصاد الصهيوني، وإطلاق طاقات «عملاق اقتصادي صهيوني»، يعزّز قدرة «العملاق العسكري الصهيوني».

رابعاً: إنّ توقيع هذا الاتفاق الآن، وما يُثار حوله «من أحاديث السلام»، وما يُنظّم من احتفالات في كل مكان، سيغطي كل محاولات ابتزاز سوريا ولبنان، ومواصلة الحصار على العراق وليبيا والسودان، وارتكاب المزيد من الجرائم في الصومال والبوسنة والهرسك. وقيادة عرفات،حين ترقص في احتفالات كلنتون ورابين، تسهم في اللعبة الأميركية - الصهيونية لتزيين سياسات الأميركي القبيح.

خامساً: إنّ توقيع هذا الاتفاق سيغطي تصفية القضية الفلسطينية، بتشريد «اللاجئين» الذين يسكنون المخيمات في غزة والضفة الغربية، وبتوطين الفلسطينيين الذين اضطرّوا للهجرة، خارج حدود فلسطين، وبضرب إرادة المقاومة، وتحويل الفلسطينيين إلى شعب من المناشدين والمتسوّلين..إنْ نجح المخطط في تحقيق ذلك، وإنْ لم تثبتْ إرادة المقاومة أنّها الأقوى.

سادساً: إنّ هذا الاتفاق سيعرّض الفلسطينيين داخل الأرض المحتلّة وخارجها لعمليات إخضاع وتكييف.ذلك أنّ كل الذين أيّدوا المقاومة، أو شاركوا فيها، سيدفعون الثمن في كل مكان، أكثر ممّا دفعوا في الماضي. والذين سيعملون ضمن إطار برنامج عرفات سيعامَلون من شعبهم والجماهير العربية بوصفهم عملاء للصهيونية. والذين سيحاولون أن يقبلوا الوقائع برضا أو عدم رضا سيدفعون الثمن، كما دفعوه دائماً.

سابعاً. إنّ كل الادّعاءات، بأنّ العدو سيرحل عن كل الأرض، وبأنّ كل اللاجئين سيعودون، وبأنّ الأموال ستتوافر لحل كل المشاكل التي خلّفها الاحتلال، لا تستند إلى بنود الاتفاق، ولا نجد لها إثباتاً في طبيعة العدو الصهيوني وسياساته. ذلك أنّ الاتفاق لا يضمن أيّ انسحاب شامل، ويؤكد أنّ السيطرة الأمنية العليا هي لدولة العدو. كما أنّ الاتفاق يتحدّث عن التفاوض حول قضية القدس والمستوطنات واللاجئين، ولا يتضمّن الانسحاب من القدس، وتصفية قضية المستوطنات، وحلّ مشكلة اللاجئين. ورئيس وزراء العدو أكّد في خطاب توقيع الاتفاق، يوم ١٣/٩/١٩٩٣، أنّ القدس عاصمة أبديّة «لإسرائيل». ومن مصلحة العدو أن يهجّر لاجئين جدداً، وليس من مصلحته أن يعيد لاجئين سابقين. والقيادة الفلسطينية التي تخلّتْ عن شروط المقاومة المسلّحة، بماذا ستجبر العدو على الانسحاب من القدس، وتصفية المستوطنات، وحلّ مشكلة اللاجئين؟؟

ثمّ إنّ السادات ادّعى أمام المصريين أنّ «السلام» مع العدو الصهيوني سيُطْلِق أنهارَ سمنٍ وعسل للشعب في مصر، فماذا وجدت مصر، منذ ارتباطها بالمخطط الأميركي – الصهيوني، غير الشقاء؟... وكانت ادعاءات يلتسين مماثلة لادعاءات السادات، فماذا وجدت شعوب روسيا؟

وعليه، فإنّ قيادة عرفات التي تخلّتْ عن المقاومة المسلّحة، وعن فلسطين، وانضمّتْ إلى معسكر العدو، تحاول أن تخادع الجماهير بادعاءات وإشاعات لا يقوم عليها دليل...!

ولقد أثبتتْ قيادةُ عرفات أنّها من «مدرسة المسألة الشرقية»(٣)، وأنّها لبست «الكاكي» وحملت السلاح، لتنتزع راية القيادة، ولتنفذ برنامجاً آخر، غير برنامج الميثاق والمقاومة. وهو في الحقيقة برنامج «فرق السلام الفلسطينية» التي صفّت ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩.

* * *

فماالذي يعلّمنا إياه هذا كلّه؟

إنّه يعلّمنا ما يلي:

أولاً: أنّ وضوح البرامج ضروري لانتصار الثورات، حتّى لو كان البرنامج من نقطة واحدة، وأنّ الاختلاط والغموض يخدمان القوى المضادة، وأنّ سياسة التحرير والتسوية لا تلتقيان، وأنّ «لَعَمْ»، ليست لا ولا نعم، وأنّ القبول بهذا الخلط كلّه يقود إلى الذي نراه كلّه.

ثانياً: أنّ أيّ برنامج يحتاج إلى قيادة من نوعه. ولا يمكن أن تنفّذ برنامجَ التحرير قيادةُ تسوية، وأن تُنجِح تجربة المقاومة المسلّحة قيادةٌ غير حازمة وغير ملتزمة بالبرنامج وبالشعب وغير أمينة على برنامجها وعلى السياسات التي انطلقت معها.

ثالثاً: إنّ بروز خلل سياسي أو تنظيمي يحتاج إلى موقف حازم. وحين لا تتخذ القوى المعنية مثل هذا الموقف يتّسع الخَرْق، وتزداد خطورة الخلل. ولقد برز الخلل واضحاً منذ ١٩٦٩، ولكنّ الفصائل والقوى الفلسطينية لم تعمل على معالجته، وظلّت تتابعه وتهادنه، وتغطي عليه، حتّى بلغ السَّيْلُ الزُبى... وحين كان بعضها يحاول معالجة الخلل كان لا ينجح في ذلك، لأنّه لا يتبع السياسات التي تقود إلى النجاح.

رابعاً: أنّ أغلب الأنظمة ومعظم الأحزاب والقوى السياسية العربية رأت الخلل، وغطته، وحمت مرتكبيه. وعمل بعضها على زيادته تفاقماً، بطريقة أو بأخرى. ويتحمّل كل هؤلاء مسؤولية ما حدث، بقدر مشاركتهم ودورهم.

يبقى أخيراً أنّ «فرق السلام» الفلسطينية ستجهد لتصفية المقاومة. وعلينا أن نجهد لاستمرار المقاومة وتطويرها وتوسيعها، في كل الميادين، ومهما كانت الصعوبات.

ولمّا كان خيار غزة – أريحا ليسَ خيار المقاومة والتحرير والميثاق، بل كان خياراً استسلامياً تصفوياً، فإنّ على كل القوى الفلسطينية الحريصة على أرض فلسطين والملتزمة بحق شعبها في العودة إليها وممارسة سيادته على أرضه أنْ تتّحد لتواصل مسيرة المقاومة ضد المشروع الأميركي والصهيوني.

وستكشف المعركة الوجه الحقيقي «لفِرق السلام» الفلسطينية، وستهزم هؤلاء المستسلمين الذين قرّروا أن يُسقطوا هويتهم، وأن يتخلّوا عن حقّ شعبهم في وطنه... وأن يصبحوا جزءاً من القوى المعادية.

---

(٣) L.Carl Brown: International Politics in the Middle East, 1984-, I.B. Tauris

«غزة – أريحا أولاً»:
خدعةٌ وخطيئة

أحمد اليماني *

خدعةٌ كُبرى حاكتها الإدارة الأميركية، والصهيونية العالمية، وباركها نفرٌ من الحكّام العرب، ويُروِّجها فريقٌ من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ارتكبوا خطيئةً لن يغفرها لهم الشعبُ العربيُ وفي طليعتهم الجماهير الفلسطينية.

لقد شكّل هذا الاتفاقُ (الخدعةُ –الخطيئةُ) اختراقاً نوعياً لصالح معسكر الأعداء الإمبريالي–الصهيوني–الرجعي في عملية الصراع العربي–الصهيوني. وشكّل حالةً من الانهيار المذلّ أمام الشروط الأميركية–الصهيونية، كنتيجةٍ طبيعية للخيار التصفوي الانهزامي الذي انخرط في مساراته ذلك البعضُ من القياداتِ الفلسطينية وقبلوا المشاركة في مؤتمر مدريد، الذي عُقِد على خلفية التغييرات الاستراتيجية على الصُعد العالمية والاقليمية والعربية. فالموافقة على التفاوض مع العدو الصهيوني يعني الاعتراف بشرعية وجوده في المنطقة العربية، وشرعية اغتصابِه لوطننا، والاستعداد لمصالحته والتعايش معه وفق شروطه وحسب إرادته وتحت حمايته.

إنّ مجرّد المشاركة في عملية التفاوض أفْقدتْ ياسر عرفات وفريقَهُ المفاوضَ شرعيّةَ التمثيل الوطني، الأمر الذي يستوجب العمل الجادّ لاسقاطه ومن معهُ، وإيجاد القيادة الوطنية الموثوقة، والمؤتمَنة، التي تقود حركة الجماهير لإفشال المشروع التصفوي، ومواصلة النضال بكلِّ أشكالِه لتحرير كل فلسطين، وإعادتها كُلّها، لكُلِّ أهلها، مهما طال الزمن؛ فحياة الشعوب لا تُقاسُ بعدد السنوات.

إنّ اتفاق ١٣ أيلول (الخدعة –الخطيئة)،الذي جرى التوقيع عليـه في واشنطن، برعاية الإدارة الأميركية الحليف الاستراتيجي للعدو الصهيوني، يحملُ أخطاء لا حصر لها، من أبرزها.

١– الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، وشرعية اغتصابِه لوطننا.

٢– التخلّي عن الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي يؤكد عروبةَ فلسطين بحدودها التي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٧، كجزءٍ من الوطن العربي الكبير.

٣– إرساء المقدِّمات السياسية لتصفية منظمة التحرير الفلسطينية، كياناً وهويّةً وطنيةً تحرُّرية.

٤– تمزيق وحدة الأرض والشعب، وعزل قضية فلسطين عن قضايا الأمّة العربية، وتسهيل الطرق أمام الاتفاقات المنفردة مع العدو الصهيوني.

٥– إنهاء الانتفاضة الشعبية المجيدة في فلسطين، وهي الانتفاضة التي تشكل محطّة بارزة من محطّات الكفاح الشعبي الفلسطيني، عجز العدوُ الصهيوني رغم كلِّ ما يملكه من أسلحة الدمار الأميركية، وكل ما يمارسه من وسائل القمع والإرهاب، عن وقف مدّها المتصاعد.

٦– ضرب المقاومة الوطنية والإسلامية، والتصدي لها لمنعها من متابعة مقاتلة العدو الصهيوني.

٧– استبدال أداة القمع الصهيونية بالشرطة الفلسطينية أداةَ قمعٍ بديلةً تُدربها وتُسلّحها الدوائرُ المعاديةُ البريطانيةُ–الأميركيةُ–الصهيونيةُ وغيرها.

٨– شطب حق عودة ثلثي الشعب الفلسطيني المشرّدين منذ عام ١٩٤٨، وفتح باب التوطين لهم في الشتات.

٩– إعطاء الكيان الصهيوني كُلّ ما يشاء، بدون قيد أو شرط، واستمراره في عملية جلب الغُزاة الصهاينة، وبناء المستوطنات لاستيعابهم، وتطوير المستوطنات القائمة، وضمان أمن المستوطنين.

١٠– ويُشكّل الاتفاق مدخلاً واسعاً لتمرير المشروع الإمبريالي– الصهيوني في الوطن العربي وتنفيذه، بكلّ ما يعنيه هذا المشروع من إعادة ترتيب الأوضاع سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً، لصالح الأطماع الصهيونية–الأميركية في المنطقة.

وبالتالي فإنّ هذا الاتفاق(الخدعة – الخطيئة)، بكلّ ما يحمله من مخاطر، ليس سوى تصفية مباشرة لمرتكزات المشروع الوطني الفلسطيني وعناصرِه، لصالح المشروع الصهيوني.. والملاحق

* مناضل وقيادي فلسطيني بارز. أسهم في تأسيس المنظمة العسكرية لتحرير فلسطين(١٩٤٩) والاتحاد العام لعمال فلسطين، وحركة القوميين العرب، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

السرّية الخاصة بالاتفاق (وهي التي لم تعد سريّة بعد توقيعه) تؤكد مدى خطورة الخطيئة التي أقدم عليها ياسر عرفات وفريقه المفاوض.*

* * *

هذا العرضُ الموجَز لمخاطر الاتفاق، وعدم شرعيّته، يؤكد سقوطَ الصفة التمثيلية الوطنية عن الّذين شاركوا بالمفاوضات العلنية والسرّية التي نتج عنها هذا الاتفاق المذلّ... ويؤكّد كذلك ضرورة العمل لإسقاطهم من مواقعهم القيادية، التي ستحوّلهم إلى قوّة حراسة للعدو الصهيوني المحتل، يخدمون مصالحه، وينفذون مشيئته تحت حماية جنوده.

إنّ صراعنا مع العدو الصهيوني صراع وجود، وليس صراعاً على الحدود. وإنّنا مؤمنون بقدرةِ جماهير شعبنا على الاحتمال، وواثقون بحتمية الانتصار؛ وحركة التاريخ لا يُمكن أن تسير إلا إلى الأمام.

لا يغيب عن البال ما تُعانيه جماهيرنا في فلسطين، وما تتعرّض له من قمعٍ وبطشٍ وحصارٍ اقتصادي... ولا تغيبُ عن أسماعنا الأصوات التي تردِّد مقولات: «خُذْ وطالِبْ»، و«لا خيارَ لنا في ظل الواقع الدّولي والعربي إلا المساومة»، «واقبلوا ما يُعطى لنا»، و«يا وحدنا»، و«لقد تخلّى عنّا الأصدقاء ويُسيءُ معاملتَنا الأشقّاء»... إلى ما هنالك من مقولات التخويف بالذبح العسكري والعزل السياسي. ويبقى التساؤل عن البديل؟

صحيح أنّه ليست هناك بدائل جاهزة، لكنَّ هناك عوامل هامّة تُشكِّل بمجموعها ما ينتج عنها البديل. وفي مقدمة هذه العوامل:

١- التمسُّك بالموقف المبدئي، وعدم التنازل أو التفريط بأيّ حقٍ من حقوقنا الوطنية والقومية التاريخية غير القابلة للتصرّف.

٢- تجاوز جدار الرعب من التخويف بأسوأ الاحتمالات، كالعزلة والذبح...الخ.

٣- العمل على دعم الانتفاضة الشعبية المجيدة، لضمان استمرارها وتصاعدها وعدم السماح بإنهائها.

٤- مواصلة الكفاح بكلّ أشكاله، وفي مقدمتهاالكفاح الشعبي المسلّح، رغم الظروف الصعبة الآنية.

٥- تدعيم العلاقات السياسية مع الأحزاب والقوى والمؤسسات الوطنية والقومية العربية والإسلامية ووضعها أمام مسؤولياتها، وتوظيف إمكاناتها، من أجلِ دعم الذراع المقاوم في فلسطين ولبنان، وتوسيع آفاقه، رغم ما يحمله الوضعُ الآني من مصاعب ومتاعب وعقبات... فقضية فلسطين لم تكن يوماًقضية تهمُّ أهلها وحدهم، بل هي قضية تهمّ الأمّة العربية والشعوب المؤمنة كافةً.

وبالتالي فإنّ الفعل الذاتي، والتمسّك بالمبادئ، هماالبديل عن الانهيار والتسليم بشروط العدو المذلّة. ولئن لم يكن بالمقدور في هذه المرحلة تحقيق أهداف الأمّة وآمالها وأمانيها، فإنّه لا يجوز السكوت عن أيّة قيادة تُسهم بتعبيد الطريق أمام أعدائنا الصهاينة والإمبرياليين.. إذْ ليس من حق أيّة قيادة أن تُقيِّد الأجيال اللاحقة بقيود الذلّ والارتهان للأعداء.

إنّ وحدة شعبنا داخل فلسطين وخارجها، ووحدة قضيتنا القومية، ووحدة الروابط مع جماهير أمّتنا العربية، ستجعلنا قادرين على إفشال الاتفاق الخطيئة وكلّ ما يحمله من أخطار التوطين والوطن البديل ... وستجعلنا قادرين على مواصلةالكفاح بأشكاله كافةً، حتى تحرير كل فلسطين وإعادتها كلّها لكلّ أهلها... ولن يكون مصير هذا الاتفاق أفضل من مصير اتفاق ١٧ أيار، الذي أحبطته بشكلٍ أساسي إرادة الجماهير اللبنانية المؤمنة بحقها وعدالة قضيتها، وبالتعاون مع الفعل القومي العربي.

إنّ المثقفين والمفكرين العرب يتحملون مسؤولية كبرى في الدعوة لمناهضة الغزو الصهيوني بكلّ أشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية، ووضع معالم مجابهة الصلح مع العدو الصهيوني ومجابهة الاعتراف بشرعية اغتصابه والتطبيع معه... وهم مدعوون اليوم قبل الغد إلى البدء الفوري بالدعوة والعمل لإقامة جبهة عريضة جادّة تشمل الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والقومية والروحية، التي ترى خطورةَ التسويات مع العدو التي تؤدي الى الصلح معه، أو الاعتراف بشرعية وجوده... وهذا ما يستلزم وضع برنامج تعبوي لهذه الجبهة لتحشيد الجماهير، وتجنيدهم في عملية المواجهة، التي لن تكون سهلة... ولكنّها ستُحقّق غاياتها... فقد أثبت التاريخ أنّ الشعب المؤمن بحقِّه، وعدالة قضيته، وينظم صفوف أبنائه، ويواصل الكفاح بكل أشكاله، ويوسّع دائرة تحالفاته المبدئية، لا بدّ أنْ يُحقّق الانتصار.

فإرادتنا أنْ ننتصر، وإيماننا أنّنا سنُحرِّر فلسطين ونعيدها كلها لكلّ أهلها

* يجد القارئ نص هذه الملاحق التي قيل إن منظمة التحرير وقَّعَتْ عليها في مجلتي الشراع (٢٠ ايلول) والنداء (١١ ايلول) (الآداب)

الوجع الشاهد

حبيب صادق *

أمام ذلك المشهد الملتبس الذي يأخذك من أمره ضربٌ من الحيرةِ مؤرقٌ فلا تدري معه في أيِّ بابٍ من أبواب الإبداع المسرحي تجد له محلاً وأنت على شيء من الطمأنينة، فهل تلحقه بباب الفجائع أو باب المساخر أو تلحقه ببابٍ آخر يقع بين البابين...

أمام ذلك المشهد الملتبس الذي جرت مراسمُ استعراضه في حديقة البلاط الأميركي بكلّ احتفالية الأباطرة العظام وغطرستهم وهم عائدون، لتوّهم، من فتحٍ مُبينٍ أو نصرٍ مُؤزّر...

أمام ذلك المشهد الملتبس، يفقد المثقف العربي أو يكاد ما احتفظَ به من زاد التوازن الفكريّ والوجداني وما تبقّى لديه من معايير للقيم ومقاييس للحكام...

فمهما امتلك المثقّف العربي من وعي تاريخي وثروة معرفية، من قدرة على قراءة العلاقات السائدة في عصر الهيمنة الرأسمالية القاهرة على العالم بأسره، فإنّه (أي هذا المثقّف) يبقى مُرشّحاً للوقوعِ في مهاوي الحيرة المؤرقة حيال ذلك المشهد الغرائبي.

أنتَ، العربيَّ الأخيرَ، ملزمٌ بتصديق عينيك المفتوحتين على مصراعيهما. فتلك اليد التي مهرت بتوقيعها، ذات يوم بهيّ، ميثاقَ الثورة، فلسطين والحلم الجميل، تراها هي بالذات تهرول عجلى نحو مائدة «كمب دايفيد»؛ فتوقّع عليها قرارَ الإعدام بحق هذا الميثاق، ثمّ تراها ترفعُ من فورها إشارة النصر التقليدية مزهوّةً منتشية.

فلو كان ساداتُ فلسطين من يقترف هذا الفعل الآثم بحقها لهان عليها أمره، ولكن أنْ يقترفه «ناصرُها» فذاك أمر لا سبيل إلى إدراكه أو القبول به، اللّهم إلا إذا كانت عدوى قتل الأب قد انتقلت بأمانة، من آخر الورثة لتلك التجربة الشوهاء من الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي البائد الى أول المتوّجين ملكاً على مملكة من الوهم والمكابرة في زاوية أسيرة من فلسطين.

* * *

كثيرةٌ هي الدلالات والمعاني التي تشفُّ عنها غلائل الاتفاق / الصفقة. إنّما حسبنا هنا أن نشيرَ إلى بعضها على سبيل المثال ليس غير.

إنّ أول ما يستوقف المرء من أوراق الاتفاق / الصفقة ورقة الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل. فهذا الاعتراف يتصدّر قائمة المطالب الإسرائيلية الأساسية. وخطورته ليسَتْ في كونه شهادةً صريحة من صاحب الحقّ بالتنازل عن حقّه الشرعي فحسب، بل في كونه أيضاً شهادةَ اعتراف منه ببطلان حكمِ الاغتصاب على المغتصب وبصوابِ ادّعائه بالحق التاريخي في ما يغتصب من أرض فلسطين.

لقد جاء في الميثاق الوطني الفلسطيني أنّ الادّعاء الصهيوني بحق تاريخي في أرض فلسطين لا يتوافق مع الحقائق التاريخية، وأنّ الصهيونية حركة عنصريّة عدوانية واستعمارية مرتبطة في الأصل بالإمبريالية العالمية.

هذه الحقائِق الموضوعيّة لم يبقَ لها أثرٌ في الصيغة المُنقّحة من الميثاق؛ فقدتولّت منظمة التحرير الفلسطينية مهمّةَ التبرّؤ من هذه الحقائق وتطهير «الميثاق» من رِجْسها تحضيراً للمشهد العلني، وتمهيداً لعقد الصفقة.

وانطلاقاًمن هذا العقد «الفريد» أمسكت إسرائيل بالمفتاح السرّي، فأمسكت بالقدرة الخارقة على فتح الأبواب العربية جميعها دون استثناء.

فمن الباب الفلسطيني، وحده ليس غير، يستطيع العدوُّ الإسرائيليُّ أن ينطلق بطمأنينة الواثق إلى بقية الأبواب العربية، فتُشرّع في وجهه لكأنّها على انتظار.

تقوم هذه الحقيقة على تاريخٍ طويلٍ من التنظير والممارسة على مستوى العالم العربي بأسره. فلقد أجمعت الأنظمةُ العربيةُ المختلفةُ، كما أجمعتْ فصائل حركة التحرّر العربي، على أنّ القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع بين العرب كافة وإسرائيل والصهيونية، وهي المرجعيّة عند اشتباك الآراء والاجتهادات، وهي العنوان المضيء لمشروع المستقبل

---

* شاعر وقصّاص، عضو البرلمان اللبناني، وأمين عام المجلس الثقافي للبنان الجنوبي.

للجماهير العربية في التحرّر والتقدّم والديمقراطية والوحدة.

من هنا يصحّ القولُ إنّ من المتعذّر على إسرائيل اختراق الجدار العربي إلا عبر الثغرة الفلسطينية. وإلى هذا الهدف الأساس انطلق العدوّ بكلّ طاقاته الذاتية وبكل قدرات حلفائه الغربيين وعلى رأسهم جميعاً الولايات المتحدة الأميركية. وها هو اليوم يصيب هدفه في الصميم من خلال: «غزّة - أريحا» ثمّ يمضي قُدماً نحوعواصم عربية تتسارع إلى الترحيب به لكأنّها على انتظار لقدومٍ طال أمدُه.

ما كان لاتفاقات «كمب دايفيد» هذه القدرةُ السحريةُ سواء على إسقاط الأسوار أو إسقاط الأقنعة، وما كان لغير الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني أن يصنع هذا المصير الكسيح، الذليل.

ولكنْ، برغم ذلك، فمن الوهم أو الجهل أو منهما معاً الادّعاء بأنّ تاريخ الصراع الدامي قد توقّف في محطته الأخيرة، وأنّ أنهار الدماء الذكية قد تحوّلت بسحرِ ساحرٍ إلى حدائق مودّة وفضاءات صفاء. لا، تقول حقائق الاشياء وتشهد حركة التاريخ... فالصراع باقٍ لاريب في ذلك، فهو يستعصي على محاولات القتل اغتيالاً أو احتيالا، إنّما شأنه أن ينتقل من مرحلة شاخت وتساقطتْ إلى مرحلة وليدة تستدعي، لمسارها الجديد، قوى اجتماعيةً وسياسيةً جديدةً، تستدعي وعياً جديداً ومؤسسات وبرامج وأشكال عملٍ وقيادةً جديدة.

تلك أمثولةُ التاريخ، فلنُعْطها البصر والبصيرة: الشعوب تصنع أقدارها ليس غير. ولنغلق السمعَ، في زمن التراجع والرِّدّة، عن دعاة الاستسلام، مجمّلي وجوه الهزائم ومُروّجي عملتها المزورة.

ليس في الأوجاع البشرية أقسى من الوجع الذي نُكابده حيال هذا المشهد الاستفزازي في شخوصه ونصوصه وتحوّلاته والأبعاد. ولكنّه الوجع الشاهد على نهاية فصل من فصول الصراع وبداية آخر، وهو الوجع الدّاعي إلى تحدّيين توأمين: تحدّي الواقع العربي، في لحظة اهترائه القصوى، باجتراح عملية تغييره؛ وتحدّي القرار الأميركي - الصهيوني، في ذروة غطرسته، برفع قرار المواجهة الشاملة والاصطفاف خلفه إنهاءً للاحتلال الإسرائيلي وإحباطاً لمؤامرة التطبيع وانتصاراً للحريّة وكرامة الانسان.

حصان طروادة الجديد ودور الخلايا الحيّة

احمد سويد*

في عام ١٩٤٨ تمخّضت الهزيمةُ العربية المخجلة عن الولادة القانونية لدولة إسرائيل. ولكنّ الوليد الذي أنتجتْه حرب التأسيس، من منظور صهيوني، ظلّ محاصَراً بالرفض وخطر الاختناق، على الرغم من الحروب التي افتعلها بعد ذلك لفكّ هذا الحصار.

ويومَ أقدم السادات، بدمٍ بارد، على اقتراف جريمته، توهّمَ الكيانُ العدوّ أنّ سقوط مصر قد أتاح لحلمه التاريخي الفرصةَ لاختراق تلك الأسوار التي اعتبرها «الفرعون الصغير» مجرّدَ حواجز نفسية سوف يؤدّي اختراقُها إلى دخول إسرائيل في النسيج العربي، وإلى وضع خاتمة سعيدة ونهائية لحروب الضغينة.

ولكنّ الحلم الصهيوني الذي أنعشهُ وهيّج شهيّتَه استسلامُ مصر السادات - مصر الطفيليّين المتسلّلين الذين تسلّقوا ساقَها وهم يعرفون أنهم لا يمثّلون روحَها ولا يجسّدون إرادتها - سرعان ما فوجئ بمجابهة بمنتهى الضراوة تُواجهه بها مصرُ الشعب، مصرُ العصيّة التي يثبتُ تاريخُها الطويل أنّها امْنَعُ من أنْ تُخْترق.

لا بدّ إذن من حصان طروادي جديد يمتطيه الحلمُ الصهيونيّ لاقتحامٍ جديد هيّأتْ له «عاصفةُ الصحراء» أفضلَ المناخات المؤاتية، في ظلّ تشظٍّ عربي رهيب، وسيطرةٍ أميركية كاملة على قرار محمياتها العربية.

وتطوّع عرفات لأن يكون هذا الحصان، تخوضُ به إسرائيل وباسم السلام حربَ التمدّد والاحتواء، حربَ النفاذ إلى خزائن الثورة العربية، ولأن يكون - كما يقول وليد الخالدي - جوازَ عبورها إلى المنطقة الخلفية، وصانعَ أعظم انتصاراتها كما يصف الرّوائي الإسرائيليّ «عاموس أوز» اتفاقَ الإذعان الذي هدر نضالاتِ قرن كاملٍ وتضحياتِ أجيالٍ كاملة، وشطب تاريخاً طويلاً من البطولات لقاء زنزانةٍ اسمها «غزّة / أريحا»، وسلطةٍ وهميّة، في

---

* قصّاص من الجنوب اللبناني، ومحامٍ، ونائب في البرلمان اللبناني، والأمين العام المساعد للشؤون الخارجيّة في اتّحاد الكتّاب اللبنانيين.

ظلّ حماية «الشين بيت» والاستخبارات الأميركية.

لقد كانت إسرائيل تعتبر غزّة – وهي أمّ الانتفاضة – عبئاً ثقيلاً على أمنها، ومصيدةً خطيرة لجنودها، وتمريغاً يومياً لهيبة جيشها وسمعته. وكانت إسرائيل على أهبة أنْ تُخفِّف من هذا العبء، وأنْ تهرب بسمعة هذا الجيش خارج هذه «البرمودا» الفلسطينية. ولكنّ الشّبَق العرفاتي للسلطة قَيّض لها فرصةً تاريخيةً فعلاً؛ إذْ بدلاً من أن تدفع هي الثمنَ، تطوّع عرفات فدفع لها القضيةَ كلَّها بكلّ أمجادها وكلّ آمالها وتطلّعاتها ثمناً لحفنةٍ من سرابٍ، وثمناً لوهم التحرير.

إنّ «عاصفة الصحراء» مازالت تزوبع وتزمجر. وما العرس الإسرائيلي الذي تطوّعت أميركا لإقامته في البيت الأبيض احتفاءً بالحدث التاريخي سوى هبّةٍ جديدة من هبّات هذه العاصفة. ففي هذا العرس، تبرّأت منظمةُ التحرير علناً من تاريخها ولعنتْه على مرأى (ومسمعٍ ودهشةٍ) مئة وعشرين دولة تحمّست ذات يومٍ للقضية واعترفت بالدولة الفلسطينية.

إنّ هذه الدول التي ساندت الحقَّ الفلسطيني، وشهدتْ كيف سخِرت إسرائيل من الشرعية الدولية ومزّقت قراراتِها ولم تعبأ بكلّ الضغوط المعنوية التي مورست عليها لتلتزم هذه الشرعية... إنّ هذه الدول تتساءل بكثير من الدهشة الممزوجة بمرارة الخيبة: أيّةُ ضمانات تكفلُ لعرفات وفاءَ إسرائيل بوعودها التي قطعتها له، في غياب رأي عام دوليّ يراقب أو يُحاسب، لأنّ صفقته معها قد تمت بمعزلٍ عن رقابة أيّة هيئة دولية وبجهود وسطاء سريّين جميعهم سماسرةٌ لها؟

هل يعتمد عرفات على الشهامة الأميركية ضامناً وكفيلاً؟ حسناً، وهنيئاً له، هديّة العرس الفورية التي قدّمتها أميركا لربيبتها ضماناً أبدياً لأمنها، وهي عبارة عن تكنولوجيا عسكرية متقدّمة كانت تحجبها عنها حتّى الآن.

* * *

قد يُقال: إنّ «غزة / أريحا» وُلدت تحت مظلّة عربية وبمباركة عربية، بل وبإسهامٍ عربي سرّي وعلني في جهد «الولادة»، فلِمَ المكابرة وإنكار نسب الوليد؟

... هذا صحيح. ولكنّ ما يجب أنْ تُواجَه به هذه الحقيقةُ المُرّة، هو أنّ عرس السلام الذي احتفى به أعداءُ العرب في البيت الأبيض ليس سلاماً بين شعب إسرائيل والشعب الفلسطيني، وليس مدخلاً للسلام بين إسرائيل والشعوب العربية. بل هو في الحقيقة استسلام مُهين من قلّة متخاذلة من الشعب الفلسطيني، أتعبها النّضال، فتساقطتْ على جنبات طريقه. وهوبدءُ صراعٍ جديد بين مغتصب الأرض وبين كتلة الشعب الفلسطيني الذي لمْ يتعبْه الكفاحُ في سبيل كرامته وأرضه وتُراثه. وهو في الوقت نفسه فضيحة القرن، تُثقلُ عارَها أنظمةٌ عربيةٌ جعلت من القضية الفلسطينية وسيلةً لابتزازِ شعوبها، وذريعةً للقمع الجماعي، وذبح الحرّيات، وفرض أسوأ أشكال الديكتاتورية. فليس من حقّ مَنْ يدّعي تمثيلَ الشعب الفلسطيني، ولا من حقّ تلك الأنظمة أن يتصرّفوا – تحت أيّة ذريعة – بالحقّ القومي في فلسطين؛ لأنّ لكلّ شعبٍ عربي – بل لكلّ مواطن عربي – شراكةً أكيدةً وثابتة في التضحيات التي قُدِّمتْ دفاعاً عن هذا الحقّ.

إنّ مؤامرة غزّة/أريحا تهدفُ الى اختراقٍ يؤدي على الصعيد الاقتصادي إلى تطويع الاقتصاد العربي، ومن ثمّ السيطرة عليه. ويؤدّي على الصعيد الاجتماعي والسياسي إلى فرْض التطبيع، وإدخال إسرائيل في النسيج العربي جرثومةً نشطةً قادرةً على القيام بدورٍ تخريبي باتجاه إجهاض كلّ محاولات للتماسُك العربي، وذلك عن طريق إثارة الفتن والنزاعات العرقية، وتوليد الحروب الأخويّة، وتغذية الحساسيّات الأقليّة، وتفتيت الوحدات الكيانية.

ولا ننْسَ أنّ هذه المؤامرة، التي هي فصلٌ من كتاب غير مقدّسٍ، قُصد منها خدمةُ الاستراتيجية الأميركية الإسرائيلية الهادفة إلى تجريد الوطن العربي من قواه الكامنة والمعّطلة – وهي القوى التي تُرشّحه دوماً لدورٍ حضاري متميّز – وإلى ترويض شعوب هذا الوطن، بحيث تتعطّل فيها ملكةُ الاستشراف والذاكرة القومية وغريزةُ الرفض، وتتقطّعُ الأواصر التي تربطها بتراثهاوتاريخها. ولقد سارعتْ أميركا، تمهيداً لولوج هذه المرحلة، إلى القيام بعملية «تبييض»للتاريخ الإسرائيلي، إذْ راحت تنهمر على هيئة الأمم، لكي تُطهّر أدبياتها وقراراتها ونصوصَها من كلّ ما يشكّل «تشويهاً»لذلك التاريخ في الذاكرة الأمميّة.

كما أنّ «الأوامر»الأميركية بدأت تُوجَّه إلى بعض الأنظمة العربية لكي تمحو من ذاكرة أجيالها كلَّ ما يمكن أن يذكّر بأنّ

الكيان الإسرائيلي هو «كيان عدو»، وأنّ إسرائيل غاصبة للأرض امتهنتْ طوال خمسين سنة من عمرها سفكَ دماءِ العرب والعدوانَ على كلّ ما هو قيمةٌ إنسانية. وقد تصل «المونةُ» الأميركية على العرب أن تطلب منهم حذفَ النصوص التي لا ترضى عنها إسرائيل من كتبهم الدينية.

* * *

لكلّ من توهّم أنّ الصراع مع إسرائيل قد انتهى أو أوْشَك، وأنّ القضية قد سقطتْ وطُويَتْ، نؤكّد - بكلّ ما في القلب من إيمان بخصائص أمّتنا - أنّ منْ أسْقَطَتهُ مؤامرةُ غزّة/أريحا ليس في الحقيقة سوى زمرة المتخاذلين، وحفنة من الأنظمة تتوهّم أنّ سلامها وسلامتها في الاستسلام.

إنّ صراع الشعوب مع إسرائيل وحلفائها القدامى والجدد يجب أن تفتتحَهُ، منذ اللحظة، الخلايا الحيّةُ في الجسد العربي. وينبغي أن يكون شعارُ المرحلة التي نقف اليومَ على عتبتها أنّ سلاحنا في هذا الصراع لن يكون التضامنَ العربيَ الهشَّ الذي تعوّد النفاقُ الرّسميُّ أن يدعو إليه، بل «الوحدة» التي يجب أن تفرضها ثوريةٌ جماهيريةٌ واعيةٌ. كما ينبغي أن نؤكّد المقولةَ النضاليةَ المعروفةَ القائلة بأنّ ما تُوَقّعهُ الإراداتُ الفوقيةُ وترتضيه «الإراداتُ المهزومةُ» تمزّقه الشعوبُ الحيّةُ وتذرو رمادَهُ في وجه الريح.

هل اليقظة ممكنة؟

جوزف مغيزل*

صَدَمنا الاتفاقُ الفلسطيني في الأعماق. والآن نتساءل عن هذا الذي جرى ونستغربه.

منذ ١٩٦٧ والأمّة العربية تنحدر، طوراً عن طريق الحرب وتارةً عن طريق السلم: حكومةٌ تستفزّ أعداءها وهي لا تدرك قوّتهم؛ أو تتوهّم قوّتها فتدخل في حربٍ وتنهزم، لتهزم معها أكبر آمال علّقتها الأمّة على قائد منذ قرون. أوليْسَ هذا ما حصل في عام ١٩٦٧، في حرب الأيام الستّة عندما انزلقت مصر جمال عبد الناصر إلى القتال، فانهارتْ تحت ضربات الجيش الإسرائيلي، وفقدتْ سيناء، كما فقدت سوريا الجولانَ، وفقد الأردن والفلسطينيون القدسَ والضفّة الغربية وغزّة؟

بعدئذ انساقتُ الدول العربية نحو سلسلة من التراجعات المتتابعة:

ففي العام ١٩٧٣، بعد أن شنّت مصر العملية العسكرية المُباغتة الناجحة، انقلب النصرُ بعد أيّامٍ انكساراً؛

وفي العام ١٩٨٢، عند توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وهرولة الرئيس السادات الى تل أبيب وحسم المستقبل المنظور لصالح إسرائيل، كُرّس التشتتُ العربي وعُقِدَتْ راية استفرادالدول العربية لصالح الدول العبرية؛

وفي العام ١٩٧٥ اندلعت الحروبُ في لبنان. فلسطينية/لبنانية ولبنانية/لبنانية، وتمطّتْ خمسة عشر عاماً كأنّها خمسة عشر قرناً، وأثخنت جسم الوطن الصغير وشعبه واقتصاده وإداراته بأعمق الجروح؛

وفي العام ١٩٩٠ وقع الغزوُ العراقي للكويت، فأضاف إلى الهيكل العربي مزيداً من المآسي والمآزق.

ورافق كلّ ذلك تدهورٌ في العلاقات بين الحكومات العربية وتعميقٌ في الخلافات والانقسامات. فإذا بالأمّة أشلاء أشلاء، لا حول لها ولا قوّة، تستسلم للقوى الخارجية، ولا سيّما للقبضة الأميركية.

* * *

واليوم اتفاق غزّة/أريحا.

أوَليْسَ هذا الحدث المرّ ثمرةً طبيعية لتلك التراجعات وللاستفراد الذي تحوّل الى انفراد؟

هذا الواقع العربي لم يكن معزولاً، وليس اليوم معزولاً، عن تخاذل دول العالم عن إحقاق قضايانا، وعن إسقاط دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهو الإسقاط الذي تمثّل بتخلي هذا المجلس عن قراراته وتجاهله المتعمّد لالتزاماته تجاه منطقتنا وكأنّه في سلوكه كان يُمهِّد لما بلغناه.

تلك اللوحة القاتمة تمثُلُ اليوم في خاطرنا المكلوم.

وماذا بعد؟ أيكفي أن يُقال - تعلّةً للنفسِ - إنّ تلك مسؤولية الأنظمة والدول الكبرى وأنّ الشعوب العربية مازالت

* محام، وعضو البرلمان اللبناني، وواحد من مؤسسي اتّحاد الكتّاب اللبنانيين.

صامدةً رافضةً إلى أن يُعقد لها النصرُ يوما ما؟

أخشى أن يكون هذا التفاؤل نوعاً من السذاجة والتهرّب من الواقع. فإلى أي مدى يصحّ القول إنّ الأنظمة - وإنْ كانت سلطويةً استبداديةً وبعيدةً عن الديمقراطية - تحملُ وحدها تبعة الكوارث القوميّة المتتابعة؟ أولَيْسَ الشعبُ شريكاً؟ إنّ أجيال الهتافات والشعارات والمهرجانات والغضب والانفعال، أجيالَ اللاءات بالمطلق والرفض للرفض، مسؤولة هي أيضاً: في تنظيماتها الحزبية، في مثقفيها، في صحافتها، في عقائدييها الكلانيين.

نعم هي أيضاً مسؤولةٌ عن وصولنا إلى القعر. ولا أريد أن يُفهم من هذا القول أنّني من قاطعي الأمل. فأنا بالتأكيد لستُ كذلك. ولكنّ أملي أضعهُ في أجيالٍ ننتظرُ ولادتها، أجيالٍ تبدأُ اليقظةَ، تبدأُ الصعودَ، يتمرّدُ عقلُها على الأصفاد، وينتزع زمامَ الأمور.

الأمل هو في أن يُولدَ عربيٌّ ما بعد الكوارث - عربيّ بالرغم من السلام الذي قد يأتي بدون مشاركته - فيكون إنساناً جديداً، يخوضُ سباقَ الحضارة والإبداع العلمي والوعي الثقافي والتنمية الاقتصادية.

إنّنا بانتظار أن تهبّ الانتفاضة.

فمتى؟

اتفاق "الانتداب الصهيوني": الدلالات والتوقعات

هاني مندس*

سأُبرزُ في مقالي أهمَّ الدلالات والإشكالات والتوقّعات التي أثارها اتفاق «غزّة - أريحا أولاً» بين قيادة عرفات والعدو الصهيوني برعاية أميركا وتأييدها.

السياق السياسي للاتفاق

من المعروف أنّ المفاوضات الجارية بين العدو الصهيوني والدول العربية، منذ انعقاد مؤتمر مدريد، تأتي في ظلّ ظروف دولية وإقليمية وعربية غير مؤاتية، وموازين قوى مختلّة لصالح العدو الصهيوني وأميركا، ولا سيّما في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي ونتائج حرب الخليج.

وقد شبّه كريستوفر، وزير الخارجية الأميركي، «معركة» إنجاح اتفاق غزة - أريحا أولاً، بـ«معركة الانتصار في حرب الخليج»، واعتبره رابين «انتصاراً للصهيونية». وبهذا المعنى، فإنّ الاتفاق المذكور يعكس، بشكل رئيسي، الإذعانَ للإملاءات الأميركية والصهيونية.

فالحكم الذاتي الإداري مشروع صهيوني سبق أن طرحه حزب العمل بعد حرب ١٩٦٧. والقبولُ به عن طريق المفاوضات السرّية الجانبية يعني التخلّي عن الحد الأدنى من التضامن العربي، وتكريسَ الحلول الجزئية المنفردة، وإحداثَ المزيد من التصدّع على الصعيد العربي الرسمي.

وأمّا على الصعيد الفلسطيني، فقد تخلّت القيادةُ الفلسطينيّة عن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وعن وحدة الشعب والأرض الفلسطينية. وهي بذلك، فقدتْ - من الناحية الجوهرية - شرعيةَ تمثيلها للشعب الفلسطيني ولأهدافه الوطنية، وفقدتْ بالتالي أهليةَ تمثيلها لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وهنا، يثير بعضُ المؤيدين للاتفاق آراء تبريرية، فيعتبرون الاتفاقَ «أمراً مفروضاً» في ظلّ الظروف الدولية والإقليمية الحالية لا بديلَ عنه، أو يروّجون شعارَ «خُذْ وطالبْ»، أو يتحجّجون بسوء الأوضاع العربية الرسمية الراهنة، أو يبشّرون تصريحاً أو تلميحاً «بانهمار» حالة من الرخاء الاقتصادي على كلّ المنطقة، أو يزعمون أنّ م.ت.ف. كانت ستتفكّك لولا هذا الاتفاق، وأنّه لا يمكن معارضته من خلال إسقاطه، بل من خلال تحسين شروطه «نضالياً»، وغير ذلك من التبريرات.

والجواب الرئيسي على كلّ هذه التخرصات والتبريرات، هو أنّ الخيار الطبيعي مواصلةُ المقاومة ضدّ العدوّ المتفوّق، ولا سيّما أنّ القضية الفلسطينية قضية وطنية وقومية وذات أبعاد دينية؛ فهي لا تخصّ الشعب العربي الفلسطيني وحده. كما أنّ هذا الاتفاق لا يلبّي طموحات هذا الشعب وأهدافه، بل يتنكّر لحقّه التاريخي على أرضه، ويمنح الصهاينة هذا «الحقّ» المزعوم على أرض فلسطين.

طبيعة الاتفاق أو «التطبيع التبعي»

إنّ غموض الادّعاء مقصود لتمرير أبرز ما يخفيه، وهو قيام تحالف صهيوني

---

* باحث لبناني

– عرفاتي يصادر الشعب الفلسطينيّ والأمة العربية. بل هو ارتباط تبعي بالاحتلال الصهيوني، يحقق جميع أهداف هذا الاحتلال.

ورغم الادّعاء بأنّ الاتفاق مجرّد «إعلان مبادئ» إلا أنّه، عملياً، اتفاقُ تطبيع تفصيلي في مختلف المجالات، يتم بين طرف فلسطيني «قاصر» وطرف صهيوني «سيّد»! وهنا، يتطوّع الطرفُ العرفاتي القاصر بلعب دور الوسيط والسمسار الصغير للاقتصاد الصهيوني، حيث ستُصَبُّ كلّ الإمكانيات المالية.

إذن، خطورة اتفاق التطبيع التبعي أنّه رأس الجسر الصهيوني لتطبيع العلاقات مع المنطقة العربية.

والمضحك المبكي أنّ الاتفاق لا ينطوي على أيّ تعزيز «للاستقلالية» الفلسطينية في المجالات كافةً، بل يعمّق الارتباطَ التبعيَّ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي بالكيان الصهيوني. وهو بذلك أسوأ من نظام الحكم الذاتي الذي نصّت عليه اتفاقاتُ كمب ديفيد.

والاتفاق، في جوهره غير المعلن، يقرُّ للكيان الصهيوني بأن يكون مركزَ النظام الشرق أوسطي الجديد، الذي يسعى الأميركيون والغربيّون إلى إقامته.

لقد اختارتْ قيادةُ عرفات التحالف التّبعي مع العدو الصهيوني، فوَقَعتْ في المحظور، وتخلّت عن الانتماء القومي، أي عن قومية القضية الفلسطينية.

ولقد أبدت قيادة عرفات استعدادَها لوقف الانتفاضة وكلّ نشاط مقاوم للعدو، وتعّهدتْ بحفظ الأمن نيابةً عنه بعد أن فشل هذا العدو في «ضبطه» في الضفة الغربية وقطاع غزة ستّ سنوات أو تزيد.

فأيّة مكاسب تحقّقَتْ للفلسطينيين والعرب من هذا الاتفاق؟! إنّه القبُولُ بالانتداب الصهيوني خمسَ سنوات (وهي الفترة الانتقالية) لاستكشاف حسن نوايا الفلسطينيين، وبعدها يتمّ تحديدُ الوضع النهائي بناءً على حسن السلوك... إنّها الوصاية الصهيونية على الإرادة الوطنية.

ونلاحظ في «إعلان المبادئ» أنّ كلّ البنود لا تُلزم الدولة الصهيونية بشيء، بينما الطرفُ العرفاتي الموقِّع على الاتفاق يعلن التزامَه وطاعتَه وتوبتَه واعترافَه بالكيان الصهيوني الغاصب. ولا تتعدّى المهامُ الممنوحة للفلسطينيين طَوال الفترة الانتقالية مهامَّ المجلس البلدي. كما أنّ انسحاب الجيش الصهيوني من غزة وأريحا أولاً ليس انسحاباً كاملاً، بل هو أشبه بإعادة انتشار أو تجميع بعد أن بات قمعُ الانتفاضة مسألةً مرهقة معنوياً ومادياً.

والأغرب أنّ اتفاقات ما سُمّي «بالتعاون المتبادل» ستتمّ بين حكم ذاتي إداري ليس له أيُّ كيان سياسي مستقل وبين دولة صهيونية قوية. إنّها استعمار اقتصادي مباشر تحت ستار «التعاون المتبادل». وهكذا، فإنّ التطبيع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في هذه الحالة، هو إقرارٌ بالسيطرة والهيمنة الصهيونيتين؛ هذا، عدا عن كون كلّ أشكال الدعم والمساعدات والمشاريع الدولية ستأتي تحت رعاية الدولة الصهيونية؛ ومن المعروف مدى ارتباط المؤسسات الصهيونية المختلفة برأس المال العالمي.

هل يمكن «التعايش» مع العنصرية؟

أمّا الموقف المبدئي القومي من الكيان الصهيوني، فيعود إلى كون هذه «الدولة الحاجزة» المانعة للوحدة العربية والتطور والتنمية قد تمّ «زرعها» في قلب الوطن العربي. فكيف «التعايش» معها؟ ألا يعني ذلك الإقرارَ بالهيمنة الغربية والتجزئة والتخلّف والتخلّي عن حقّ الشخصية العربية القومية بالتطور والحياة؟ ثمّ إنّ هذا الكيان ليس كياناً «طبيعياً»، بل هو شكلٌ خاص من أشكال الاستعمار الاستيطاني العنصري. ألا يعني «التعايش» معه – والحالة هذه – الإقرارَ بهذا العدوان ونتائجه، والتعايش مع عنصريّته، وهو ما سيشكّل خطراً عل القيم الانسانية والأخلاقية والحضارية والقومية والثقافية والديمقراطية؟

إنّنا إزاء عملية تزوير للتاريخ والقيم، ومصادرة للمستقبل والتطور. ألم يزرع الغربُ هذا الكيانَ المتفوّق عسكرياً على الدول العربية، لكي يضمن استمرارَ التجزئة والإبقاء على المنطقة في حال من الضعف، والسيطرة على أسواقها وموادّها الخام، وفي مقدمتها تدفّق النفط العربي؟ من يحمي – عملياً – الكثيرَ من الدول الرجعية في المنطقة؟ ألم يساهمْ وجودُ الكيان في إضعاف الحياة الديمقراطية العربية؛ «فلا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، رغم أنّنا لم نسمع صوتاً ولم نشهد معركة؟!

إنّ العدو الصهيوني سيكسب بالصلح والتعايش أكثر ممّا استطاع أن يكسب بالحرب والعدوان. فهو، الآن، سيصادر القيَمَ والمستقبلَ، ويحُول دون أية مقاومة ضده، وسيوطّد مركزه الاستراتيجيَّ في مختلف المجالات، لا في المجال العسكري – السياسي وحده.

الإشكالات والتوقعات

ثمّة من يُروّج علناً أو ضمناً اليومَ بأنّ السلم القهري المفروض على العرب

قد ينجم عنه – في حال قيام سوقٍ شرق أوسطي متطوّر (مشروع مارشال عربي) برعاية الغرب – اندماجُ الكيان الصهيوني أو تذويبه اقتصادياً وديمغرافياً بالمنطقة العربية بعد عشرات السنين؛ وبذلك يتحقّق إلغاء الصهيونية تلقائياً!

وثمّة من يتنبأ بالرخاء والتطور الاقتصادي؛ وكأنّ الغرب معنيّ، في حال الاعتراف بالكيان الصهيوني، بتطوير المنطقة، بصورة مشتركة، بين العرب والصهاينة!

وثمة من يحلم بانتشار نمط الحياة الغربية وسيادة الديمقراطية والتخلّص من الأنظمة الديكتاتورية؛ وكأنّ الخلاص قادمٌ بالتفاهم مع الصهيونية والغرب (العدوّ)! وهذا «الحلم» يشكّل، بحدّ ذاته، نوعاً من التطبيع الفكري والنفسي والسياسي لكونه ارتداداً على قيم النضال التحرّري.

وهناك من يرى أنّ الدور العدواني للكيان الصهيوني قد انتهى إلى غير رجعة، وأنّ مرحلة التعايش قادمة؛ وكأنّ الصهيونية ستتخلّى بين عشية وضحاها عن عنصريتها وعدوانيتها، أوكأنّ المشكلة كانت تكمن في الذات الوطنية والقومية العربية المتعصّبة!

إنّ الغرب يستهدف، حقاً، خلقَ مرحلة من «الاستقرار» الخالية من التوترات الكبيرة مع العدو الصهيوني (بعد أن حقّق معظمَ أهدافه السياسية والاقتصادية والمعنوية)، وسيعمل من خلالها على تقوية دور هذا العدو اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ضمانةً لاستمرار «الاستقرار» الذي يرغبه. وهذا يعني ضرب «المتطرفين» ودعم الخاضعين «المعتدلين»

* * *

بعد اتفاق «غزة أريحا أولاً»، وما يمكن أن يليه من اتفاقات، ماذا سيكون مصيرُ الصراع العربي – الصهيوني؟ هل انْتفتْ دوافعُه وأسبابُه التاريخية والقومية والاجتماعية والثقافية والحضارية؟ أم أنّ ما يجري، حالياً، هو محاولة من «فوق» لتمويهها؟

هل سيتمّ منعُ أيّ نشاط سياسي وثقافي معادٍ للصهيونية، وهل سيُفرض تغييرُ ما وردَ في الأدبيات القومية والكتب المدرسية والجامعية من مواد تعبوية ضدّ العدو الصهيوني؟ هل ستُشدّد القبضةُ القمعية لمنع أيّ معارضة للاتفاقات المبرمة مع العدو؟ وهل ستعيش بعض المناطق مرحلة قصيرة من الرخاء الاقتصادي السطحي المؤقت، وهو ما سيسوغ أمرَ قبول الاتفاقات مع العدو؟

هذه بعض الإشكالات والتوقّعات التي يردّدها البعض في هذه الأيام.

لكنّ هذا «البعض» يتجاهل، عمداً أو حيرةً، حالَ الضعف والتفكك والتخلّف العربي، وانطلاقَ الغرب والولايات المتحدة الأميركية لفرض نظامهم العالمي بالقوة والتهديد والمقاطعة والترغيب وعلى حساب الشعوب واستقلالها، وذلك بدون أيّ رادعٍ جدّيٍ مباشر على الصعيد العالمي (بعد انهيار النظام الاشتراكي)، وغياب أيّ رادع قومي. فكيف يمكن لماتمّ فرضه بواسطة القوة والضغوط أن يكون إيجابياً ولصالح الشعوب؟ أم أنّ الامبرياليين غيّروا من طبيعتهم (بعد سقوط عدوّهم) رغم أنّ شراستهم زادت عملياً؟ أليس ما نشهده من ضغوط وتهديدات علنيّة وضمنيّة (لكي يتمّ الاعتراف بالكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات معه، أي لكي يتم، عملياً، الإقرار بالهيمنة الغربية والصهيونية) خير دليل على ازدياد هذه الشراسة؟ ألم يعلن كريستوفر ضرورةَ قيام ائتلاف دولي، على غرار ما تمّ في حرب الخليج، لمكافأة «المؤيدين» لاتفاق غزة – أريحا أولاً، ومعاقبة «المعارضين»؟!

إنّنا، دون ريب، أمام حالة جديدة من مقاومة النتائج الناجمة عن الاعتراف بالعدو الصهيوني، وتطبيع العلاقات معه. والمقاومة، بمختلف أشكالها، هي وحدها القادرة على تقليل الخسائر الفادحة في مختلف المجالات. كما أنّ فعالية أيّة مقاومة ستكون مرتبطة بالدفاع عن الحريات الديمقراطية، وبارتباطها بأفق قومي واضح.

إنّ سوريا ولبنان والفلسطينيين المعارضين للاتفاق ومعهم أبناء الشعب العربي الفلسطيني قادرون على إقامة جبهة فاعلة ترفض إملاءات العدو، وتعمل على خلق أوسع انصهار اجتماعي واقتصادي وقومي، على أن يتمّ السعي لجذب الأردن إلى هذا المحور، والسعي لتبيان مخاطر الالتحاق بالسوق الشرق أوسطي الذي سيكون مركزه الكيان الصهيوني.

كما أنّه لا بدّ من خلق أوسع جبهة عربية قومية شعبية مقاومة للتطبيع والتعايش مع الكيان الصهيوني ولإملاءات الهيمنة الغربية. وفي هذا السياق تحتلّ الأولويةَ ضرورةُ العمل على قيام الجبهة الثقافية القومية المناهضة للتطبيع والصهيونية والعنصرية. وهذه هي مهمة المثقفين الأكثر إلحاحاً في هذه المرحلة. ونقصد هنا المثقفين العربَ المعادين للاعتراف والتطبيع مع العدو الصهيوني، لا المثقفين المروّجين لثمار التعايش و«السلام» المزعوم.

إنّ المخاطر التي تواجهنا كبيرة جداً، وتستحقّ منّا كلّ الجهود.

الاستراتيجية الخاطئة: القطرية والقدرات «الذاتية» الفلسطينية

د. صلاح الدين الدبّاغ *

من بين أهمّ ما يؤخذ على إعلان المبادئ الخاصة بترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية المعروف باتفاق غزّة – أريحا أنّ الجانب الفلسطيني فيه قد أعطى كلّ شيء ولم يأخذْ سوى أمورٍ مبهمة تتعلّق بحكمٍ ذاتيّ لم تُحدَّدْ طبيعتُه ولا مَداه (الأرض) ولا سكّانُه (المستوطنات واللاجئين) ولم تحدد ما ستؤدي إليه المرحلةُ الانتقاليةُ التي ستدوم خمسَ سنوات.

فالجانب الإسرائيلي لم يأخذ اعترافاً صريحاً بكيانه ووجوده وحقّه في الحياة الآمنة فحسب، بل أخذ أكثرَ من ذلك، إذ انتزع من الجانب الفلسطيني التزاماتٍ واسعةً بتطبيع العلاقات الاقتصادية معه. فالملحق الثالث للاتفاق – وهوبروتوكول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية – يشمل تشكيل لجنة إسرائيلية – فلسطينية دائمة للتعاونِ الاقتصادي تركّزُ عملها، من بين أمورٍ أخرى، على تحقيق برنامج لتنمية الموارد المائية ولتنمية الموارد الكهربائية ولتطوير الطاقة وللتطوير المالي، وعلى تحقيق تعاون في مجال النقل والاتصالات، وتعاون في مجال التجارة بهدف تشجيع التجارة الإقليمية وبين دول المنطقة، وتعاونٍ في مجال الصناعة بما في ذلك تشجيع تشكيل شركات فلسطينية / إسرائيلية للتعاون في صناعات النسيج والأغذية والأدوية والالكترونيات والالماس والكمبيوتر.

والاخطر ممّا تقدّم أنّ الجانب الفلسطيني قد التزم بتطبيع علاقات إسرائيل مع العرب. ومن المستغرب هنا أن يلتزم الجانبُ الفلسطينيُّ بتطبيع علاقات إسرائيلية مع دولٍ عربيّة لا حقَّ له بتمثيلها. ففي الملحق الرابع التزم الجانبُ الفلسطينيُّ ببرنامج للتنمية الاقتصادية للمنطقة يتضمّن ما يلي:

١ – تأسيس صندوق للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنكٍ للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢ – وضع برنامج إسرائيلي – فلسطيني – أردني مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميّت.

٣ – مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية.

٤ – برنامج إقليمي لتنمية الزراعة بما في ذلك القيام بتحرّك إقليمي للوقاية من التصحّر.

٥ – ربط الشبكات الكهربائية.

٦ – تعاون إقليمي لنقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعها واستغلالها صناعياً.

٧ – برنامج إقليمي للسياحة والنقل والاتصالات.

وهكذا فإنّ الجانب الفلسطيني قد أعطى كلّ ما ترومه إسرائيل من السلام مع العرب، وهو الغزو الاقتصادي وتطبيع العلاقات؛ وهي أمورٌ لم يكن من المفترض أن يتناولها إعلانُ مبادئ يتعلّق بالحكم الذاتي. ولم يأخذ الجانب الفلسطيني من الاتفاق أيَّ إقرار إسرائيلي بأمورٍ تتعلّق حتماً بمبادئ الحكم الذاتي، وهي على سبيل المثال: المستوطنات، وحق العودة (اللاجئين)، والحدود، والقدس. وهذه الأمور أجّلها الاتفاقُ إلى مرحلةٍ لاحقة تُحَلُّ بالمفاوضات. ولمّا كان الجانب الفلسطيني قد أعطى كلّ شيء، فمن المؤكد أنّ هذه المفاوضات الآجلة لن تكون إطلاقاً في مصلحة الجانب الفلسطيني، لأنّ من أعطى كلّ شيء يفقد القدرة مسبقاً على انتزاع أيّ شيء في مفاوضاتٍ لاحقة.

* * *

يذكر المدافعون عن الاتفاق، تفسيراً وتبريراً له، تردّي الأوضاع العربية، ولا سيّما بعد حرب الخليج. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ من أسباب التردّي الاستراتيجيةَ الخاطئةَ التي اتبعتها منظمةُ التحرير الفلسطينية. فالمنظمة أرادت – بالاعتماد على الكفاح المسلّح الفلسطيني، أي القوى الفلسطينية الذاتية بصورة رئيسية – تحقيقَ التحرير. غير أنّ أيَّ حلّ بهذا المنظور لا يمكن أن يرقى إلى مستوى التحرير الكامل؛ ولا بد له، ضمن الظروف الموضوعيّة للقوى المجابهة، أن يكون ضمن إطار التسوية. ذلك أنّ الأداة المستعملة، وهي القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني، قاصرةٌ عن بلوغ أيّ حلّ آخر، ضمن المعطيات الحالية للصراع العربي – الصهيوني.

إنّ أداة الحل لا يمكن إلا أن تكون عربيّةً، ومنها الشعب الفلسطيني. وما يؤخذ على بعض العمل الفلسطيني استعجالُهُ للحلّ دون استكمال أدواته. والاستعجال كثيراً ما يؤدّي إلى

---

* محامٍ فلسطيني

الاجهاض؛ فمن يستعجل الأمور قبل أوانها يُعَاقبْ بحرمانها. ولقد أدّى وضعُ استراتيجية للتحرير من منظور قطري ضيّق إلى مواقف وشعارات خاطئة، أو على الأقل أعطى هذه الشعارات مضامينَ غيرَ صحيحة. ومن هذه الشعارات استقلالُ القرار الفلسطيني. إنّ هذا الشعار يؤدي في نهاية المطاف إلى القول بأنّ قضية فلسطين تخصُّ الفلسطينيين وحدَهم. وهذه المقولة ليست مقولة خاطئةً فحسب، بل إنّها حملت في طيّاتها أخطاراً على مسيرة التحرير. ومن هذه الأخطار:

١ – فتح باب التهرّب أمام بعض الأنظمة العربية من الالتزام بقضية التحرير وما يفرضه من موجبات.

٢ – لم تعد القضيةُ الفلسطينيةُ مسألةً أساسية من المسائل السياسية المطروحة داخلياً أمام كلّ نظام عربي. وبذلك لم تعد للحكم العربي مسؤولية الدفاع عن مواقفه أمام جماهيره من هذه القضية. ولأنّ قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، فإنّها يجب أن تبقى القضيةَ الأولى لكلّ حكم عربي أمام جماهيره. والقول بأنّ القضية تخصّ الفلسطينيين وحدهم يؤدّي إلى التنصّل من هذه المسؤولية.

٣ – إنّ شعار استقلالية القرار الفلسطيني قد أدّى إلى عكس النتيجة المتوخّاة منه. فهو، بما أدّى اليه من عزل الفلسطينيين عن العرب وعزل العرب عن قضية فلسطين، قد أتاح لبعض الأنظمة أن تضغط بجميع السبل والمسائل على منظمة التحرير وإقامة الصلح مع العدو والاعتراف به.

* * *

وبعد، فإنّ الاتفاق لنْ يؤدّي إلى نهاية الصراع العربي الإسرائيلي. إنّه يشكّل محطّةً، فحسب، في مسيرة هذا الصراع الطويل. فالعرب ليسوا الآن أسوأ ممّا كانوا عليه بعد حرب ١٩٦٧؛ ومع ذلك، فإنّ الهزيمة العسكرية السريعة التي لحقتْ بالعرب عام ١٩٦٧ لم تُنْهِ الصراع.

المهمّ أن تبقى إرادة المقاومة حيّةً في ضمير الشعب العربي بأكمله لا في أوساط الفلسطينيين وحدهم. والمهم أن نتكتّل ضدّ ما يريده العدوّ من تطبيع للعلاقات وما يستتبع ذلك من وأدٍ لإرادة المقاومة والتسليم والرضى بوجوده في وجدان الأمّة وضميرها. فالمقاومة تتّخذ أشكالاً متعددة ومختلفةً؛ فلئن امتنعت المقاومةُ العسكريةُ، ولو إلى حين، فمن الضروري أن يتحوّل الصراعُ إلى أشكالٍ أخرى. ومن هذه الأشكال: مقاطعة البضائع الإسرائيلية؛ وجميع أنواع التعامل الأخرى مع العدو.

مفهوم السلام الصهيوني

أحمد مفلح *

«إنّ السلام بالنسبة لإسرائيل وسيلة، وأمّا الهدف فهو تحقيق الصهيونية. ولأجل هذا الهدف، فإننا لا نحتاج إلا إلى اتفاقية سلام»

ديفيد بن غوريون

يقول الحاخام جوآشيم برنز في إحدى خلواته في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٥٥ شارحاً «المخطط السرّي اليهودي الأخير» ... «**والتخطيط المتفق عليه بسيطٌ في مظهره، وسَهْلُ التنفيذ، ولا يعرِّض العاملين لتحقيقه لأيّ نوع من الخطر. كلّ ما في الأمر يتلخّص بكتمان الغرض من الدعوة لهذا المخطط حتّى لا يكتشفَه أحد. ولقد أُطلق على هذا المخطط اسم مخطط السلام. والعمل لتحقيقه لا يتطلّب منّا سوى الإلحاح والمثابرة على الدعوة للحفاظ على السلام. والغرض منه ينقسم إلى جزأين، الأول: هو الحصول على الوقت اللازم لنا ولحلفائنا لكي نتمكّن من تسليح جيوشنا وتقوية أجهزتنا الحربية لأنّنا في الواقع لسنا حالياً على استعداد لخوض حربٍ عالمية ثالثة تكفلُ لنا النصر.**

والجزء الثاني هو إيقاف سباق التسلّح السائد حالياً في ربوع الدول المناوئة لنا ولحلفائنا، وإرغامها على تدمير أسلحتها الذرّية وتقليص عدد جيوشها الجرّارة، وقتل الروح العسكرية في الأوساط الشعبية، ودفع الجماهير إلى اللاجندية. وأمّا نحن فسنثابر مع حلفائنا على التسلّح إلى أبعد مدىً ممكن. ولكي نتوصّل إلى هذه الأهداف، عليكم العمل دون هوادة

*باحث فلسطيني

على دعوة الناس لمناصرة السلام، وتسفيه كلّ منهاج أو رأي ينادي بالتسلّح، والتنديد بكلّ من يناصر الجندية، وإثارة الأفكار ضد أيّ مشروع دفاعيّ، وتحريض الناس على الامتناع عن الإسهام في الأغراض العسكرية... وهكذا ستشاهدون الشعوبَ وقد انجرفتْ بدورها في هذا التيّار وأصبحتْ مناوئة للجندية... وتنكّرتْ لمبادئها وتقاليدها، وضربتْ صفحاً عن المفاهيم الوطنية والقومية، وانساقتْ في متاهات الصراع الطبقي والحزبي، وأضاعتْ كلّ مقوماتها الوطنية والقومية. وعندئذٍ نكون قد اقتربنا فعلاً من النصر الأكيد ...»

ويضيف الحاخام شرح المخطط السرّي بالقول: **«أيُّها الأخوة، ربما استغربَ أحدكم انقلابَنا المفاجئ، وتساءل عن الأسباب التي حدتْ بنا إلى أن نكون دُعاةَ سلمٍ، بعد أن كنّا دعاة حروب وثورات. فاعْلَموا، إذَنْ، أنّ الأسباب التي دفعتنا في الماضي لإشعال نار الثورة.. هي التي تحضّنا اليوم على الدعوة للسلام لأول مرة في التاريخ. وهذه الأسباب ما هي إلا ما تعرفونه من أهدافنا الخاصّة، التي يتطلّب تحقيقُها تجريدَ أخصامنا من أسلحتهم ريثما نتمكّن من التسلّح والتأهُّب لجولاتنا القادمة. والآن أرجو أن يعمل كلُّ فردٍ منكم بكلّ قدرته على الدعوة للسلام. وبغية تعميم الفكرة أطلبُ إليكم أن تنقشوا على مصنوعاتكم ما يرمز إلى فضائل السلام وما يُحبِّذُ الحفاظَ عليه ...»(١)**

بهذه العقلية وهذه المفاهيم دخل الصهاينةُ «لعبة السلام». فالتحضير لها والاستعداداتُ لخوض غمارها لم تكن وليدةَ اللحظة الآنية أو الصدفة بعد حرب الخليج وما نتج عنها. بل العكس هو الصحيح؛ فحرب الخليج الثانية وتدمير العراق اقتصادياً وعسكرياً هما نتيجةٌ لهذا المخطط الصهيوني الذي ينتهز الفرص للإسراع في التنفيذ. وللأسف فإنّ الجهل عند بعض العرب، أو التعامي عن دراسة الاستراتيجية الصهيونية ومخططاتها، يُوقعاننا دائماً في متاهات الإرباك والتنازل. ولكي لا نطلق الأحكامَ السريعة أو المتسرّعة بالخيانة على هذا النظام أو ذاك، نكتفي بالإشارة إلى جهل قادة هذه الأنظمة، وتمسّكهم بالمكاسب الشخصية، على حساب الوطن العربي والأمن القومي.

وهنا نتوقف عند هاتين المحطتين: بقاء الأمل بوطنٍ عربي موحّد؛ والأمن القومي العربي. فالسلام المفروض علينا سلامٌ صهيوني نتقبّله دون تعريفٍ محدّد أو إطارٍ عربي يحدّد ماهيّة السلام الذي نريده سواء على المستوى القطري أو القومي. فالجميع شارك بعملية السلام، ولكنْ أيُّ سلام؟ وكلُّ وفدٍ ذهب إلى المفاوضات وفي جعبته حدٌّ أدنى من المطالب التي لا تعبّرُ فعلاً عن متطلبات أمنه القطري، ناهيك عن تطلّعاتنا القوميّة ووحدتنا العربية!

لكن لا بدّ من القول إنّ عملية «السلام» الدائرة الآن - وهي استسلام أكثر منها سلاماً - والقائمة على الاعتراف بالكيان الصهيوني على أساس القرار ٢٤٢ تعني شطبَ الوحدة العربية نهائياً. وهذا ضَرْبٌ لتطلعات الجماهير العربية وآمالها، بالإضافة إلى شطب القومية لحساب العنصرية الصهيونية. فلو عدنا إلى العام ١٨٤٠، وإلى قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، مروراً بالمؤتمر الصهيوني الأول ومؤتمر ١٩٠٧، لتحقّقْنا أنّ وجود الكيان الصهيوني في فلسطين، قلب الوطن العربي، يهدف إلى شق وحدة العرب. وإذا تساءلنا عن السبب، تبيّن لنا دون كبير جهد أنّ قوة العرب تكمن في وحدتهم، وأنّ قوة العرب تعني ضرب المصالح الإمبريالية الاستعمارية في المنطقة العربية الغنية بخيراتها المادية والمعنوية. وهكذا نكون قد سلّمنا قوّتنا وبقاءنا وخيراتنا، طوعاً، إلى المستعمر الذي يسعى منذ العام ١٥٣٥ - عهد الامتيازات الأجنبية - إلى الاستيلاء على هذه الخيرات... ولكن هل من حقّ هذه الحفنة من المفاوضين التفريط وتسليم جوهر بقائنا وشطب تاريخنا؟

أمّا بالنسبة إلى الأمن القومي - الذي يعني في مفهومه الواسع حمايةَ التراب الوطني وكيان الدولة ومواردها من الأخطار الخارجية، ويمتدُّ إلى الداخل ليعني حمايةَ هوية المجتمع وقِيَمه، ويؤمّن المواطن من الخوف والفاقة، ويضمن له حداً أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية - فالحقُّ أنّ هذا الأمن مغيّبٌ تماماً من حسابات المفاوضين. فهم لم يأخذوا في الحسبان أنّ أمنهم القطري الكياني ذاته قد أصبح مهدداً؛ فالتقسيم القطري - أساساً - قام على قاعدة أجزاء ضعيفة لا يمكنها المحافظة على حدودها وأمنها، فكيفَ بعد أن ضعُفَت الروابطُ القومية، ولا سيّما بعد أن تطورت الأطماعُ الصهيونية «من مجرّد السيطرة على فلسطين، إلى الهيمنة على كلّ الدول المجاورة، وتوسيع ما يُسمّى بالمجال الاستراتيجي الحيوي، ليشمل المنطقة من الباكستان إلى المغرب وتركيا وتشاد والقرن الأفريقي».

---

(١) انظر: س. ناجي: المفسدون في الأرض، ط٢ (دمشق: العربي للإعلان والنشر والطباعة، ١٩٧٣)، ص- ٣٦٢- ٣٦٨.

إنّ الدخـول في «لعبـة السـلام» الصهيونية يعني ضياعَ القيم وروح المواجهة، ويؤدي إلى ضياع الوطن الكبير بكافة أجزائه، فالمناعة أصبحت ضعيفة، ولا نقول مفقودة، وبخاصة أنّ الهجمة الصهيونية تستهدف الأمّة العربة في كيانها البشري - السوسيولوجي، لا في أرضها وسياستها فحسْب، وتريد تفتيت أقطار هذه الأمة طائفياً ومذهبياً إلى دويلات متنافرة في ما بينها.

وفقدان الأمن يعني فقدان التنمية، لأنّ العلاقة بين التنمية والأمن علاقةٌ جدلية. فلا تنمية دون أمن يحميها ويحافظ عليها، ولا أمن دون تنمية تغذّيه وتخلّصه من التبعية والانسياق. وغياب التنمية يعني ترك الوطن والمواطنين يغرقون في أمواج الجهل والتخلّف والجوع والتبعية، وهذا ما تريده الإمبريالية والصهيونية.

* * *

وبعد، فهل يمكننا تسمية ما يجري في واشنطن «مفاوضات» أو «سلاماً» أو حتّى تسوية، علماً أنّ المفاوضات تعني أنّ هناك هدفاً محدّداً بين الفرقاء المفاوضين ينوون الوصول إليه، ولأجله يناقشون بعضَ الشكليات؟ ولكن أين الأخذ وأين الرّد بالنسبة للعرب؟ وأين الهدف الذي يريدون الوصول إليه؟؟

و«السلام» بالنسبة للجماهير العربية يعني القوة، والوحدة العربية، وتحرير فلسطين كاملةً، والعيش بأمن ورفاهية، ويعني حرية التنقل والديمقراطية وركوب رحاب التطور والتنمية. ولكن أين ذلك كلّه؟

وأمّا «التسوية» فإنّها تعني، بالمعنى الظاهري، المساواةَ، أي إعطاءَ كلّ ذي حقّ حقّه، فأين الحقّ العربي؟ إنّ ما يجري الآن لا يعدو أن يكون استسلام أنظمة عربية شاخت ولم يعد لديها المقدرة على الصمود والتضحية!

ويبقى السؤال: هل التوصل إلى اتفاق مع العدو الصهيوني، مهما كان نوعه، سيُلْزم كيانه عند حدود معينة؟ أو بمعنى آخر، هل يستطيع العربُ المفاوضون كسرَ حدة العنصريّة الصهيونية؟ يقول بني بيغن: «إنّ جذور الصراع بيننا وبين أمّة العرب البالغ تعدادها مئتي مليون نسمة عميقةُ التغلغل تاريخياً ونفسياً.. نحن لا نتعامل مع خلاف بشأن الحدود. بل مع صراع على الوجود ...»(٢).

فهذه حقيقة لم تعد خافيةً على أحد. ورغم ذلك، يدخل العرب في هذه «اللعبة». فهل هذا الدخول جزءٌ من التكتيك السياسي؟ أم هو نوع من الواقعية السياسية التي أصبحت طاغية على الخطاب السياسي المعاصر؟ فإنْ كان تكتيكاً مرحلياً، فإننا نقول إنّ السياسة العربية علّمتنا أنّ التكتيك التمرحلي يطغى على الاستراتيجي: فما كنّا نطلبهُ في الخمسينات يختلف عمّا طلبناه في الستينات، وما طلبناه في الستينات يختلف عمّا طلبناه في السبعينات... وهكذا.. والأكثر أنّ هذا التكتيك في «اللعبة» الدائرة الآن سيكبّل الفلسطينيين باتفاق «غزة - أريحا أولاً»، وبذلك يفرز واقعاً سياسياً جديداً يضيع معه الهدفُ الأسمى فلسطين.

أمّا إذا كان الدخول في هذه «اللعبة» من منطلق «الواقعية» - التي لا تعدو أن تكون حرباً نفسيةً فُرضَتْ علينا ونجحت في التشبث بعقولنا، بزعمها أنّ الوضع الحالي الدولي لم يعد يسمح بالمقاومة والتسلّح، ولا سيما أنّ الاتحاد السوفياتي انهار والميزانَ العسكري أصبح في صالح الكيان الصهيوني - فالحق أنّ هذا الكلام نوعٌ من الاختباء وراء الأصبع. فلو تُركَ المجال للانتفاضة وحدها في الأرض المحتلّة لكانت قدّمت واقعاً سياسياً وعسكرياً مختلفاً عمّا هو عليه الآن. لكنّ الخوف من انتقال العدوى الثورية إلى البلدان العربية، والخوف من إفلات زمام الأمور من القيادات التقليدية، طوّقا الانتفاضة وأجهضاها.

وعلّمتنا تجارب الشعرب الثورية أنّ حركات التحرّر الشعبية هي صانعة الانتصارات: ففرنسا هُزمتْ في حربها ضدّ حركة التحرير الوطني في الجزائر، وهُزمتْ الولايات المتحدة في حربها ضدّ حركة التحرير الفيتنامية. فلو تمسّكت هاتان الحركتان التحرّريتان بـ«الواقعية»، لما ثارتا ولما تحرّرتا.

ومن الصعب الادّعاء بأنّ موازين القوى، من الناحية الحسابية، بين العرب والكيان الصهيوني، هي التي حدّدت مسار الصراع العربي - الصهيوني على أرض الواقع حتى الآن. فالذي حدّدَ مسارَ هذا الصراع هو أسلوب طرَفيْه في إدارته: فقد نجح الكيان الصهيوني في فرض استراتيجيته وتكتيكه الخاص على الدول العربية، وتبنّى أسلوباً مرناً يتمشّى مع تطور إمكاناته الذاتية، واستطاع وضعَ العرب، دائماً، في موقف ردّ الفعل (٣). ولقد توصّل الكيانُ الصهيوني إلى هذه المرحلة التي نراها ونعيشها على الرغم من أنّ ميزان القوى بينه وبين العرب - حتى على الصعيد العسكري - لم يكن يميل بشكلٍ حاسمٍ لصالحه. فقد كان الخطأ، فقط، في إدارة الصراع: فالعرب لم يستطيعوا أن يحافظوا على الطابع الأصلي للصراع باعتباره صراعاً بين حركة تحرير وطني في مواجهة حركة استعمارية استيطانية. وبدلاً من التواصل وشدّ أواصر الوحدة العربية،

---

(٢) حرب الخليج (بالعبريّة)، القدس، ١٩٩١. (٣) حسن نافعة، «ميزان القوى ومستقبل الصراع» شؤون فلسطينيّة، أيّار/حزيران ١٩٩٣.

انكفأ كلُّ قطرٍ على ذاته، وتبدّلت العلاقات العربية - العربية من علاقات تواصل وتعاون إلى عداوة قاتلة استغلّها الكيانُ الصهيوني والاستعمارُ الامبريالي لبناء قوّة استراتيجية متفوّقة. لكن هذا لا يعني أنّ الكيان الصهيوني تمكّن من أن يجعل ميزان القوى الشامل يميل، نهائياً وبشكل حاسم، لصالحه في معادلة صراعه مع العرب؛ فما زال حاصل القضية العربية يفوقُ - كمّاً وربمّا نوعاً أيضاً - ما يملكه العدوّ الصهيوني. لكنّ المشكلة هي أنّ نسبة كبيرة من هذه العناصر تقع، أصلاً، خارج نطاق الصراع العربي - الصهيوني(٤).

إزاء هذا الوضع ما العمل؟؟

بداية، يجب القول إنّ ما يجري اليوم من جولات تفاوضيّة ليست أكثر من هجوم صهيوني جديد بسلاح جديد غير الأسلحة التقليدية التي عوّدنا عليها العدو. ويجب أن نعي أيضاً أنّنا خسرنا حروباً ومعارك أمام هذا العدو، ولكنّنا لم ننهزم نفسياً، ولم يمت الأمل فينا، وبقينا نستعد لحروب قادمة. لهذا علينا هذه المرة أيضاً أن نستعد بطريقة مناسبة لنوعية هذه الأسلحة الجديدة. ولهذا نسجّل هذه الملاحظات:

١ - يجب خلق التواصل والوئام وإعادة الثقة بين الأنظمة العربية وجماهيرها، أو بمعنى آخر يجب العمل على إشراك هذه الجماهير في القرارات السياسية.

٢ - العمل على إعادة المياه العربية إلى مجاريها والقفز فوق المشاكل الجانبية التي عاقت وتعوق كلّ تقدّم ونصرٍ عربييّن؛ والعمل على أن تكون رايتَنا العملُ العربي المشترك، والمحافظة على الأمن القومي العربي.

٣ - التمسّك بالثوابت القومية الاستراتيجية وعدم التفريط بها لحساب التمرحل القطري والطائفي.

٤ - التشدد في مقاطعة الكيان الصهيوني، وعدم التفريط بهذا السلاح الفعّال الذي نملكه، وهو سلاحٌ يمكنّنا من تحطيم الكيان الصهيوني إذا نحنُ عرفنا استغلاله بطريقة محكمة وصارمة.

٥ - الانسحاب ممّا يُسمّى «المفاوضات» فوراً، ولا سيما أنّها تشدنا إلى مزيد من التنازل والتشرذم، ولن تسهم في كسر الغطرسة والعنصرية الصهيونية... علماً أنّ هذه العنصرية في ازدياد: ففي استفتاء أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، في منتصف شهر نيسان/ابريل ١٩٩١، تبيّن أنّ ٨٨ بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون بقوة استخدام الأسلحة النووية ضد العرب، مقابل ٥٣ بالمئة أيّدوا هذا الاستخدام في العام ١٩٨٧، و٣٦ بالمئة فقط في العام ١٩٨٦.

٦ - تفعيل التنمية العربية على المستويين القطري والقومي من خلال فتح باب التعاون الاقتصادي العربي، والتخلّص من التبعية والارتهان للغرب.

٧ - إبقاء القضية الفلسطينية قضيةَ العرب الأولى، والتعبئة من أجلها، وضرب الهدف الصهيوني الرامي إلى تحرير العرب نهائياً من القضية الفلسطينية.

٨ - وعلى حركات التحرّر العربية العمل الدائم والفعلي على أرضية الالتزام القومي في تثوير الجماهير وتعبئتها للمعركة القادمة، مُتّخذةً من العنف الثوري وسيلتَها الوحيدةَ في تحرير الأرض والانسان، والتخلص من الدعاية الصهيونية التي تُبثّ بأنّ زمن التسلّح والنضال قد انتهى. فالحال أنّ العمل الحقيقي قد بدأ اليوم، ولا سيما أنّ الأقنعة قد تكشّفت.

٩ - ضرورة التزامن والتنسيق بين العمل الداخلي والخارجي، وعدم إضاعة الوقت بأولوية هذا العمل أو ذاك. ذلك أنّ كلّ نضال مهم، وعجلة العمل يجب أن تبدأ، ولا سيما أنّ العدو الصهيوني يريد تطبيع العلاقة مع العرب قبل توقيع أيّ اتفاق؛ فهدفه هو التطبيع، والانفتاح الاقتصادي وإيجاد الاسواق، وتخفيف أعبائه العسكرية. ولهذا يجب الوقوف بحزم في وجه التطبيع والغزو الثقافي الإمبريالي - الصهيوني من خلال القيام بحملات التوعية والتثقيف والبحث المكثّف والندوات والمحاضرات لفضح ما يتسرّب إلينا من فلسفات ونظريات تدميرية.

١٠ - بقي أن نقول إنّ عمليات الاغتيال والتهديدات الكلامية لا تنفع شيئاً هذه الأيام، وبخاصة أنّ «الزعيم» أصبح يمثل نهجاً بحدّ ذاته. فالاغتيال المطلوب هو اغتيال النهج لا الشخص، والاغتيال يجب أن يكون قبل توقيع الاتفاق، لا بعده. فالسادات اغتيل، ولكنّ مصر بقيت مكبّلة باتفاقيات كمب ديفيد، ونهج السادات مازال يحكم. وهنا يذكرنا محمد حسنين هيكل في كتابه عن حرب الخليج، بأنّ عرفات كان يتفاخر دائماً بأنّه سوف يَقطع يده (أي يد عرفات، بالطبع) قبل أن يوقّع على قبول القرار ٢٤٢. وطلبت هذه القيادة من حرسها الخاص علناً وفي مهرجانات جماهيرية عدة في بيروت أن يُطلقوا النار عليها إن اعترفت يوماً بإسرائيل أو وافقت على نزع البندقية الفلسطينية قبل استكمال تحرير حيفا ويافا والقدس. فهل حرّرت حيفا ويافا والقدس؟

(٤) المصدر نفسه، صفحة ١٠٩

إخراج هوليـودي لِفِعل لاأخلاقي

إلياس سحّاب*

«حـجـة الأقـوى هي الأفـضل دائـمـاً»

لافونتين –

في المجال السياسي المباشر

١- لا شكّ أنّ أهمّ ما يلفت الانتباهَ في هذه اللحظة التاريخية الانتقالية هو حالة السّكون التي تحيط بالحدث على الصعيد الشعبي، وفي كل مستوياته الاجتماعية والجغرافية. وهذه واقعة تُسجَّل لصالح الجهة التي تُخطّط وتعمل لإنجاز هذه المرحلة من المخطّط الاستراتيجي الذي يعود تاريخُه إلى قرنٍ ونصف القرن.

٢- إنّ ما تمّ اليوم هو مجرّد إعلان لنهاية مرحلة من الصراع وبدايةٍ لمرحلة أخرى، ولا يحقّ لنا أن نُصاب بالدهشة للنجاح الذي يبدو أنّه يُحالف إنجاز هذا الانتقال من مرحلة الى أخرى، وللسهولة التي يبدو أنهُ يتمّ بها. وأمّا صناعة الحالة الجديدة فمُستمرّةٌ بزخمٍ كاملٍ وتخطيطٍ دقيق يشمل كلّ الأقاليم العربية، ويعيد حراثةَ كلِّ نواحي الحياة العربية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وإعلامياً ونفسياً، منذ ربع قرن بالتمام والكمال، أي منذ العام ١٩٦٧، من أجل أن تُستكمل النتائجُ العسكرية لحادث الخامس من حزيران بالنتائج الأخرى التي نراها أمامنا الآن، وعلى أتم ما تكون من النضج والتكامل.

٣- وما يلفت الاهتمام أيضاً أنّ أصحاب النجاح المدوّي يملكون من الخبرة والحنكة ما يدفعهم إلى عدم الاطمئنان كلّيا إلى حالة السكون العربي التي تحيط بالحدث حتى الآن. ولذلك نراهم يحيطون سعيهم إلى تطبيق الاتفاق الذي وقّعوه في واشنطن بجوٍ من التأييد المعنوي الدّولي والعربي لم يسبقْ أن حظيَتْ به مسألةٌ من مسائل المنطقة العربية في العصر الحديث. ويحيطونه كذلك بدعمٍ مادي أممي لم تعرف لهُ المنطقة العربية مثيلاً في سخائه وسرعةِ تحركه.

٤- خلاصة هذه الملاحظات العملية الأوليّة أنّه ما لم يبرزْ تحوّلٌ مفاجئ في المعطيات، فإنّ الاتفاق سائر الى تطبيق سريع. وهذا أمر سيحيل الصراعَ إلى مرحلة جديدة ذات آفاق جديدة ومعطيات جديدة وأدوات جديدة. وفي هذه الحالة قد يكون السّكونُ العربي مؤشّراً إيجابياً في المدى التاريخي الطويل للصراع، بما يحمله من يأس من الأساليب القديمة التقليدية للمواجهة – وهي أساليبُ أثبتتْ عُقمَها في أسوأ الاحوال، وقصورَها عن مستويات التحدي في أحسن الأحوال – وبما يحمله من تحفّزٍ محتمل لأجواء المرحلة الجديدة القادمة وحقائقها وأدواتها. وهذه المرحلة الجديدة قد يكون من أهمّ ملامحها استفزازُ الحيوية التاريخية للأمّة العربية، بأعمق ممّا استفزتها المرحلةُ السابقة.

في المجال القِيَميّ والأخلاقي

إنّ فخامةَ الإخراج الإعلامي الهوليودي الذي أُحيط به الاتفاق في البيت الأبيض، وكلّ عبارات التبشير الرسولي الكاذب التي حاول الرئيسُ الأميركي أنْ يُلْبِس بهاالاتفاقَ ثوباً حضارياً مُهيباً، وكلّ وسائل الدعم المادي والسياسي التي مَنحت الاتفاقَ وتَمنحه على صعيد التطبيق العملي زخماً غيرَ عادي... إنّ كلّ ذلك لا يمكن أن يُخفي الحقيقةَ الأساسية التي تقول إنّ هذه العملية في جوهرها ما هي إلا حلقةٌ من التزوير التاريخي تُضاف إلى حلقات التزوير الأخرى التي تأسّس عليها المشروعُ الغربي/الصهيوني في أرض فلسطين العربية. وهو تزْويرٌ نموذجي يشمل التاريخَ والسياسة والأخلاق:

أ- ففي التاريخ، ورغم هشاشة مقولة

---

*كاتب لبناني.

«أرض الميعاد» التي تأسّس عليها المشروعُ الصهيوني، فإنّ الاتفاق السياسي الجديد ينزع عن هذا الأساس التاريخي الهشّ ما كان يستر عورَته. وهكذا يكتشف الغربُ فجأةً أنّ مشروعه السياسي على أرض فلسطين ليس بحاجة إلى كامل مساحة «أرض الميعاد» كما رُسمتْ حدودها في النصوص التوراتية (وهي حدود فضفاضةٌ على أيّ حال). ولعلّ هذا هو جوهر الصراع الذي يشتدّ الآن (ولا يعرفُ أحد مداه) بين الصهيونية السياسية والصهيونية الدينية. فلقد أصبح واضحاً أنّ مقولة «أرض الميعاد» لم تكن بالنسبة للصهيونية السياسية (والغرب من ورائها) أكثرَ من ضجّة سياسية قابلة للتمدد والتقلّص، ولكنّها بالنسبة للصهيونية الدينية فِعْلُ إيمان مطلق لا تجوز فيه المساومة.

وعلى أهميّة ذلك كلّه، فها هي الاكتشافاتُ الجديدةُ في علم التاريخ في الأوساط الغربيّة، واستناداً الى أبحاث أثرية علمية بحتة، تنسفُ من الجذور جدّيةَ الاعتماد على النصوص التوراتية أساساً للتاريخ القديم الخاص بهذه المنطقة من العالم. ولا شكّ أنّ مثل هذه الاكتشافات تشكّل «كرة ثلج» علميةً ماتزال في مرحلة تكوينها الأولى.

ب- وأمّا في السياسة، فإنّ التزوير التاريخي ماانفكّ يتراكم، هو الآخر، مرحلةً فوق مرحلة. ففي المرحلة النظريّة لمشروع إنشاء دولة يهودية على أرض فلسطين كان المشروع يدّعي أنّه أُنشئ لِحلّ مشكلة اليهود المنتشرين في جميع أنحاء الكرة الأرضية. وأمّا الحقيقة فكانت ومازالت تقول الآتي:

إنّ المشكلة اليهودية هي جزء من مشاكل الحضارة الغربية؛ وأنّ العنصرية العميقة المضادّة لليهود تكمن في الأسس الحديثة لهذه الحضارة بالذات؛ وأنّ حلّ المشكلة المنطقي كان ومايزال في اجتثاث هذه الظاهرة الغربية من جذورها؛ وأنّ دولة إسرائيل – التي لا بدّ في النهاية أن تلتزم بحدود واضحة مهما كانت درجة الضعف الفلسطيني والعربي عند تطبيق الاتفاق الجديد -لا يمكن أن تستوعب أكثرَ من ثلث يهود العالم في أعلى تقديرٍ رقمي.

وأمّا التزوير السياسيّ الرديف، فهو التوهّم والإيهام بأنّ الاتفاق الأخير يُقدّم حلّاً لمشكلة الشعب الفلسطيني المتشرّد منذ عام ١٩٤٨.

وهكذا يتّضح أنّ الغرب يندفع في كلّ مرحلة إلى تحقيق مشروع سياسي يناسب مصالحه بالكامل. إنّ الكوارث التي تتراكم مرحلةً بعد مرحلة – وهي كوارث ذات طبيعة مركّبة متوالدة – تترحّل إلى مرحلة لاحقة وإلى أجيال لاحقة. ويكبر حجمُ التزوير التاريخي يوماً بعد يوم، ويتضّح أنّ الغرب لا يهمّه سوى تحقيقِ مصالحه بكلّ شراهةٍ وأنانيّة، بل هو يفاقم المشكلات ويعقّدها ويضخّمها سواء بالنسبة للعرب أو بالنسبة لليهود أنفسهم.

ج – وأمّا على صعيد القيم والأخلاق، فإنّ بهرج الإخراج التلفزيوني الهوليودي في احتفال التوقيع في البيت الأبيض – وهو الإخراج الذي حاول تصويرَ الاتفاق على أنّه انتصارٌ للتعقّل على الحماقة، وانتصارٌ للعقل على الغريزة، وانتصارٌ للسلام على الحرب، وانتصارٌ للحضارة على التخلّف، وانتصارٌ لروح المصالحة على روح العداء- لا يُمكن لِضجيجه الآنيّ أنْ يُخفيَ الحقيقةَ التي تقول إنّ كلَّ نجاحات الغرب في سياق ها المشروع لم تكن في يوم من الأيام على صعيد القيم والأخلاق سوى انتصار القوّة على الضعف. غير أنّ هذا الانتصار يرتفع في هذه اللّحظة التاريخية بالذات إلى ذروة عالية من اللاأخلاقية لم يبْلُغها من قبْلُ. ذلك أنّ القويّ / الجلاد لا يكتفي بإخضاع الضعيف / الضحيّة إخضاعاً كُلّياً؛ بل يُروّضها حتى يدفع بها إلى تقبيل يده، والاعتراف بفضله، والاعتذار منه عن كلّ ما كان يساورها من إحساسٍ بالظلم وعن كلّ ما فعلته في سعيها إلى دفع هذا الظلم.

إنّ الشعور بالخزي اللا أخلاقي الكامل كان أحرى بذلك الاحتفال الهوليودي الغوغائي في البيت الأبيض، وبكلّ من أعدّ له وشارك فيه. غير أنّ الوضع الآن يبدو عكس ذلك تماماً، وسيظل يبدو عكس ذلك، وستتكرّر مشاهدُ انتصار الباطل القوي على الحق الضعيف، إلى أنْ يهتدي أصحابُ الحقّ إلى ينبوع القوّة الحقيقية الوحيد الحيويّة الحضارية الشاملة، فيشربوا منه حتّى الارتواء الكامل، كما سبق لأجدادهم أن فعلوا!

ادوارد سعيد ونصير عروري : الخطاب الفلسطيني في البيت الأبيض *

* نقلاً عن جريدة السفير ١٨ ايلول

يرى عضوُ المجلس الوطني الفلسطيني واستاذُ العلوم السياسية نصير عروري أنّ اتفاق الحكم الذاتي يعطي للفلسطينيين «حقوقاً بلدية لا حقوقاً وطنيةً» وبعد أن يُشير عروري إلى تحول الحركة الفلسطينية بعد حرب العام ١٩٦٧ من حركة تحرّر طليعية عربية وفلسطينية، إلى حركة فلسطينية ضيقة الأفق بسبب انغلاقيّة قيادتها ورفضها ممارسة الديمقراطية، يُضيف أنّ هذه الحركة «جاءت إلى واشنطن للاستسلام، لا لقبول الصهيونية وهيمنة اميركا فحسب، بل لتعتذر عن نضالها السابق وتصفَه ضمناً بأنّه نوع من العنف وهذا هو جوهر رسالة عرفات إلى رابين »

ويرى سعيد، الذي انتقد الاتفاق ومنظمة التحرير في كتاباته، أنّ الاتفاق يُلغي القضية الفلسطينية كما كان يتصورها أولئك الفلسطينيون والعرب الذين ناضلوا من أجلها وأيدوها أجيالاً طويلة «فهي تعني لنا أكثر من مجرد اتفاق سياسي، لقد كانت تمثل رؤية معينة للمستقبل، وقيما معينةً، والرغبةً بإقامة مجتمع ديمقراطي ومتسامح بعد سنوات الاقتلاع والنفي. » ولكنّ سعيد يصرّ على أنّه بالرغم من اتفاق الحكم الذاتي «فإنّ المعركة مستمرة لصيانة جوهر القضية» ويُشير إلى أنّ الاتفاق يتجاهل نصفَ الشعب الفلسطيني المقيم خارج فلسطين التاريخية، ويؤكد ضرورةَ التفاف الفلسطينيين وأصدقائهم، وبخاصة أولئك الموجودين في المنفى «لكي ننظم أنفسنا، ولنضمن أن حقوقنا لن تُلغى سواء في الأمم المتحدة أو خارجها والأهم من كلّ هذا ان نضمن أنّ صوت النضال الفلسطيني وتاريخ هذا الشعب وتضحياته وإنجازاته سوف تستمر ولن يتم إخراسها»

ويرى سعيد وعروري أنّ هناك محاولات لتشويه القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي تتم على أكثر من مستوى ويسخر عروري من ادّعاءات المسؤولين في «م ت.ف» أنّ الاتفاق يعكس وجود حالة توازن بين الطرفين أو أنه يُشكّل اعترافاً مُشتركاً بين ندّين ويؤكد أنّ «الاتفاق مبني على الافتراض بأنّ هناك منتصراً ومهزوماً، وهناك افتراض بأنّ الظلم الأخلاقي الذي حدث إنّما حدث على يد الفلسطينيين ولم يكن الفلسطينيون ضحيته » ويؤكّد إدوارد سعيد أنّ الاتفاق أدّى إلى إمرين «الأمر الأوّل أنّ الخطاب السياسي الفلسطيني، الذي كان مرتبطا بالنضال، قد خطفته إسرائيل التي تقول الآن إنّ الاتفاق يُمثّل تضحية كبيرة من قبلها بينما يبدو الفلسطينيون الآن وكأنهم مجموعةٌ من رجال الأعمال يبحثون عن صفقة والأمر الثاني أنّ الاتفاق أجّل مرةً ثانية قول الحقيقة» من قبل م.ت.ف

ويتابع سعيد، الذي كان انتقد قيادة المنظمة في السابق بسبب ممارساتها غير الديمقراطية «ولكننا الآن نرى هذه الرغبة المشينة من قبل القادة لكي نُظهر للعالم مدى براعتنا، وكيف نجحنا في التوصل إلى هذا الاتفاق بالرغم من واقعنا المرّ إنّ هذا أمر مُهين»

ورأى سعيد أنّ الاتفاق «يؤكد مرة أُخرى سيطرةَ الإمبراطورية الأميركية، وأنّ القيادة الفلسطينية رمتْ بنفسها في أحضان اميركا وإسرائيل قائلةً لهما افعلا بنا ما شئتما»

وتابع سعيد «سنوات طويلةً كنت أجدُ خلال سفري في جميع انحاء العالم أنّ النضال الفلسطيني كان رمزاً لقضية لم يتم تشويهها أو احتواؤها لقد تغيّر الوضع الآن وتمّ احتواء القضية وكما قال عاموس أوز (الروائي الإسرائيلي) قبل أيام، فإنّ ١٣ أيلول هو يوم ثاني أكبر انتصار في تاريخ الصهيونية »

ويلتقي سعيد وعروري وغيرهما في القول بأن الاتفاق يحوّل الأرضَ الفلسطينية من أرضٍ محتلّة إلى أرضٍ مُتنازَع عليها، ويعني عملياً أنّ لإسرائيل أن تطالب بحقوق لها مثل حقوق الفلسطينيين كما أنّ الاتفاق يؤجّل بحثَ جميع المسائل الجوهرية مثل القدس والسيادة والمياه والأرض وغيرها، ويلغي الانتفاضة، ويتجاهل حقوق اللاجئين منذ حرب ١٩٤٨، ويفسخ العلاقة العضوية بين فلسطين والعرب

ويضيف سعيد «نصف الشعب الفلسطيني في الخارج، سواء في لبنان أو سوريا أو الاردن وغيرها، لم يُتركوا وحدهم فحسب، بل خلق لهم الاتفاق مشاكل جديدة وخطيرة، بينهم وبين الدول المضيفة »

وانتقد سعيد بشدة خطابَ عرفات في البيت الأبيض «لقد ألقى رابين الخطابَ الفلسطيني، لأنه تحدث عن شعبه وتعرُّضهم للظلم والمنفى والإرهاب هذا كان جوهرَ خطابنا نحن منذ عقود، وسُرِقَ منّاالآن» ويتابع سعيد «وفي المقابل تحدّث عرفات بلغة رجال الأعمال البيروقواطية لم يكن خطاب عرفات وفاقياً الى آخر مدى فحسب، بل كان دون رؤية ودون قيم لم يكن هناك أي ذِكر للمعاناة الفلسطينية أو للانتفاضة أوللتوق إلى فلسطين ».

ويعطي عروري تقييماً مماثلاً حين يقول إنّ رابين أعاد كتابة التاريخ بشكل يناسبه، حين أشار إلى أنّه مضطر لصنع السلام مع «إرهابي». ولكنّ خطاب عرفات كان «مفاجأةً مرة فقد تجاهل العذابَ الفلسطيني، وكانّ التاريخ الفلسطيني وما فعلته الصهيونية بالفلسطينيين والعرب غائبان عنه ولذلك نجد وضعاً غير طبيعي في هذا الخطاب فهناك حركة صهيونية يقول ضحيتُها إنّه يقبلها ويريد علاقة طبيعية معها» وتساءل عروري عن معنى محاولات إسرائيل واميركا إلغاء بعض قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتاكيد الحقوق الفلسطينية وغيرها من القرارات وقال إنّه لا يستبعد أن تطلب إسرائيل من الفلسطينيين أن يعتبروا الصهيونية حركةً تحرر وطنية وتابع «يريدون مناان نساعدهم في تنظيف تاريخهم، ويريدون منّا أن نبرّئهم»

اتفاق لا يضمن قيام دولة ولا يحلّ القضايا الجوهرية

يحيى يخلف **

** روائي فلسطيني (نقلا عن الحياة ١٢ ايلول)

يبدو مشروع الاتفاق بين إسرائيل ومنظّمة التحرير كما لو أنه وُلد من رحم اليأس والإحباط، وخرج من شقوقِ العجز والضعف الذي أصاب السياسةَ العربية بشكل عام، والسياسة الفلسطينية بشكل خاص إنّه يعكس مرارة التباين والانقسام والضعف في الصف العربي' فكلٌّ في منفاه، وكلٌّ يسكن جزيرته، وكلٌّ يفكر بالمصالح قبل المبادئ، وبالقطري قبل القومي، وبالامتثال للسائد في الوضع الدولي والتكيف معه ولا شكّ أنّ الكثيرين سيزيّنون ما هو قبيح، وسيجدون الحجج البليغة لتجميل التنازلات وتمريرها، وتجريعنا المر الواقع في وقت تبدو فيه البدائل غائبة أو لم تنضج شروطها بعدُ

الاتفاق في حقيقة الأمر يشكل حلاً مريحا لإسرائيل قبل أن يشكّل شبه حلٍ للقضية الفلسطينية ولعلّه من دواعي السخرية أن تذكر ديباجةُ المقدمة للاتفاق أنّه يسعى للوصول إلى «تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة» فالحل العادل كان ولايزال قيامَ الدولة الديمقراطية الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وكلُّ البرامج المرحلية التي أقرّتهاالمجالسُ الوطنية هي خطوة على طريق تحقيق هذا الهدف أما ما حواه الاتفاق فإنّه يحقق صلحاً مع الكيان الصهيوني بالتقسيط المريح، من دون أي التزام حقيقي من الجانب الإسرائيلي بالحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني

ويسعى الجانب الإسرائيلي إلى فك ارتباط القضية

الفلسطينية مع محيطها القومي، بالتاكيد على أنّه اتفاق ثنائي غير مشروط وغير مرتبط بالقضايا الأخرى، وأنّه يعطي اسرائيل حرية المناورة تجاه المسارات العربية الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإنّه لا يقدم أيّ ضمانات لبروز كيان فلسطيني مستقل، على رغم حجم التنازلات المقدمة من الجانب الفلسطيني ومنها الاعتراف والصلح الكامل والتطبيع والتعاون الاقتصادي وفتح الباب أمام إسرائيل لتكون ضمن نطاق اقتصادي تنموي شرق أوسطي

وإذا كان الاتفاق لا يضمن قيام دولة مستقلة، فإنّه لا يضمن أيضاً حلاً لقضايا كانت تُعتبر خطاً احمرَ، ومن المفروض ان تظل كذلك مثل قضايا القدس، وحق العودة، والمستوطنات ..

فموضوع القدس تمّ تغييبه إلى المرحلة النهائية تحت إصرار إسرائيل على أنها ستبقى عاصمة موحّدة لاسرائيل. وفي خطاب أمام الكنيست قال رابين «أصررنا على أن لا يشمل الاتفاقُ القدسَ، لا في اطار التسوية الجزئية ولا في إطار التسوية الشاملة، فالقدس لن تكون مشمولة في أي مجال».

كذلك، فإنّ الاتفاق لم يضع حداً للاستيطان، وزاد بأن وفّر الحمايةَ للمستوطنين بالإقرار بحق اسرائيل في حمايتهم، وحقِّهم في التنقل عبر الطرق والقرى والمدن، وربما في توسيع المستوطنات تحت ذرائع أمنية فالمستوطنات في التصوُّر الاسرائيلي لن يجري تفكيكها، لا في الضفة الغربية، ولا في قطاع غزّة إنّ الأمن كلّه في يد إسرائيل، أمن المستوطنات وأمن خطوط المواجهة. وفي تعبير إسرائيلي وقح هناك نصّ في الاتفاق يؤكد أنّ إسرائيل تتحمّل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية. فما هي المخاطر الخارجية التي تُهدِّد شعبنا؟!

أمّا حق العودة فغير منصوص عليه، وكلّ ما هنالك أنّ موضوع اللاجئين سيناقَش في مفاوضات «الوضع النهائي» أي أنّه سيناقَش بعد أن يتم الاعتراف والصلح والتطبيع السياسي والاقتصادي ويصبح موضوع اللاجئين – والحال هذه – من المواضيع غير القابلة للحل، مع أنّه موضوع أساسي لأنّه يتعلّق بمستقبل الغالبية العظمى من أبناء شعبنا وبمصيرهم، ولأنه يستند إلى قرار شرعية دولية هو القرار ١٩٤ إنّ القلق الكبير الذي يعيشه شعبنا في الشتات يطرح أسئلة كبيرة حول المستقبل والمصير، خصوصاً أنّ الغموض يضع الناس بين سندان الضياع ومطرقة التوطين

وإذا كانت صورةُ ما يُسمّى بالحل الدائم غامضةً ايضاً، لأن اسرائيل لم تقدّم أيّ إلتزام بشان شكل الحل الدائم، فإنّ الحل المؤقت أيضا هو حلٌ من دون ضمانات فغزّة وأريحا لن تكونا في أي حال من الأحوال «الفاكهاني» أو «فتح لاند» حيث كانت غابة البنادق والزمن الذهبي للكفاح المسلّح إنّ مرحلة غزّة -أريحا هي مرحلة اختبار، ومن المطلوب فيها أنْ تقدّم منظمةُ التحرير البرهانَ على أنّها تغيّرت تغيّر برنامجَها، وتغيرتْ أهدافُها، وتغيرت وسائلها وإنّ أيَّ تغيير أو خروج على الاتفاق من شأنهما أن يجعلا إسرائيل تعيد احتلالها لهاتين المنطقتين، من دون أن يثير ذلك ردودَ فعل كبيرة.

ومن الجدير بالذكر أنّ الاتفاق في ملحق رقم (٥) أكّد حق القوات العسكرية الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين في مواصلة الاستخدام الحر للطرق في قطاع غزة ومنطقة أريحا. فاين الانسحاب إذن؟!

ستستفيد إسرائيل من الدعاية الهائلة التي ستجلبها منافعُ الاتفاق المذكور وستبدو أمام الراي العام «دولةً محبّة للسلام» من دون أن تقدم كلَّ الاستحقاقات التي يتطلبها هذا التعريف، وهي الدولة العنصرية التي قامت على القتل والتشريد وسيُفتح أمامها بابُ المساعدات والدعم وأموال «مشروع مارشال» والقارئ للملاحق الاقتصادية المرفقة بالاتفاق سيصيبه الفزعُ من هذا التطبيع الذي يستطيع القويُّ بموجبه أن يبتلع الضعيف، بينما تظل غزّة واريحا وبقية المناطق تعيش وعودَ إسرائيل والإدارة الأميركية بتحسين أحوالها من خلال هيئة الامم (الاونروا، وبرامج التنمية)

وهكذا، فالاتفاق المذكور ما هو الا تسوية جزئية، إسرائيل هي المستفيدة منه، لأنّها لم تقدم تنازلات في موضوع القدس، وفي موضوع الاستيطان وكذلك الأمن كما أنّها لم تعطِ أيّ التزام واضح بشأن الوضع الدائم. لقد حصلت على الصلح والاعتراف، وفُتح الباب أمامها سياسياً واقتصادياً لتكون دولة شرق أوسطية من دون أن تلتزم حقَّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني

ويطرح الاتفاق أسئلةً كبيرة حول مستقبل منظمة التحرير، وحول بنية الحركة الوطنية الفلسطينية، وحول الوحدة الوطنية، وحول تطوّر أو تراجع الفكر السياسي الفلسطيني فلقد هزّ الاتفاق أُسس الصراع العربي-الإسرائيلي، فلم يعد هناك وضوح في البرنامج السياسي الفلسطيني، ولم يعد أحدٌ يعرف ما هو الثابت وما هو المتغيِّر

لقد انهارت أُسسُ الصراع العسكرية، كما انهارت أُسسُه السياسية، فهل ستنهار أُسس الصراع الفكرية والثقافية والعقائدية؟!

أنا أؤمن بأنّ جبهة الكلمة والثقافة ماتزال قائمةً، لأنّ الكلمة لم تلقِ سلاحها، وقد تضاعفت التحدياتُ أمام المثقف الفلسطيني والعربي فالمثقف سيبقى حارساً أميناً للفكرة، مُدافعاً شجاعاً عن حقوق شعبه، متصادماً بلا هوادة مع الصهيونية وأفكارها العنصرية، ورافضاً في الوقت نفسه الصلحَ والاعترافَ والتطبيعَ والاستسلامَ

اتحاد الكتّاب العرب

دان الاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب الاتفاق الفلسطيني -الاسرائيلي على حكم ذاتي في غزّة وأريحا، ودعا إلى «مقاومته وإسقاطه بكل الأساليب وعلى جميع المستويات» وطالبت الأمانة العامة للاتحاد «الكتابَ والمثقفين العربَ الذين يمثّلون ضميرَ أُمّتهم وروحَ التحدّي لديها بالوقوف بحسمٍ ووضوح ضد هذا الاتفاق / الكارثة وفضْح أخطاره والنتائج المترتبة على تنفيذه» وتوقّع الاتحاد أن يسفر الاتفاق عن «إنهاء الانتفاضة الشعبية او إضعافها إلى أقصى حدٍّ ممكن، بل ربما فتح المجال لاقتتال دموي بين الفلسطينيين أنفسهم»

ووصف الاتحادُ العام الراي القائلَ بأنّ «القضية الفلسطينية تخصّ الفلسطينيين وحدهم» بانه اعتقاد باطل لأنّ هذه القضية تخص كلّ عربي ومسلم أينما كان موقعه»

وجاء أيضاً في البيان أنّ الاتفاق «يصادر المستقبلَ الفلسطينيَّ لا بالنسبة إلى فلسطين كلها فحسب، بل بالنسبة إلى الضفة والقطاع كذلك، إذ إنّه لا يتضمن إقراراً واضحاً من قِبل العدو الصهيوني بالانسحاب مستقبلاً من كل الاراضي التي احتلّت عام ١٩٦٧»

وأضاف أنّ «مخطط العدو الصهيوني يستهدف من خلال هذا الاتفاق تمزيقَ الأرض الفلسطينية والقضية الفلسطينية وتفتيتها وتحويلها إلى شظايا متناثرة ومتنافرة، وهو ما يُسهِّل ضبط كل شظية منها والسيطرة عليها سواء على أرض الواقع او طاولة المفاوضات»

اتحاد الكتاب اللبنانيين

لم يكن أحدٌ يتوقّع هذا السقوط المريع لمنظمة التحرير الفلسطينية في فخّ المكر الصهيوني، والتواطؤ الاميركي

ولم يكن أحدٌ يتوقّع أن يكافأ من وقف إلى جانب القضية الفلسطينية، واعتبرها قضية قومية، بالنكران والعقوق، وتعمّد الإضرار بمصالحه الوطنية، فضلاً عن الإضرار بالمصلحة القومية المشتركة

إنّ اتفاق غزة / أريحا أولاً ليس هزيمة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولكن هزيمة للأنظمة العربية جميعاً،

هزيمة تنزلها هذه المنظمة بنفسها وبالعرب، بالتواطؤ مع فريق منهم، ومع كلّ القوى التي تساند إسرائيل، وتعاضد الصهيونية العالمية

إنّ هذا الاتفاق معناه شطب فلسطين من الخارطة العربية، وإطلاق يد إسرائيل بالمقدرات الاقتصادية للوطن العربي، وهو المدخل الشرعي للعدو لكي يمارس التخريب في الكيانات العربية، ولكي يجر هذه الكيانات إلى بيت الطاعة الأميركي . بوصاية إسرائيلية !

إنّنا في اتحاد الكتّاب اللبنانيين، من منطلق وطني وقومي، ندين هذا الاتفاق وندعو الخلايا الحيّة في الجسد العربي لمقاومته والحيلولة دون تنفيذه على الأرض، وننبّه شعبنا اللبناني إلى وجوب التماسك والحذر، لمواجهة أخطار هذا الاتفاق وانعكاساته السلبية على مصالحنا الوطنية، وأخصّها الأمنية والاقتصادية والديموغرافية

المساومة بعد العزلة والتعب!

إدوارد سعيد *

إنّ «الانفراج التاريخي» الذي أعلنت عنه أخيراً منظمةُ التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية هو قرار مشترك للدلالة على مرحلة مصالحة جديدة بين عدوّين غير انّه أمنياً يترك الفلسطينيين الطرفَ الأدنى مرتبةً، إذ ستظلّ إسرائيل مسؤولةً عن القدس الشرقية والمستوطنات والسيادة والاقتصاد ومع اني لا زلتُ مؤمناً بإمكان التوصل سلمياً الى حل يقوم على وجود دولتين، إلا أن مشرق السلام الذي اقتُرِح فجأةً يثير أسئلة كثيرة

فالمشروع ليس واضح التفاصيل (ولا يبدو أن ثمة من يحيط بكل جوانبه)، ولم يتّضح منه سوى خطوطه العريضة فبموجبه ستتبادل منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الاعترافَ إحداهما بالأخرى، وستسمح إسرائيل بـ «حكم ذاتي محدود» و«نقل مبكر للسلطات» إلى الفلسطينيين في قطاع غزة وأريحا (وهي مدينة صغيرة في الضفة الغربية) وأفادت الأنباء بانه سيُسمح للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بحق الزيارة لا الإقامة، وسيُسمح لبضع مئات من اعضاء جيش التحرير الفلسطيني الذين يوجدون حالياً في الأردن بمعالجة الأمن الداخلي، أي القيام بمهمة الشرطة

كما سيكون الإشراف الإداري على الصحة والتعليم وخدمات البريد والسياحة بيد الفلسطينيين وسيُعاد نشر الجيش الاسرائيلي في مواقع تبعد عن المزاكز المأهولة بالسكان، غير انه لن ينسحب على الفور وسيبقى الإشراف على الأراضي، والمياه، والأمن العام، والشؤون الخارجية في هذه المناطق التي تتمتع بـ «حكم ذاتي» بيد إسرائيل

وستظل إسرائيل تسيطر لفترة غير محددة على الضفة الغربية، بما في ذلك الممر الذي يربط غزة وأريحا، وجسر اللنبي المفضي الى الاردن. وستسيطر تقريباً على جميع مصادر المياه والأرض التي اخذت أصلاً نسبةً كبيرة منها. ويبقى السؤال أيُ قدرٍ من الأرض ستتنازل عنه إسرائيل في مقابل السلام؟

ودار لغطٌ كبير عن مبالغ ضخمة قيل إنها ستُخصّص للتنمية: فقد ذكرتْ صحيفةٌ عربية مرموقة أنّ عرفات حوّل ٢,٧ بليون دولار لصالح الصفقة، وافتُرِض أنّ الضفة الغربية ستحصل على ٨٠٠ مليون دولار إضافي وذُكر أنّ حكومات اسكندنافية تعهّدت بتقديم مبالغ ضخمة لتنمية الضفة الغربية وقطاع غزة. ويُتوقع أن يُطلب من الدول العربية والولايات المتحدة تقديم أموال، وذلك على الرغم من أنّ الفلسطينيين متشائمون تشاؤماً تُبرره الوعود السابقة التي لم يُوفَ بها

ومن الواضح أنّ منظمة التحرير الفلسطينية حوّلت نفسها من حركة تحرير وطني إلى مايشبه حكومةً بلدية صغيرة تتزعمها الحفنة نفسها من الأشخاص. وأُغلقت مكاتبُ المنظمة في الخارج، أو بيعت، أو تمّ تجاهلها عمداً مع أنها كانت نتيجة كفاحٍ مضنٍ دام سنوات اسفر عن منح الفلسطينيين حقهم في تمثيل انفسهم وقد يكون المشروع بالنسبة إلى اكثر من ٥٠ في المئة من الفلسطينيين الذين لا يقيمون في الأراضي المحتلة - ٣٥٠ ألف لاجئ في لبنان، وضعف ذلك العدد في سورية، وكثيرون في دول أخرى - بمثابة خروج نهائي ويبدو أنّ حقوقهم الوطنية باعتبارهم شعباً اضطر إلى اللجوء في عام ١٩٤٨، وهي حقوقٌ أكدتها عبر السنوات قرارات الأمم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربية بل معظم دول العالم، قد أُبطلت الآن

لا توجد صفقة سرية بين شريك قوي للغاية، وآخر ضعيف للغاية، إلا وتنطوي بالضرورة على تنازلات يحرص الأخيرُ من فرط الارتباك على إخفائها فلا تزال هناك تفاصيل كثيرة مما يتعين التفاوض بشأنه، وهناك بالمثل أشياء عدة غير قابلة للوزن بدقة يتعين إيضاحها، بل ثمة آمال إما أن تُحَقَّق أو يتم القضاء عليها

وعلى رغم كل شيء فإن الصفقة التي بين يدينا تنبئ عن تعب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعزلتها، وعن دهاء إسرائيل. فكثير من الفلسطينيين يسألون أنفسهم لماذا يتعين علينا بعد سنوات من التنازلات أن نتنازل مرة أُخرى لصالح اسرائيل والولايات المتحدة في مقابل وعود وتحسينات غامضة في ظروف الاحتلال لن تُؤدّي حتى إلى إجراء محادثات «الوضع النهائي» بعد فترة تراوح بين ثلاث وخمس سنوات، بل ربما لا تحدث حتى ذلك الوقت؟

ولم نر حتى إقراراً واضحاًمن جانب إسرائيل (التي لم تعترف بعد بانها سلطة احتلال) بإنهاء الاحتلال الذي تواكبه سلسلة من القوانين والأنظمة الجزائية المعقّدة ولم يرد شيء عن الـ ١٣ ألف معتقل سياسي فلسطيني الباقين في السجون الاسرائيلية

يجب ان نُضمِّن ما سيوقَّع نصاً يقضي بأنّ للفلسطينيين الحق في الحرية والمساواة، ولا تنازل عن ذلك الحق وهل سيتدخل الجيش الاسرائيلي متى أراد؟ ومن الذي سيقرر ذلك؟ ومتى؟

ذلك أن «الحكم الذاتي» المحدود في نهاية المطاف ليس شيئا يحشد حوله الناس أو يقدم لهم فيه أمل بعيد المدى. ويجب، قبل كل شيء، أن يكون للفلسطينيين الآن اكبر سلطة ممكنة في شأن تحديد مستقبلهم الذي تجري الاستعدادات على نطاق واسع لتسويته بشكل يحتمل أن يتسم بعدم الحكمة وقد لا يمكن إصلاح تسويته تلك

ومما يثير القلق أنّ المجلس الوطني الفلسطيني لم يُدْعَ إلى الانعقاد. كما أنّ الانشقاق المثير للاشمئزازالذي نجم عن الأساليب التي انتهجها عرفات أخيراً لم يعالج وكان العضوان المستقلان حقا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود درويش وشفيق الحوت قد استقالا احتجاجاً ويُقال إنّ آخرين يدرسون الإقدام على خطوة مماثلة وقال الحوت إنّ عرفات أضحى أوتوقراطيا تحولت إدارته للشؤون المالية الفلسطينية إلى كارثة، والأسوأ من ذلك أنّه ليس مسؤولاً أمام أي جهة وأعتقدُ أنّ حفنة اشخاص، بينهم عرفات، لا تملك سوى خلفية تاريخية ضئيلة أو خبرة ضئيلة بالحياة المدنية العادية، قابعة في تونس، تتخذ قرارات تمسُ حياة نحو ٦ ملايين نسمة

لم تكن هناك مشاورات يمكن الحديث عنها، ولا تنسيق مع لبنان وسوريا والأردن وفي الأراضي المحتلة زادت ممارسات الاحتلال استفحالاً في سوئها على رغم انعقاد عشر جولات من المفاوضات غير المثمرة وعندما كنتُ هناك خلال الصيف لم اقابل أحداً إلّا وقرن بين الأمرين، مُلقياً اللوم على عرفات وأعضاء الوفد الفلسطيني بدرجة متساوية وفي تموز (يوليو) استقال ثلاثة من أعضاء الوفد بعدما أنحوا باللائمة

* استاذ الادب المقارن في جامعة كولومبيا الامريكية(نقلاً عن جريدة الحياة ١١ ايلول)

على أساليب عرفات غير الديمقراطية وأشاروا ضمناً الى أنهم بعدما بلغوا طريقاً مسدوداً مع الاسرائيليين فتح عرفات قناةً سرية لمفاوضاته هو مع الاسرائيليين ولكنهم أعيدوا لاحقاً إلى الصف ليتركوا لزميلهم المحترم القادم من غزة ورئيس الوفد الدكتور حيدر عبد الشافي إصدار البيانات الداعية إلى «الإصلاح والديمقراطية»

لم يشهد الفلسطينيون أزمة داخلية أسوأ من هذه التي بدأت الصيف الماضي، ومنظمة التحرير الفلسطينية تعيش تمزقاً وتشوهاً، والأوضاع في الأراضي المحتلة بلغت ذروة السوء وهي الأزمة التي لم تبدأ حتى لجأ عرفات إلى المشروع الاسرائيلي الذي أعاده بضربة واحدة إلى قلب الساحة، وخلّص الاسرائيليين من مشكلة تمرد لا يريدونها وعلى عرفات أن يعمل على حلّها لهم

تعجبني تلك القلّة من المسؤولين الفلسطينيين الذين يؤكدون بشجاعة أنّ هذه التطورات قد تكون الخطوة الأولى لإنهاء الاحتلال غير أنّ كل من يعرف خصائص أساليب ياسر عرفات خير له أن يبدأ العمل من اجل إحداث تحسين جذري في الأوضاع الراهنة

لا توجد بالطبع تسوية سياسية لنزاع طويل ودامٍ يمكن أن تناسب جميعَ الظروف وقد يعني الاعتراف من جانب اسرائيل والولايات المتحدة في نهاية المطاف تحقيق طموح شخصي للبعض، لكن ليس ضرورياً أنّ ذلك يعني تلبية احتياجات الفلسطينيين أو حل أزمة القيادة إنّ نضالنا يتمحور حول الحرية والديمقراطية وهونضال علماني وكان ديمقراطياً زمناً طويلاً حتى السنتين الماضيتين

لقد أوقف عرفات الانتفاضة من جانب واحد وهذه العملية قد تُنتج مزيداً من التشريد وخيبات الأمل والنزاع الذي لم يعد بخير على الفلسطينيين والاسرائيليين على السواء

وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية (وهي مؤسستنا الوطنية الوحيدة) بزعامة عرفات خلال السنوات الأخيرة أن تحشد أتباعها المشتتين وأن تستقطب أفضل مواهب شعبها وقد تسعى الآن إلى استعادة الولاء والخضوع الذين تتوقعهما قبل أن تتردّى في مرحلة جديدة، بعدما بدا أنها رهنت مستقبلها من دون نقاش جاد، ومن دون استعداد كاف، ومن دون أن تُبلغ شعبها الحقيقة الكاملة والمرّة فهل يمكنها أن تنجح وتبقى مع ذلك ممثلاً للشعب الفلسطيني؟

باختصار شديد

المتوكل طه*

-١-

من البدء كُنّا نُغنّي لهذا السقوط، ويسقط رُماننا في الدروب اشتعلنا على وهجٍ من كلام، تركنا أساورَ أزواجنا للخنادق، قلنا الذي سوف يأتي سيأتي على جُثثٍ من عطورٍ وسجنٍ ومنفى، ومُتنا لنعلو فوق السياطِ أو الصوت، متنا قبيل ولادتنا بالرصاص، احتملنا، وقلنا نموتُ ليعلو على السور عُشبُ الدماء وحلم الصبايا وقلنا نموتُ لتبقي السفاراتُ - رغم الكؤوسِ - استطالتَنا في البلاد وقلنا نموتُ، ومَن يسرق الثوبَ من كفنٍ للشهيدِ يُعريه أطفالُنا في الصفوف، وقلنا نموتُ لنوصلَ أحلامنا للبحار، فلا بأسَ من تكتكات التفاوض، لا بأس، قادتُنا أصلُوا في أناشيدنا دَمهم، لن يضلُّوا الطريق وبوصلةُ الشعبِ أقوى من التكتكات انتظرنا فما كان ذلك غير كوابيس ليلٍ طويل وقمنا فلا قدمٌ أو طريق، سقطنا، سقطنا، فغنُّوا لهذا السقوطِ، وقولوا وقفنا على أرضنا وانتصرنا

-٢-

ستهربُ مقبرةٌ من أريحا إلى آخر الأرض، تذهب أمُّ شهيدٍ إلى شاهدٍ من ترابٍ فتلقى جنوداً من العار ليسوا جنوداً وتلقى بيوتاً من القهقهات، وسرباً من الطائرات التي لا تطير، ولما تُسائل بعضَ الدموعِ التي غالبتها، سيحملها الشرطةُ الواقفون إلى آخر الأرضِ عند القبور

-٣-

أعدّوا المراثي لآخر بيتٍ في هذا المخيّم هو الشاهدُ المرُّ للراحلين على جرحهم، سوف تُبنى العمارات فوق أحلام طفلٍ صغيرٍ قضى عندما راوغته البنادقُ عند المساء المُدمّى أعدُّوا المراثي لكلِ البيوتِ التي شهدت برقَ هذا الشتاء الطويل فلا مطرٌ قادمٌ أو رعود هنا شمسُ هذا السلام الجميل!!! أعدُّوا المراثي، فقد هجرَ الموجُ شطآنَ غزّةَ، مات السنونو، وماتت نوارسُ بحرِ النخيل

-٤-

بعد أن وقّع الساسةُ الطيّعون الوثيقة، أُعلن أنّ السلامَ أتى بالسلام، فقام صغيرٌ من المقعد الخشبي إلى لوحة الدرس يسأل أُستاذهُ عن مدينة أمِّ أبيه التي كان يوماً لها اسمُ عروس؟ قال المعلم أنا لم أرَ غير شافوله و شريحوله بهذي الدروس

-٥-

ما يُحزنني أنّ الجرحى جُرحوا، ليس بقنبلة الأعداء، لكن بالتصفيق لنزف الجرح بدون وعاء

-٦-

قديماً، توضّأ نجمُ الترابِ بشريانه العدمي، أتتْ النساءُ بنعناعِ أشجانهنّ، خلعنَ الثيابَ له في الحقول، أتى هبّة من نسيم الربيع، حملن، انتظرنَ، رفعنَ على قبره في البراري الدُعاء

إلهي ولد!

وجاء الولد،

بعد عقدين أو ثالثٍ بالتمام

يصدق قول الذي قال شلبلد ولدلله

شولد بلدلله

-٧-

هُدم السورُ ومات الحارس

وتغيّر لون الأسواق وبوابات الحان

تعثّر قدمُ الشيخِ

على درجات الأقصى

صاع الطفل ببابِ العامودِ

احترق التاجُ بدربِ الآلام

والمرأة تبكي

يا الله القدس!

فيُجيب الناقوس البائس

هذا دربُ اليائس

-٨-

ماذا سيقول رئيس الوزراء لوالد خمسة شُهداءِ ماتوا حتى يرجع للرملة واللدِ، وفي أرضِ الرملة واللّد الطائرة تحطُ لينزلَ منها القائدُ والوزراءُ صيوفاً تحت حراسة جنديٍ أثيوبيٍ أو روسي سكنوا بيت الوالد

وماذا سيقول القائد؟

-٩-

لا بأس، غنُّوا وعنّوا وغنّوا

ادبكوا، زغردوا وزِّعوا الشوكولاته

ارفعوا صوت طبلتكم للسماء،

اقطفوا زهرَ هدي البساتين واعطوا الورود لكلِّ الجنود

احضنوهم، وقولوا شلومٌ سلام

لا بأس، لكن

رجاءً، رجاء

فكّروا لحظةً ثُمَّ غنّوا

-١٠-

هي حاجة النسيان أن ننسى

شاتيلا والزنازينَ المخيفة والدماء

هي حاجة النسيان أن ننسى

مما نفعُ البكاء؟؟؟

* رئيس اتحاد الكتاب في الاراضي المحتلة (نقلا عن مجلة الحرية ١٣ ايلول).

حوار مع
د. لطيفة الزيّات

أجراه: حسين حمّودة

الدكتورة **لطيفة الزيّات** في غنى عن التعريف. رحلتها في الكتابة الإبداعية طوال ما يقرب من ثلاثة عقود (منذ روايتها الأولى **الباب المفتوح** - ١٩٦٠، وحتّى روايتها/سيرتها الذّاتية **حملة تفتيش** - ١٩٩٢، مروراً بأعمالها **الشّيخوخة وقصص أخرى** - ١٩٨٦، **والرّجل الّذي عرف تهمته** - ١٩٩١)؛ ورحلتها في الكتابة النّقديّة (وقد كتبت كتابها المهمّ **من صور المرأة في القصص والرّوايات العربيّة** - والكثير من الدّراسات النّقديّة عن عدد من القصّاصين والرّوائيّين العرب والمصريّين)؛ إنّ رحلتها هذه، بشقّيها، قد أسهمتْ إسهاماً كبيراً في سيرة الأدب والنّقد العربيّينْ.

نتوقّف في هذا الحوار مع الدّكتورة لطيفة الزيّات حول بعض القضايا الّتي تثيرها تجربتها الثّريّة: تقييمها الآن لهذه التّجربة؛ رؤيتها «للزمن العربي» الرّاهن، بوصفه زمناً تتداخل فيه مستوياتٌ عدّة؛ مناطق «المبدعة» و«النّاقدة» فيها؛ تصوّرها للرّواية، باعتبارها شكلاً فنّياً قادراً على استيعاب قضايا الواقع العربي المتشابكة؛ ورؤيتها، أخيراً، من خلال ممارستها العمليّة لقضايا تداخل الرّواية والسّيرة الذّاتية.

● من روايتك **الباب المفتوح** إلى كتابك **حملة تفتيش**، كيف تتصوَّرين، الآن، رحلتك الفنّيّة. . . كيف تنظرين إلى ما تجاوزتِه على مستوى الرّؤية والتّقنيّات الفنّيّة والخبرة بنفسك وبالعالم؟

- كان من الممكن أن تكون رحلتي الفنّيّة أغنى وأكثر تنوّعاً، من حيث الكمّ، لو أنّي احترفتُ الكتابة الإبداعيّة ولم أبقَ في مجالها مجرَّد هاويةٍ.

من **الباب المفتوح** (١٩٦٠)، إلى **حملة تفتيش** (١٩٩٢) الّتي قرأها بعضُ النّاس ولم تُنشر حتّى الآن تغيّرت والعالم من حولي يتغيّر كزلزال لا يتوقف إلّا حيناً قصيراً ليبدأ. لقد تغيّر الواقعُ، وتعقّد، فتغيّر بالتالي منظوري للحياة.

الباب المفتوح بُنيت بنياناً معمارياً عضوياً ضخماً، يتطوّر في طبيعته وفقاً لقانون الضّرورة من خلال الصّراع وانفراج الصّراع، ويبدأ وينتهي بنقطة ذات دلالة. ونقطة النّهاية فيه تُسلم القارئَ إلى بداية جديدة وإلى امتدادٍ في عمق الزّمن وفي عمق التّاريخ.

ورغم أنّي وقفتُ على يسار النّظام قبل ثورة يوليو وبعدها، واعترضتُ على الكثير وناوأتُ الكثير، فإنّ الواقع في مجموعه قد بدا لي - رغم كلّ الأخطاء - منظّماً، ومفهوماً، ومنطقيّاً، ومبرّراً. وكنت أتمتّع بهذه النّظرة المستقبليّة الّتي ترى التّاريخَ في حركته، وتملك تجاوزَ اللّحظةِ الحاضرةِ ورؤيةَ أسبابِ الخلاص ووسائله في المستقبل.

ومع مجموعة **الشّيخوخة وقصص أخرى** (١٩٨٦) استحال عليَّ هذا الجسدُ العضويُّ الّذي يشقّ طريقه في يُسْرٍ وحتميّة من بداية إلى وسط ونهاية، رغم حنيني الدّائب له، وللرؤية الكلّيّة للحقيقة الّتي ترتبط به. مع **الشّيخوخة** لم تعد الأسئلةُ تَلقى إجاباتها، ولم تعد البصيرةُ قادرةً على تجاوز حلكةِ الحاضر، وتأتّى استخدامُ تقنيّاتٍ جديدة للتعبير عن الرّؤية الجديدة.

ومزجتُ بين الأسلوب التّسجيلي (في هيئة يوميّات أو مذكّرات) وبين الحكْي (في هيئة قصّة أو عمل إبداعي). وتداخلت الأزمنةُ والأمكنةُ، وتعدَّدَتْ أوجُهُ الحقيقة بدلاً من أن تندرج في وجهٍ واحد موضوعي، واحتبس الصّوتُ بالحجّة ونقيضها، وأصبح التّطلعُ إلى التّجاوز هو الهدف الأسمى: تجاوز اللّحظة الآنيّة إلى ما بعدها، والاستمرار - رغم كلّ شيء وفي كلّ شيء -، وتحمّل الأسلوب مثقلاً بأكثر من مستوى من مستويات المعنى.

لقد تغيّر كلّ شيء. وبقيت الرّغبةُ في بلورة رؤيتي للواقع، وبقيت الرّغبةُ - الّتي لا تقلّ إلحاحاً - في إشراك القارئ في هذه

الرّؤية وإقناعِه بصلاحيّتها ومحاولة التّأثير فيه لكي يتبنّاها؛ فإن فعل تحقّق هدفي للكتابة، وسقطتْ وحدتي، أو ما أتوهّم أنّه اختلافي وتفرّدي، فأنتمي من جديد، وأشبع هذه الرّغبة الملحّة في حياتي: الرّغبة في الانتماء بكلّيتي، بسرِّي وعلني، بباطني وظاهري.

وكانت هذه هي الرّغبة الأمّ الّتي حرَّكتني دائماً وأبداً، ولم تكن التّقنيّاتُ - في أيّ فترة من فترات إبداعي - مرتبطةً بتجريب من أجل التّجريب، وإنّما كانت مهمّةً وحاسمةً من حيث نجاحُها أو إخفاقُها في إيصال رؤيتي إلى الآخرين، وفي الوصل بيني وبين الآخرين.

وأمّا ما توصَّلتُ إليه من خبرة بنفسي وبالعالم، فهذا يقتضي عملاً إبداعيّاً جديداً!

● من كتاباتك عموماً، بما فيها نصّك الجميل الأخير **حملة تفتيش**، استخدامٌ ثريّ لمستويات عدّة من الزّمن. هل يمكن استنتاج أنّ هذا التّعدّد الزّمني في كتابتك تعبيرٌ عن تراكب الأزمنة وتعدّدها من زمن واحد (خارجيّاً)... هل هو تعبير عن تداخل أزمنة كثيرة في الزّمن العربي الرّاهن؟

لولا تمثُّلُ فلوبير لمدام بوڤاري لما استطاع أن ينجزَ روايته الرّائعة!

- الأدب في اعتقادي يعيد إنتاج الواقع، ولا يحاكيه. والقول بأنّ تعقّد الواقع يستدعي تعقّداً في العمل الفنّي قول صحيح جزئيّاً؛ ولو كان صحيحاً كلّياً لوصلنا إلى فوضى رهيبة يستحيل في إطارها التّفاهُم بين الكاتب والقارئ.

الواقع العربي غير محكوم وغير مبرّر. ولكنّ التّعبير عنه يبقى بالضرورة محكوماً ومبرّراً؛ وهذا هو الفارق بين الحياة من جهة والفنّ من جهة أخرى. الفنّ يضفي الشّكلَ على ما لا شكل له، والنّمطَ على ما لا نمط له.

ونتيجةً للأزمة الضّارية فإنّ الأمر يختلّ في الواقع العربي؛ فمن الطّبيعي - والحالة هذه - أن تتداخل أزمنةٌ كثيرةٌ في الزّمن العربي الرّاهن، ومن غير الطّبيعي ألّا تندرج في وحدةٍ هي محصلةُ هذه الأزمنة، وأن تتوجد على ما هي عليه جنباً إلى جنب أيّاً كان مبلغ تضادّها أو تعارضها، لاغيةً لإمكانيّات الوحدة والتّطوُّر. وفي اللّحظة التّاريخيّة نفسها تقف اللّحظةُ الرّاهنة متجمّدة جنباً إلى جنب مع لحظة الأمس، ولحظةِ ما قبل الأمس، وهكذا إلى ما لانهاية؛ وكأنّ بركاناً قد نزل بنا، وجمّد كلّ لحظة من لحظات تطوّرنا على ما هي عليه قبل أنْ تتطوّر، فوُجدت ميّتة ومتجمّدة جنباً إلى جنب مع اللّحظة الأخرى.

وقد استخدمتُ مزجَ الأزمنة بصورة محدودة في **الباب المفتوح**، وبصورة أكثر وضوحاً واستمراريّة في مجموعة **الشّيخوخة**، وفي **الرّجل الّذي عرف تهمته**، و**حملة تفتيش**. غير أنّ استخدامي لمزج الأزمنة قد بقي - في كلّ الأحوال - مندرجاً في إطار منظورٍ يرى الزّمنَ في حركته لا في ثباته، ويرى الزّمنَ كمحصلةٍ للأمس واليوم ممتدّةٍ إلى الغد.

● قدّمتِ إسهاماتٍ كبيرةً ومتعدّدةً على مستوى الإبداع والنّقد معاً. وبذلك تطرح تجربتُك العلاقةَ بين هذين المجالين. هل لي أن أتعرّف التّداخلَ بين المبدعة والنّاقدة في تجربتك... متى تبدأ «الرّوائيّة»، ومتى تبدأ «النّاقدة» في تجربة «المبدعة - النّاقدة» د. لطيفة الزيّات؟

- في عملية الإبداع تتداخل الحاسّة الإبداعيّة والحاسّة النّقديّة تداخلاً تلاحميّاً، بحيث أن لا غنى للواحدة منهما عن الأخرى. ولعلّ أرقى أنواع النّقد هو ذلك الّذي يمارسه المبدعُ على عمله. والحاسّة النّقديّة للكاتب هي الّتي تقدّم أو تؤخّر في تفاصيل عمله؛ وهي الّتي تستوعب، وتستبعد، وتدرج، وتوحّد كلّ التّفصيلات في وحدة فنّية. ويمكن القول إنّ الكثير من تميّز النّصّ الإبداعي يعتمد على شفافيّة الحاسّة النّقديّة عند مبدعه.

غير أنّه من الخطأ القول بأنّ العمل الإبداعي يسمو كلّما تنامَت الحاسّةُ النّقديّة؛ لأنّ الحاسّة النقديّة قد تتنامى إلى حدِّ إيقاف العفويّة وتدفُّق الشحنة الشعوريّة. وهذا ما حدث لي في بعض أعمالي التي لم تُنشَرْ، إذْ توقّفتُ أكثر من مرّة ناقدةً لما كتبْتُ ومشكِّكةً في قيمته.

وفي عمليّة النّقد، وبالمنهج الّذي أتّبعه في تحليل النصّ، لا تتداخل الحاسّةُ الإبداعيّةُ إلّا بمدى ارتباطها في المرحلة الأولى بعمليّة التّذوّق. وتبدأ عمليّةُ النّقد عندي، عادة، بتحليل جزئيّات العمل الإبداعي وتبيان العلاقات فيما بينها والتّوصُّل إلى المعنى الكلّي لها الّذي يثير الواقع إثارة فنيّة موحية. وأنا، عادة، أتوسّط - كناقدةٍ - بين الكاتب المبدع والقارئ، لأنقل إلى الأخير جماليّاتِ النصّ. ويتطلّب هذا المنهجُ قدراً كبيراً من الموضوعيّة، ولكنّه يبقى امتداداً لمعرفتي - كروائيّة - بتقنيّات العمل الفنّي، وتمرّسي على معرفة أسراره.

● من هذه الإجابة يمكن أن ننتقل إلى سؤال آخر: هل تسلّمين بأنّ العلاقة بين الإبداع والنّقد العربيّيْن تقوم على قدر من التفاوت،

أو الخلل، أو - على الأقلّ - على قدر من عدم «المواكبة»، بحيث تمكن ملاحظةُ وجود نوعٍ من الازدهار الرّوائي في الكتابة المصريّة والعربيّة (القصصيّة والرّوائيّة خصوصاً)، ونوع من عدم «الازدهار»، نقديّاً، إزاء هذا الإبداع؟

- أُقرّ بوجود هذا الخلل. فالنّقد يتخلّف الآن عن الإبداع، ويرجع هذا إلى أكثر من سبب، ولاسيّما إلى مشكلة التّلقّي أساساً. فعندنا، ولاسيّما الآن، رواياتٌ ممتازة، وليست عندنا حركةٌ روائيّةٌ مزدهرة؛ أي ليست عندنا قاعدةٌ عريضة من المتلقّين لهذه الرّوايات، يتأثّرون بها، ويسعَوْن إلى مزيد من التّعرّف على جماليّاتها. وهكذا تبقى هذه الرّوايات المتميّزة على وجه المثال ظواهرَ معزولةً ومنعزلةً، تهمّ القليلَ من المهتمّين بالأدب، ولا تتوجّه إلى قاعدة عريضة من النّاس. وليس هنا المجال لإيراد أسباب تضاؤل دوائر التّلقّي وتعدّدها.

والكاتب المبدع يسعى إلى التّأثير في النّاس، وإقناعهم بصدق رؤيته؛ وكذلك النّاقد الّذي يتوجّه أساساً للنّاس، يسعى بدوره للتأثير فيهم وإقناعهم بصدق رؤيته. وضيق دوائر التّلقّي وتعدّدها، نتيجةً لضياع وحدة الوجدان وتعدّد سلّم القيم، قد دفعا بعض النّقاد إلى الانصراف عن النّقد، بعد أن فقدوا دورهم الرّئيسيّ كمؤثّرين في الذّوق العامّ.

وزاد مسارُ النّقد الأدبي، في مصر، الأمرَ تعقيداً. فبعد أن كان الأدبُ والنّقدُ معاً يتّجهان إلى القاعدة العريضة من القرّاء، وبعد أن كان دور الأدب ودور النّقد فعّالاً ومؤثّراً، أصبح الأمر في النّقد محصوراً في نطاق دائرة ضيّقة من المتخصّصين وأساتذة الجامعات، يتكلّمون لغاتٍ متخصّصةً مختلفةً، مستمدةً - وأحياناً بلا فهم - من نظريّاتٍ نقديّة غربيّة مختلفة. وتَسَبَّب الانفصامُ بين النّاس والنّقد في عزلة النّقد وتخلُّفِهِ عن مواصلة الإبداع الّذي استمرّ، رغم كلّ شيء، بإصدار مجموعة متميّزة من الأعمال لعدد كبير من الكتّاب.

● الرّواية، بوصفها فنّاً رحباً قام على استيعاب أنواع أدبيّة وغير أدبيّة متعدّدة، تسمح - فيما تسمح - باقتناص عناصر واقعيّة كثيرة. كيف تتصوّرين إمكانيّات الرّواية، كشكل فنّي، في التّعبير عن الواقع العربي الرّاهن، بكلّ مستوياته وبكلّ تشابكاته؟

- الرّواية كفنّ قادرة حقّاً على التّعبير عن الواقع العربيّ الرّاهن بكلّ تشابكاته وبكلّ مستوياته. وهي تمنحنا من التّقنيّات، ومن الأساليب الفنّيّة، ما يتيح لها احتمالات هذا التّعبير. ولكن تبقى القدرةُ على الإحاطة بهذا الواقع المعقّد مجرّدَ احتمالٍ نتيجةً لتعقّد الرّؤية، ولتعثُّر الأسئلة دون إجابات، وانعدامِ قدرة البصيرة على تجاوز ما هو كائن إلى ما هو ممكن أن يكون، وإدراج الجزئيّات في الكلّيّات. وهذه الأمور جميعها تنتقص من قدرة الكاتب الرّوائي على التّعبير عن الواقع العربيّ في كلّيته، ولا تُبقي له سوى جزئيّاتِ الحقيقة، الّتي هي ذاتيّة أحياناً وموضوعيّة أحياناً أخرى، وإن مالت في الفترة الأخيرة إلى المزيد من الموضوعيّة. ولنتتبّع كمثال مسيرةَ إبراهيم أصلان من **بحيرة المساء** إلى **ورديّة ليل**؛ أو مسيرة صنع الله إبراهيم من **تلك الرّائحة** إلى **ذات**. صحيح أنّ الرّواية، بما تتضمّنه من شخصيّات وأحداث وبنيانٍ هندسي، تتطلّب وضوحاً أكبر من ذاك الّذي تتضمّنه القصّة القصيرةُ مثلاً؛ ولكنّ الصّحيحَ أيضاً هو أنّ ثمّة إلحاحاً بارزاً من قِبل الواقع العربي على ضرورة التّغيير.

● يشير نصّك الأخير **حملة تفتيش** العلاقةَ بين الرّواية والسّيرة الذّاتية. ما هو تصوّرك لمناطق الالتقاء والاختلاف بين الرّواية والسيرة الذّاتيّة، في عصرٍ تفرض متغيّراتُهُ المزيدَ من «تداخل الأنواع» الأدبيّة والفنّيّة؟

> الحاسّة النّقديّة قد تتنامى إلى حدِّ إيقاف العفويّة وتدفُّق الشّحنة الشعوريّة. وهذا ما حدث لي في بعض أعمالي الّتي لم تُنْشَرْ
>
> * * *
>
> لقد بات النّقد الأدبي محصوراً في نطاق المتخصّصين وأساتذة الجامعات، فانعزل وتخلّف عن مواكبة الأدب.

- يقول «توماس مان» عن شخصيّة من شخصيّاته الفنّيّة، تنتمي لبداياته في الكتابة: عندما وجدتُ هذه الشّخصيّة وجدتُ القناعَ الّذي أنتفعُ به، وانحلّت عُقدتي، وتأتّى لي أن أستمرّ في الكتابة. ويشير توماس مان هنا إلى حتميّة تدخّل العنصر الذّاتي في الكتابة، مهما تقنّع واختلف وبدا للعين الخارجيّة نائياً.

فالحال أنّ الذّاتي يتدخّل في الكتابة بقدر ما يتدخّل الموضوعي، بل لعلّه يشكّل الدّافعَ إلى الاستمرار في الكتابة. والكاتبُ كثيراً ما يتقنّع بهذه الشّخصيّة أو تلك، أو بهذا «الرّاوية» أو ذاك. ويقول فلوبير مؤكّداً هذه الحقيقة: أنا «إيما بوفاري». والفارقُ بين فلوبير وإيما بوفاري يبدو للعين الخارجيّة كالفارق بين السماء والأرض؛ ولكنْ لولا تمثُّل فلوبير لشخصيّة إيما بوفاري لما استطاع أن ينجز روايته الرّائعة. وهذا العنصر الذّاتي اللاّزم في الكتابة يشكّل منطقةً

من مناطق الالتقاء بين الرّواية والسّيرة الذّاتيّة التّقليديّة؛ أي أنّ الكاتب يكتب، في الحالتيْن، عن ذاته.

وفي نصّي الأخير **حملة تفتيش** تتضاعف نقاطُ الالتقاء بين الرّواية والسّيرة الذّاتيّة، لأنّي لم أكتبْ سيرةً ذاتيّةً تقليديّةً تعتمد على سرد الأحداث ـ كبيرها وصغيرها ـ وفقاً لترتيب وقوعها، ودون روابط تربط بينها، أو مبرّرات تبرّر وجودها. لقد اخترتُ ـ كما يختار الرّوائيُّ ـ صراعاً من الصّراعات، وكان صراعاً رئيسيّاً في حياتي، وأدرجتُ التّفاصيلَ كتنويعات على هذا الصّراع. واكتسبتْ **حملة تفتيش** ـ والأمر كذلك ـ هذه الوحدة الّتي تنفرد بها الرّوايةُ عن السّيرة الذّاتيّة عادةً. و **حملة تفتيش** تنطوي، كما تنطوي الرّواية، على رحلة تعلّم وتبديد للأوهام واكتشافٍ للحقائق الرّئيسيّة في الحياة. وحملة التّفتيش الّتي تتمّ على المستوى المادّي في السّجن إنّما

هل التّقنيّات مُحسّنات تُضاف إلى النصّ، أم هي وسائل تأثير؟

تكني عن حملة التّفتيش في الذّات الّتي تجري على المستوى المعنوي في السّيرة بأكملها. وكلّ هذه العوامل تجعل العمل ينأى عن السّيرة التّقليديّة ويقترب من مستلزمات الرّواية. وتداخل الأنواع هنا يخدم في نهاية المطاف ما يستهدفه كاتبُ السّيرة من الإدلاء بجوهر تجربته، لا بتفاصيلها الّتي قد تهمّ وقد لا تهمّ في تقويم التّجربة.

● **يطرح إخراجُ روايتك الباب المفتوح في فيلم سينمائي ـ فيما يطرح ـ العلاقة بين الرّواية والسّينما: تداخلَ هذين الفنّيْن، وتفاعلهما، و«المنافسة» بينهما، ولاسيّما فيما يرتبط بقدرة كلٍّ منهما على حلّ مشكلات «التّلقّي» الّتي أشرتِ إليها. كيف تتصوّرين ـ من خلال تجربتك ـ العلاقةَ بين الرّواية والسّينما؟**

ـ العلاقة بين الرّواية والسّينما علاقة ملتبسة. ونقلُ الرّواية إلى السّينما قد ينجح أحياناً، ولكنّه يخفق في معظم الأحيان. ما يميّز الرّواية عن الحكاية أنّها تُصدر نوعاً من التّعليق على الواقع وطبيعته؛ في حين أنّ السينما عادةً تنقل الحكاية دون هذا التّعليق.

الرّواية مدينة للسّينما بالكثير: «المونتاج»، و«الفلاش باك»، وتداخل الأزمنة والأمكنة، وتعدّد الأصوات وزوايا الرّؤية.. وما إلى ذلك. وتبقى للسينما مزيّةُ التّجسيد، وللرّواية مزيّةُ الاعتماد على خيال القارئ والإيحاء بما يكمن خلف الموجودات والمحسوسات من معانٍ.

أعتقد أنّ مجموعة من المخرجين المصريّين قد استطاعوا الآن أن يجمعوا بين التّجريب والتّعبير عن مشاكل الواقع، وأن يحلّوا بذلك أزمةَ التّلقّي الّتي مازالت الرّوايةُ عاجزةً حتّى الآن عن حلّها. إنّ ارتباط السّينما بالتّجارة أو بالسّوق يتسبّب، في كثير من الأحيان، في السّقوط، ولكنّه يتسبّب أحياناً في حلّ المعادلةِ الصّعبة الّتي تجمع بين التّجريب والقبول الجماهيري.

● **إلى أيّ مدى، في رأيك، استطاعت الرّوايةُ العربيّةُ أن تشكّل جماليّاتها الخاصّة... إلى أيّ حدٍّ استطاعت أن تنأى عن استخدام تقنيّات ورؤى جاهزة مستمدّة من التّراث الرّوائي الغربي، وأن ترتبط بخصوصيّة عربيّة ما؟**

ـ إنّ **عودة الرّوح** لتوفيق الحكيم لا تقلّ في اعتقادي مصريّة عن **الزيني بركات** لجمال الغيطاني الّتي تستخدم التّناصّ التّراثي واللّغة التّراثيّة المصريّة أيضاً في محاولة لإيجاد قوالب روائيّة مصريّة. إنّ الموضوع يملي الشّكل. والموضوع في الرّوايتين كلتيهما موضوعٌ محلّي مصريّ عربيّ. ومن المفروض أنّ التّقنيّات ومتغيّراتها تخدم رؤى غربيّة مستمدّةً من التّراث الرّوائيّ الغربيّ، ولكن من المفروض أيضاً أن نُخضع ما نستعير من تقنيّات لبلورة رؤيتنا الخاصّة والخاصّة جدّاً، ومن المفروض أيضاً أنّ من شأن هذا الاستخدام أن يغيّر من طبيعة هذه التّقنيّات والهدف الّذي تستهدفه. وعلى وجه المثال، استخدمت «دوريس ليسنج» المزجَ بين الأسلوب التّسجيلي والرّوائي لبلورة مفهومها للحقيقة كحقيقة متشظّية، واستخدمتُ أنا نفسي هذا المزج في **الشّيخوخة** للتدليل على تكامل الحقيقة. والمزجُ بين الأزمنة قد يُستخدم للتدليل على ذاتيّة الزّمن، وقد يُستخدم في ظلّ إطار منطقي يثبّت من جديد موضوعيّته.

وفي الإطار ذاته، أتساءل عن ماهية التّقنيّات؟ هل هي محسّناتٌ تُضاف إلى النصّ، أم هي وسائلُ ـ أيّاً كان منبعها ـ يستخدمها الكاتبُ للتّأثير في القارئ وحثّه على مشاركته في رؤيته للحقيقة؟

إنّ الرّواية العربيّة مرتبطة، في اعتقادي، بخصوصيّة عربيّة، من حيث أنّها تعيد إنتاج الواقع العربي وتشكيله. وفي هذا الإطار الّذي تندرج في ظلّه الرّؤيةُ ووسائلُ بلورة الرّؤية وتقديمها، استطاعت الرّوايةُ العربيّة أن تشكّل ذاتها وأن تخلق جماليّاتها الخاصّة بها.

مقاعد

ابراهيم نصر الله

نهاية ١

المقاعدُ أضلاعنا الهاربهْ
لتُطلَّ على مشهدِ البَحْرِ عندَ الغروبْ
يومُنا المرُّ..
عزلتُنا
جرأةُ الحزنِ خلفَ ابتسامتنا
وخروجٌ الى الناسِ..يعني الهروبْ
المقاعدُ أرجلُنا الذائبهْ
في تراب الحدائقِ بعدَ الحروب.

استراحة

المقاعدُ لا تتذكَّرُ شيئاً
ولكنّها جلستْ – مثلنا – ههنا..تستريحْ
لتُحصيَ أوراقَ هذا الخريفِ..
الخريفِ الفسيحْ
كلّما وصلَ العدُّ للأربعينَ
أتتْ من جميعِ الجهاتِ..
وراحتْ تناكفُها وتخربطُها الريحْ
المقاعدُ لا تتذكَّرُ شيئاً
ولكنّها جلستْ تستريح

غرباء

يا لعتمتهمْ
وبلادَتِهمْ
وعبوسِ صغيراتهم والنساءْ
هؤلاء الذين أتوا غرباءً
وعادوا الى بيتهم غرباءْ
هكذا جلستْ بهدوءٍ تُفكِّرُ
هذي المقاعدُ بعدَ المساءْ

نهاية ٢

مقاعدُ من حجرٍ
في الترابِ
هنا..من قديمٍ
مقاعدُ مرَّ عليها ظلامٌ
ومرتْ عصورْ
كم من ملوكٍ..أباطرةٍ عَرَّشوا فوقها
وكأنَّ الدوائرَ..لا لنْ تدورْ
مقاعدُ مزهوّةٌ بالحريرِ
وغيمِ العطورْ
تحلمُ الانَ بالناسِ
تصرخُ..تبكي
وتعوي..تَخورْ
: لو مرةً تبصرُ الشمسَ
لو تتشممُ روثَ الطيور!

فراق

مقعدٌ في الحديقةِ
والبردُ اسودْ
صمتٌ كثيفٌ هوى من أعالي المكانِ
الى اللحظة الذاهلهْ
كانا هنا..قبلَ خمسِ دقائقَ
قالا الكثيرَ..ولم يتركا
غيرَ بردِ اليدينِ على صدرهِ
وعويلِ

قرنفلةٍ
ذابلةْ

شغب

بعد ان يخرجَ الناسُ من يومها
وفضاء الحديقةْ
- وفي الوهمِ وهمٌ يُسَمى الحقيقةْ -
ستصحو المقاعدُ
تستلُّ ارجلها اليابسةْ
من شحوبِ الممراتِ تحتَ القمرْ
وتبدأ فصلاً طويلاً من اللهوِ
يوقظُ في العتمِ ذُعْرَ الشَّجرْ
مُقلِّدةً خطوَ من عبروا
صمتَهم..حزنَهم..
وحكايا تِهم..وجهامةَ ضحكاتهم
وكأنْ لم تلامس أرواحَهم قطرْةٌ من مطرْ
ويمتدُّ ليلٌ
ويمتدُّ ليلٌ
وعندَ الصباح تعودُ المقاعدُ هاربةً لهدوء الحجرْ
: خطرْ..خطرْ..
و يرى طائرٌ وهو يعلو بعيداً
ببابِ الحديقةِ بعضَ البشر

أحزان

ملتصقاً بالطاولةِ المنسيَّةِ كان
العتمةُ صمتُ الحائطِ..وشحوبُ الأركانْ
جاؤوا من أقصى المدنِ المذبوحةِ بالنسيانْ
أكلوا..شربوا..ضحكوا
واشتبكتْ تحت الطاولةِ الغفلى السيقانْ!
في حمّى النشوةِ كانت تنسكبُ الخمرةُ
من كأسِ السيدةِ..
فيصرخ: كم أنا عطشانْ..
المقعدُ يشربُ خمرتَها
المقعدُ يشربُ ضحكتَها
المقعدُ يحفنُ زبدتَها
المقعدُ وهو يغافلها مُنْسلاً نحوَ البوابةِ
سكرانْ..
يترنّحُ في عتمةِ عمّانْ

حنين اسود

يشاركهُ الخوفْ
يشاركهُ طعنةَ الريحِ
كانونَ في أوجِ وحدتهِ
ويشاركهُ النارَ في موقدِ الصيفْ
يشاركهُ الخيزرانَ «العلامةَ»
رعبَ السؤال..وريقاً يجفْ
يشاركه المللَ المتساقطَ من أحرفِ الدرسِ
من خدعةٍ في صهيلِ النشيدِ
ومن جُملةٍ تحتَ رحمةِ حَرفْ.
الصغيرُ الذي عبدَ اللهَ سبعَ سنينٍ
ليُدْخلهُ المدرسةْ
ليَرى البحرَ في الكرةِ المشمسةْ!
الصغيرُ الذي عذبته الرياحُ
وأوتادُ خيمته البائسةْ
الصغيرُ الذي حُلْمهُ مقعدُ خشبيٌّ-
هناكَ بزاويةِ الصَّفْ
ليغفو ولو لحظةً كلَّ يومٍ..
ويحميهِ سقفْ!

إقامة

مقعدُ يتجولُ في الناسِ..

والناسُ في الحافلةْ
سوفَ يخفقُ مثلي
إذا ما أتتْ
ومن بينِ كلِّ المقاعدِ جاءتْ
لتسكنَهُ امرأةٌ مُذْهِلَهْ

خدعة

مقعدُ السينما
راحَ يهتفُ مبتهجاً للبطلْ
فَرِحاً بأفولِ الظلامْ
فَرِحاً باندحارِ الحديدْ...
من جديدْ
مقعدُ السينما
لو مرةً يبلغُ العتبهْ
ليرى تحتَ شمسِ النهارِ هُنا
كم مرةً يذبحونَ الشهيد

مكيدة

مقعدٌ سوفَ يدعو خطايَ الطليقةَ
ان تستريحْ
ليمشي مكاني
ويعرفَ طَعْمَ السباق مع الريحْ!

موت

ستضحكُ حين نغادرها
واثقينَ بأنّا اتفقنا..
المقاعدْ
وتتبعنا كي تَرى صمتَنا
في الأسرَّةِ
او حولَ تلكَ الموائدْ

تحذير

ثُمَّ بعضُ المقاعدِ
قد لا تحبُّ لزُوجةَ بعضِ القصائدِ،
سيلَ الكلامِ الثقيلْ
انتبهوا
قد تُطَوِّحُ بالجالسينَ على قلبها
لأقاصي جَهَنَّمَ
بعد قليل

الكراسي

الكراسي ستُلقي بنا للحروبْ
الكراسي ستغمرُنا..بالسلام..
الكراسي ستغفرنا كالذنوب..
الكراسي – الجحيمُ
الكراسي – الشَّفاعهْ
الكراسي التي كُلّما جدَّ جَدَّ
ستهتفُ: 'موتوا
لتحيا الشجاعهْ
الكراسي التي كم تُحبُّ الشعوبَ
الشعوبَ القناعهْ
الكراسي التي من دَمٍ فوقَ دَمْ
الكراسي التي لا تُطيقُ بأنْ
يورقَ الانَ حُلْمْ
الكراسي التي لم يكن أصلُها
شجراً
ذاتَ يومْ

عمّان

مَرْثِيّة آخرِ الوَقْت

مصطفى خضر

سلاماً لسنبلة من هواءْ
لأرْضٍ تؤرِّخُ فيها السماءْ!
هي الأرضُ ميراثُك الأبديْ
تبَارَكَ فيها وريثٌ، شهيدٌ،
وحيدٌ، فقيرْ ...
ألمْ تَرَهُ واحداً في كثيرْ
وأقمطةً في قماط الصغيرْ
وبعد الفطامِ، وقبل الرضاعْ
تكاثرهُ بذرةٌ في الجماعهْ
وتحملهُ تربةٌ وبذورْ
ويكبرُ بين السّرى والمجاعهْ!
وفي برهةٍ حلوةٍ للسّماعْ
وللطيبِ قدّاسةٌ، للبخور المدى
للفناء الصدى، للسرير الشّعاعْ
أرى كرمةً من حضورٍ نقيٍّ، خفيٍّ، تُنيرْ
جريحُ الغياب أنا أمْ جريحُ الشّهودِ
الأخيرْ
به تحتمي لُمَعٌ، ثمّ تدركُ شاهدَهَا،
أو تشقُّ عن الشّعرِ صدرَهْ!
طريقٌ من القمحِ والملحِ والماءِ يخطو
عليها،
وتحفظُ سرّهْ...
وفي غسقٍ من دمٍ معدنيْ
تُؤاكلهُ الأمّهاتُ الشريداتُ من كفِّ طفلٍ
حليباً وخبزا...
فهل كان قبل الظهورِ ظهوراً،
وهل صار رمزا؟

تؤلّفه الكائناتُ فضاءً قديماً جديداً،
وللكائناتِ منازلُ عاليةٌ وخلايا ...
خلايا تباركُ فصلاً أخيراً ووقتاً
أخيرا...
وللوقت كوكبُهُ من ترابٍ أخيرْ...
ترابٌ يضاعف زيتونةَ المنتهى، فتضيءْ
وفي زيتها جمرةٌ وسلامٌ ورؤيا
ونورْ...
لمن كلّ هذا الفضاء العليْ
فضاء، جريٌ، بريءٌ، مليءْ...

***

لمن ينتمي الطّينُ والكوكبُ
وكيف نما عالمٌ، واكتملْ
يشعّثهُ الصبح والمغربُ
وبحرٌ يؤاخي حجارَ الجبلْ
وبرّيةٌ من نباتٍ مضاءْ...
وجنيّتي لم تزلْ تُبْتَكَرْ
ضفائرَ، وجهاً، وعينين،
ثديين، فخذيْن، ماءْ...
يقرّبها الشّعرُ منّي، وتنأى
فأقرأُ سيرتَها، أكتبُ...
وبين يديَّ شعاعُ المطرْ!
هي الأرضُ ملأى، وليست بملأى!
تلوّثتِ العتباتُ اللطيفةُ،
ضاقتْ جهاتْ
وضاقتْ بنا الأرضُ،

ضاعتْ عليها وجوهُ الذّراري
وفي الأرض متّسعٌ للضّواري...

أعنّي على الحبّ بعد السّفرْ
أعنّي على الموتِ بعد الحياةْ
أنا الولد البدويُّ الغريبُ،
الوحيد البعيدْ!
أتقوّى على الشّعرِ روحِ المُحبِّ،
وفي الحب كان اختياري اختباري...
وهل يستفيقُ المغنّي الشريدْ؟
متى سيُغنّي؟
وأين أُغنّي؟
وكيف أغنّي؟
... ويا أبتِ! كيف تسندُ روحي؟
امنحِ الروحَ جرعَهْ!
هو الوقتُ أجزاؤهُ ضيّعتني،
فجزءٌ يعاني، وجزءٌ يثورْ...
ولم يبقَ معنى تحاوله ريشةٌ ودواةْ
يورّثُ أسماءهُ العادلينَ،
يسمّي بفاتحةٍ للجذورْ
ولي كفنٌ في الثرى وقماط تفتّحَ فيه
شهابٌ، مدائنُ، خلقٌ، نوافذُ، ماءٌ، أشعّهْ...
أتُمْتَحَنُ الكلماتُ الشفيفةُ
بين الغوى والهَوى والرّجاءْ
وتجلو سماءَ المحبِّ،
وتصفو لها قُبّةٌ وعيونْ
ومَنْ شاهدي في الحياة مع الموت
والحبِّ،
مَنْ شاهدي، فيعاني الجنونْ!

***

سلاماً لسنبلة من هواءْ
لقبّة قمحٍ نمتْ بيننا، لخلايا الذّهبْ
لنحلاتها في كتاب الأمومة واليرقاتِ،

لجرحِ أبٍ يحتمي باللهبْ...
لوقت به كنتُ، فيه أكونْ
لبيتٍ عتيقٍ من الكلماتِ،
اهتدى، واضطربْ
لجنّيةٍ سافرتْ في النخيلِ
ضفائرُها أُثْقلتْ بالرّطَبْ
لجمهرة من نباتِ الجبلْ
لنهرٍ أفاقَ عليَّ صفيراً،
جرى، واكتهلْ
لأمٍّ تُؤَنِّثُ بيتاً قديماً جديداً
وشرفةَ جسمٍ قديمٍ حديثْ
تزوّد خمرتُه كلَّ عينْ
لأغنيَّةٍ من رماد الوريثْ
لماء تُؤنِّثُه كائناتْ،
وتؤنسُ ينبوعَه كائناتْ
وتنشرُ من فضّة ضفتيْنْ
وترفو جروحاً،
وتوقظ مستقبلَ الوردة الطازجهْ
ومملكةُ الطّين تتئمُ فيها فروعٌ،
براعمْ...
تدوِّنها رقمٌ ونباتٌ وفحمٌ وحبْرٌ
ومن قطرة وشعاعٍ سلامٌ
لعينٍ تفيضُ، وكفٍّ تقاومْ
يؤرِّخُ فيها الرمادُ الأصولُ،
ولمّا تزلْ ترتديه المواسمْ!
أللوقْت حلمٌ؟
أفي الحلْم سحْرٌ؟
هي الأرضُ أغنيتي الناضجهْ!
***
سلاماً لسنبلةٍ من هواءْ
لأنثى بتولٍ تشاركني غيبتي
وحضوري
وتلهجُ، تقبلُ، تلهثُ، تبحثُ
وتنتجُ، تبني، تُطَمْئِنُ، تدعو،
وترضى، وتُحْرَثْ...
وتخلفُ ذرّيةً في الأسرَّةِ،
من ثمرٍ تَنْشُرُ الثّمراتْ
وفي كلّ أرضٍ بنوها
تنشّرهمْ حنطةً وعيوناً وملحاً،
وتجمعني جسداً مطمئناً،

يوزّعُ من مائه البركاتْ!
ولي عالمُ السفر الداخليِّ،
ولي لغةٌ من دمٍ،
ما أورِّثُ! ماذا أورِّثْ؟
ويا سفري الداخليَّ. انتهينا وحيدينِ،
زوجينِ،
منكَ ابتدأتُ لأقتلَ، أُبعَثْ...
ولي قبّةٌ وكواكبُ، لي حضْرةٌ في البدايةِ،
لي جمرةٌ حرّةٌ في الختامْ...
أعنّي إذاً في التجلّي،
أعنْ قاتلي واضحاً في الخفاءْ!
أنا بذرةُ الأرضِ جوهرُ نورٍ قديمٍ حديثْ
وطيرٌ تشاركهُ الطيرُ قوتاً ومأوى...
خروفٌ يضلُّ الخرافَ، مع الذئبِ
يرعى...
وتلهمه طرقٌ، فيجابه، أو يستكينْ
قفيرٌ من النحلِ، وردةُ عشقٍ، كتابٌ
دفينْ...
أنا العاشق الأبديُّ الخفيُّ تجلّيتُ
في خمرة الأقدمينَ، ونار الأمومةِ
والعالمينْ
وفي طرقِ السّر
سرّ الشقيّ، التقيّ، النقيّ، الأمينْ!
أربّي هواءً وماءْ
أقيمُ مع الملحمهْ!
سريتُ مع العارفين شهيداً
تشكّله سلطةُ الروح جسمَ رمادٍ!
وتمنحهُ فطرةً من ثرى الأوّلينْ!
***
سلاماً لسنبلةٍ من هواءْ
سلاماً لسنبلةِ الكلمهْ
لأجنحة من سماء الطفولة،
تخضرُّ بعد ربيع اللقاحْ
لأشرعةٍ من نسيجِ المياهْ
لزوجينِ من عسلٍ، لثمار الشفاهْ
لحلمِ الثديِّ، وللطفلِ يحبو، لينبوع ماءْ
لفخذين من قمحِ تربتنا الكوكبيّةِ،
للكرمِ تتئمُ فيه الدوالي،
وللنّحل زُفَّ إليه الصباحْ!
***
أتظلمُ مملكتي الداخليّةُ؟
تلك فصولٌ تجعّدها الجمهراتُ،
ويكبرُ فيها رمادٌ وجثّهْ...
وأين جنودي؟ وهل ضاع عرشي؟
وأين أميرته الذهبيّةُ؟
هل ضاع خاتمها الكوكبيُّ؟
وضاقَ فضائي، وضيّعتُ مهري الطعينْ!

تلوّثت الأرضُ، والروحُ رثّهْ
سلاماً لبرهة عشقٍ، لكأس اليقينْ
لقدّاس هذا الهواء الأخيرْ
لعصرٍ فقيرْ
لقدّاس أرضٍ صحتْ من سنينْ
بنا امتلأتْ، وارتوت من دمٍ،
واهتدتْ بالمعاني
لثديٍ نماني، وصدرٍ طواني
وحجرة أنثى توزّعني
في طريق الغياب الدفينْ

وتجمعني في خليّة نحلٍ صحوتُ عليها
فتياً
تضيءُ المسافةَ بيني وبيني...
أتحنو عليَّ، وتبرئني كفُّ عشبٍ،
تناولني كسرةَ البركهْ
وتوقظني إذْ رضيتُ عرافتَهَا،
ثمّ يصحو المغنّي !
لمن كلُّ هذا الهواء؟
لمنْ أقبلتْ جمرةٌ، ووردةٌ،
دمعةٌ، نسمةٌ، ملكهْ؟

***

إرى شارةً أوعلامهْ
فهل تدركُ الجمهراتِ القيامهْ؟
على الأرض كان دمٌ،
في الهواء دمٌ،
وعلى الشمس كان دمٌ،
ساعةٌ، ساعتان، ثلاثْ...
وينهض من قبره الناصريّ !
فمن سيكون معهْ ؟
وهل تسقط الأقنعه؟
وللأرضِ في لحظة الصّلبوت نهارٌ عَلِيّ
يناولني من شعاع التراثْ !
أرى غسقاً من دمٍ ووجوهْ
أرى غسقاً يكتوي وارثوهْ
أرى جثثاً ومدى ورصاصاً
سديماً، دخاناً...
أرى قاتلاً قرب مائدة الأرضِ...
ماذا أرى؟
سلاماً لنسلِ الثرى والثرى !

***

سلاماً لسنبلةٍ من هواءْ
لأرضٍ يبايعُهَا عاشقوها
تربّي بنيها، وينمو بنوها
على شمس شاعرها الباقيهْ !
أتُغْلَبُ فيها القصيدةُ، ثمّ تُوارى،
وتهدم بيتَ طفولتها الفئةُ الباغيهْ !
سلاماً لماءٍ أخيرٍ، لحقلٍ صغيرْ
لأقمطة ولأسمالِ بيت فقيرْ
لنخلةِ دارٍ يتوّجُهَا رُطَبٌ في ضفيرهْ
لكرمتها، لسماء الجذور، لنار الجذورْ
لرائحة البيت يعبق فيها عجينٌ، خميرهْ
لزيتونةٍ من أكفّ الجياع العراةْ
لأغنية شاركتني المسرّهْ
لأرضي الأخيرةِ،
للمعدن الآدمي الفقيرْ !
فلمَ يبقَ حلمٌ،
ولم يبقَ من خمرة الوقت قطرهْ
ولم يبقَ وقتٌ، فتنمو الحياهْ !

***

سلاماً لسنبلةٍ من هواءْ
لجنيّةٍ حملتني إليها...
فكيفَ اكتهلتُ ؟ متى شِخْتُ؟
أين جنوني القديُم وحلمي القديمْ؟
وهل هذه برهةُ المعدنِ الوثنيِّ،
تشكّلها السلطةُ المعدنيّةُ...
للوقت قدّاسُه المعدنيُّ...
موائدُ، أدمغةٌ، وأكفٌّ،
حناجرُ من معدنٍ...
هذه سلطةٌ للمواد إذاً،
سلطةٌ للرماد الأخير وللكائن المعدنيْ...
ولي سلطةُ الحلم وحدي !
ولي أن أكونَ أنا،
أن أُجابه وجهي وضدّي !

***

وداعاً لأنثى من الدم، أنثى من الطينِ،
تحملُ بي أذ أموتُ
وتعلنُ بعثي
أكون أنا إذ نكون معاً،
وهي التوْأمُ
وداعاً لوقتِ الأكفِّ التي تحلمُ...
لشعبٍ من القمح يسعى فقيرا،
يُبادُ أخيرا،
فيهوي ترابٌ، يهاجرُ ماءٌ،
ويذوي هواءْ !
وداعاً لأيام روحي الفقيرهْ !
لجنيّةٍ لبستني وتلبسني منذ وقت
الطفولةِ،
كم كنتُ أجري وراء جديلتها،
وتنير بثديين من عسلٍ عتباتي....
وكم غبتُ، كم ضاق بي عالمٌ معد نيّ...
وكم سأضيعُ وكم سأعاني !

فأين أراها؟ وهل ستراني؟
أشمُّ حديق عشقٍ وسرّتها،
إذْ دنوتُ بها من قصيدة عشقٍ أخيرهْ !
وكم غبتُ، كم متُّ !
أين غفوتُ؟ وكيف صحوتُ؟ وأين أقيمْ؟
وداعاً لجنيةٍ شاركتني جنوني القديمْ
وما بيننا حضرةٌ وحجابٌ ونورْ !
يموتُ الجميعُ، وتظلمُ أرضُ الغيابِ،
فتظلمُ أرضُ الحضورْ !

***

إلى أين يرحلُ هذا الهواءُ؟
سلاماٍ لسنبلةٍ من هواءْ !

حمص

النّشاط الثقافي في الأردن

محمّد سعيد مضيّة

تجمّع الهيئات الثقافيّة الأردنيّة

وجّهت وزارة الثّقافة الاردنية دعوةً الى الهيئات الثقافية المحلية لعقد اجتماع ومناقشة موضوع إنشاء تجمّعٍ لها. وحضر حوالي ستين ممثلا للهيئات الثقافية، من روابط وأندية ومنتديات ثقافية وهيئات دراسة وأبحاث، اجتماعاً عُقِد بالمركز الثقافي الملكي يوم الاثنين، ٢ آب (أغسطس). وتُليتْ في الاجتماع أوراق عمل شملت مقدمات حول تركيبة التجمع والإجراءات المالية والإداريّة والقانونية المتعلّقة بإنشائه.

وجاء في ورقة العمل التي قدّمتها رابطة الكتّاب الأردنيين أن «الإبداع الثقافي نشاط ذاتي حرّ يتناقض مع أي شكل من أشكال الإشراف أو المراقبة. وهو متنوّع المواضيع ولكل مبدع موضوعه الاجتماعي الذي يؤدّيه ويستحثّ إبداعه، بحيث يتعذّر إملاء موضوع بعينه على هذا المبدع أو ذاك وبذا تقتصر مهمةُ السلطة الرّسميّة في مجال الثّقافة على تهيئة المرافق والمراكز والمناخات المؤاتية للإبداع وتسهيل سبل النشر والتوزيع وخلق التفاعل بين المبدعين والجمهور.»

ورحّبت الورقة بإقامة أشكال من التعاون والعمل المشترك بين الهيئات الثقافية. إلا أنها أشارت الى أن «الاردن والعالم العربي كافّة يشهدان حالةَ انحسار في النشاط الثقافي ناجمة عن الإحباط السّياسي السّائد بفعل النّكسات والهزائم. ويقضي الواجب الاعتراف بهذا الواقع واستخلاص علاقة الحالة الثّقافية بنهوض الوضع السّياسي او هبوطه».

وأضافت الورقة تقول، «لا بد من ملاحظة أن الباحثين عن التثقيف الذاتي والتعلم المستمر يشكلون نسبة ضئيلة بين خرّيجي الجامعات والمعاهد المتوسّطة والمتعلمين عموماً، الأمر الذي يدفعنا الى ضرورة المطالبة بإعادة النظرفي برامج الدراسة وأساليبها وبشكل خاص أسلوب التلقين بدلاً من تنمية القدرة على التّفكير وتشجيع مبادرات الأطفال وقدراتهم الإبداعية وتعويدهم على البحث والتحليل والسّعي الدائم للاستزادة من المعرفة وتوسيع الخبرة. فإرساء قيمة المعرفة والاختصاص في المجتمع ونشر التفكير العلمي وبحث القضايا الملموسة والمشاكل العيانية لايجاد حلول عيانيّة لهُوَعمليّة معقّدة وشاقّة ولكنّها ضروريّة من أجل إرساء تقاليد ثقافية في المجتمع».

« كما أنّ تنشيط الحوار وتبادل الآراء والنقد مهمات ضرورية لخلق مناخ ملائم لتطوير ثقافة المجتمع وتشجيع عملية الإبداع...».

واقترحت الورقة «استراتجية للنشاط الثقافي تربط التنمية الثقافية بالتنمية الاجتماعية، وقوامها تنمية أفراد المجتمع مهنياً وتقنياً وربط ذلك بممارسة الجماهير لحقوقها الثقافية والانسانية ضمن برنامج التطوير الديموقراطي وإرساء قواعد الديموقراطية في المجتمع... ومن خلال ذلك تتعزز الهويّة الثقافية القوميّة المستندة الى خبرة واعية بالواقع الاجتماعي والعلاقات الدوليّة والقوميّة وامتلاك للتراث القومي تعزّز مشاعر الاعتزاز القومي في المجتمع».

كما طالبت ورقة العمل بمواجهة التأثيرات المخرّبة للأفلام التلفزيونيّة الأجنبيّة وبرامج الدعاية والبرامج الإخباريّة الموجّهة لتكييف الجمهور مع مرامي الاستراتيجيّة الكونيّة للإمبرياليّة.

وأُفردت فقرة خاصّة لمخاطر التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني، التي تجلّت نُذُرُها في مشروع السوق الشرق أوسطيّة. «ومما لا شك فيه أن تعزيز عوامل الحصانة الثقافيّة القوميّة شرط أساسّي لمجابهة مخاطر التطبيع الثّقافي. فتدفّق السّلع طبقاً لنظام السّوق المشتركة يحمل معه تدفّق السّلع الثّقافيّة الهابطة وفقاً لاعتبارات السّوق وكذلك العادات الاستهلاكيّة الغريبة التي تقوّض النفسيّة الاجتماعيّة وتزيد عوامل اختلالات المجتمع. هذا علاوة على أن التفوّق التكنولوجي الإسرائيلي سيتيح احتكار مراكز البحث والتطوير التقني والعلمي لإسرائيل ويترك للقوة البشرية العربية العملَ الرخيصَ، الأمر الذي يؤثر حتماً على المستويات الثقافية للجماهير الشعبية العربية».

وفي نهاية الاجتماع تشكلت لجنة مصغرة من ست هيئات نقابية منها رابطة الكتّاب الأُردنيين للنظرفي مقترحات

الهيئات وتقديم تصور لشكل تجمع الهيئات الثقافية المقترح، وكذلك الإجراءات المقترحة ومراحل التنفيذ حسب الأولويات.

وأقرّت اللجنة المصغرة في أول اجتماع لها اعتماد مناهضة التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني كمهمة أوّليّة للهيئات الثقافية الأردنية ولتجمعها العتيد، والإعداد لمؤتمر ثقافي محلّي كأحد مراحل تشكيل الاتحاد العام للهيئات والروابط الثقافية في الأردن. كما اقترحت استراتيجية مشتركة للنشاط الثقافي تضمنت معظم ما ورد في ورقة رابطة الكتاب الأردنيين ولا سيّما ربط الثقافة بالتنمية الاجتماعية وتنمية الأفراد مهنياً وتقنياً وربط ذلك بممارسة الجماهير لحقوقها الثقافية والإنسانية ضمن برنامج التطوير الديموقراطي وإرساء قواعد الديموقراطية في المجتمع.

هذا ويُتوقع أن يعود الاجتماع الموسع لممثلي الهيئات الثقافية الى الانعقاد ثانية في النصف الأول من شهر سبتمبر (أيلول) لإقرار خطة العمل ومراحل التنفيذ.

نشاطات ثقافية

شهد الأردن خلال شهري تموز وآب (يوليو، أغسطس) مناسبات ثقافية حفلت بألوان من النشاط الثقافي. وقدمت هذه النشاطاتُ الدليلَ على أن موجة الثقافة الاستهلاكية التي هيمنت حقبة طويلة نسبياً وهيّأت لها الظروفُ الماديةُ والروحيةُ لم تستأصلِ الحنينَ الى ثقافة إنسانية.

فقد عُقد في النصف الثاني من تموز مهرجان جرش الثقافي، وتلاه مباشرة مهرجانُ الفحيص الثقافي الرابع «الأردن تاريخ وحضارة» وقدمه نادي الفحيص، ثم مهرجان القدس للأدب والفن الذي أقامه نادي الوحدات بالتعاون مع مؤسسة شومان، ثم ملتقى القصة القصيرة الذي دعت اليها وزارة الثقافة الأردنية في عمان ٢٢-٢٥ آب (اغسطس).

القاسم المشترك بين هذه الفعاليات هو الندوات الفكرية التي ناقشت جوانب هامة من الحياة الاجتماعية والحرص على إشهار الفولكلور وتطويره.

في مهرجان جرش قُدِّمَتْ عروضٌ ثقافية متنوعة. إذ قدم وليد عقل عزفاً على البيانو، وقدمت فرقة كاراكلاّ ذات الشهرة الواسعة عروضاً فنية، وفرقة الفحيص عروضاً في التراث الفولكلوري. وقدمت فرقة بشّار زرقانة، التي تبحث عن طريق خاص بها في الغناء العربي المعاصر المستند الى التراث، عروضها المتميزة. وقدمت عروضٌ مسرحية للكبار وأخرى للصغار، وعُقِدَت ندوة شعرية. وعكست هذه العروض الأهمّيّة الاجتماعيّة الخاصّة لمهرجان جرش الثقافي كموسم تقليدي يستقطب قطاعاتٍ واسعة من المجتمع الأردني بمختلف شرائحه. ورغم أهميّة العروض لم تسلم عروض غنائيّة هابطة من النقد والسخرية بسبب ما رافقها من إثارة وتبذّل. وكان المشرفون على المهرجان يلاحظون في كل عام نشوز هذه العروض ومجافاتها للذوق العام ويعلنون عدم عرضها مجدّداً في العام القادم.

وفي بلدة الفحيص غربي عمان، حيث وُلدت فرقة الفحيص للتراث الشعبي وترعرعت مكتسبةً السمعةَ الرفيعة في أنحاء الاردن ونالت الجائزة التشجيعية من وزارة الثقافة في العام الفائت، أحيا نادي الفحيص مهرجانه الثقافي الرابع بحضور أعداد كبيرة من مختلف الشرائح الاجتماعية الأردنية. وتناوبت العروض الفولكلورية والندوات الفكرية مثل ندوة «واقع ومستقبل الحوار الإسلامي – المسيحي» وندوة «الفحيص: الذاكرة والمكان» وندوة «المكان في العمل الفني».

وكان مهرجان القدس تظاهرة ثقافية للتضامن مع القدس والأراضي المحتلة. وتضافرت في هذه التظاهرة جهود مؤسسة شومان ورابطة الكتاب الأردنيين ورابطة المسرحيين ورابطة الفنانين التشكيليين وجمعية المكتبات الأردنية. واختتمت الفعالية بندوة للأديب العربي حنا مينه حول تجربته الإبداعية تلاها تقديم الدروع وشهادات التقدير و جوائز الإبداع الأدبي للمبدعين الشبان التي عُهِدَ بالتحكيم فيها لرابطة الكتاب الأردنيين. وفاز فيها كل من الشاعر محمد لافي والقاصّتان بسمة النسور وحزامة حبايب والناقد غسّان عبدالخالق.

وقدّمت رابطة الكتّاب الأردنيين ندوتين «حول الثابت والمتحول في أدب الأرض المحتلة» و«مخاطر التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني». وقدمت رابطة المسرحيين ندوة حول مشاكل المسرح المحلّي، ووجّه المشاركون بالندوة انتقادات الى المؤسسات الرسمية لتجاهلها الأعمالَ الفنيةَ المحلية وتخريب الوعي الاجتماعي بالعروض الفنية الهابطة وغياب الاستراتيجية الثقافية الفنية.

وأقامت جمعية المكتبات معرضاً لكتاب القدس. كما أُقيم معرض للفن التشكيلي ومعرض للأزياء الفولكلورية التي تتعرض للسرقة والتشويه من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

وشهدت ندوة القصة التي دعت اليها وزارة الثقافة حواراً جاداً ومثمراً حول هذا الفن المظلوم، فكانت بحق أول ندوة متخصصة تعنى بهذا الشكل الثقافي وتناقش تقنياته وإشكاليّته. وتباينت الدّراسات المقدّمة من حيث التقاطها للقضايا العيانيّة للقصّة الأردنيّة وارتباطها من حيث المضمون بالقصّة القصيرة العربيّة. وجمح بعض الدّارسين في استعارة المعايير والتقنيّات وكذلك المفاهيم المستخدمة في الغرب. إلا أن حضور جلسات الندوة والمناقشات التي جرت جاءت مؤشّرات على التفاعل مع مواضيع الندوة ومحاورها ودلالات على توطّد وعي ثقافي بعيد عن الاستهلاكيّة في الأردن.

السيّدة سامية عطعوط قاصّة نالت إبداعاتها اهتمامَ النقّاد في الأردن والعالم العربي، إذْ فازت بجائزة القصّة في إحدى المسابقات التي أُجريت في مصر. وقد قدّمت الناقدة الدكتورة ليلى نعيم دراسة نقديّة لمجموعتها القصصية **طقوس أنثى**. وعلّقت القاصّة على أعمال الندوة فقالت: «إن الندوة إنجاز مهم من حيث تناوله لفن القصّة القصيرة ومن حيث مستوى الإدارة والتنظيم. وقد نجح بعض الأبحاث في إعطاء لمحة عن تطوّر القصّة القصيرة في الأُردن وعن التيّارات الموجودة على السّاحة الثقافيّة الأردنيّة مع الإشارة إلى عدد من القاصّات اللواتي يتميّزن عن القاصّين في مستوى الكتابة. ولعل هذه الظاهرة بحاجة إلى دراسة متخصّصة ومتعمّقة على صعيد المادّة الإبداعيّة نفسها وأثرها على الحركة الأدبيّة في الأردن. الا أن بعض الدراسات تعاملت مع القصة القصيرة من خلال أطر ومرجعيات قديمة. هذا إضافة الى أن المحاور جاءت فضفاضة لا تشمل قضايا عيانية مثل اتجاهات القصة من حيث التجريب على مستوى الشكل أو اللغة. وكنت أتمنى أن تثار إشكالات الأسلوب والشعرنة واللغة في القصة القصيرة في هذه الندوة. فمثل هذه المواضيع تساعد على تطوير آفاق القصة القصيرة وتلمُّس التقنيات الجديدة المستخدمة فيها».

وقال وزير الثقافة الأردنية، الدكتور محمود السمرة، لدى افتتاح أعمال الندوة «إنّ الهدف الأساسيّ من هذا القاء السنوي هو تحقيق التفاعل بين أطراف العملية الثقافية العربية ووجود منبر للحوار وأداة للاتصال والتلاقي وصولاً الى الأهداف المرجوة والغايات المنشودة»، مشيراً الى أن الندوة تعقد في «هذا الزمن الذي يعزز الأردن فيه مسيرته الخيرة في ظل أجواء وارفة من الديموقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان ويسعى سعياً حثيثاً الى حماية الإبداع من الاستلاب وكفالة حرية المبدعين وحقوقهم وكرامتهم».

هذا وشارك في الندوة من خارج الأردن النقّاد العرب الدكتور حسام الخطيب، محمد دكروب، فاضل تامر، أحمد المديني، ياسين نصّير، إدوار الخرّاط، عبد الله أبو هيف، صبحي شحروري.

٢٩/٨/١٩٩٣

